السياسة الوطنية للشباب

أمثلة عن الخيارات السياساتية في إطار برنامج العمل العالمي للشباب (WPAY)

الاسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

السياسة الوطنية للشباب

أمثلة عن الخيارات السياساتية في إطار برنامج العمل العالمي للشباب (WPAY)

الاسكوا
الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الآراء المعرب عنها في هذا الدليل هي آراء مؤلفيها أو مستقاة من مصادرها ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا الدليل ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني أو السياسة العامة لأي بلد أو إقليم أو سلطات وطنية.

E/ESCWA/SDD/2013/7/Manual
13-0322

كتابة وتحرير | رنا مرسيل خلف
إشراف | كريمة القري – ريدان عبدالعزيز السقاف
ترجمة | عبدالله الفاضل
مراجعة لغوية | بلال الأرفه لي

ملاحظة | طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي

الفصل الأول: استخدام الدليل	**٥**
الفصل الثاني: الشباب في الاقتصاد العالمي	**١٣**
الموضوع الأول: العولمة	١٣
الموضوع الثاني: الجوع والفقر	١٩
الموضوع الثالث: التشغيل	٢٤
الموضوع الرابع: التعليم	٣٠
الفصل الثالث: الشباب والرفاه	**٣٧**
الموضوع الخامس: الصحة	٣٧
الموضوع السادس: تعاطي المخدرات	٤٢
الموضوع السابع: الفتيات والشابات	٤٨
الموضوع الثامن: جنوح الأحداث	٥٤
الموضوع التاسع: الشباب في النزاعات المسلحة	٥٨
الموضوع العاشر: فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز	٦٤
الفصل الرابع: الشباب في المجتمع المدني	**٦٩**
الموضوع الحادي عشر: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٦٩
الموضوع الثاني عشر: البيئة	٧٣
الموضوع الثالث عشر: نشاطات وقت الفراغ	٧٧
الموضوع الرابع عشر: المشاركة في صنع القرار	٨٢
الموضوع الخامس عشر: العلاقات بين الأجيال	٨٨
الفصل الخامس: بروتوكولات تنفيذ السياسة	**٩٥**
I. الحوكمة	٩٥
II. مؤسسات تنفيذ السياسة	٩٦
III. الإجراءات العملية والبرمجة الفرعية والتنسيق	٩٨
IV. المتابعة والتقييم	١٠٣
V. مراجعة السياسة	١٠٤
دراسة حالة	١٠٥
المراجع	**١١١**

I. مدخل

في خطابه أثناء قمة جامعة الدول العربية للشباب بمستهلّ عام ٢٠١٣، عبّر الشاب الأردني أحمد الهنداوي، وهو الآن مبعوث أمين عام الأمم المتحدة للشباب، عن حال الشباب في الوطن العربي ببلاغة قائلاً: «الشباب في الدول العربية اليوم هم نفط هذا القرن»... «بصورة من عام ٢٠١٠، خاطب بن علي الشباب قائلاً: 'أنا فهمتكم'. فهل حقا قمنا بفهم الشباب العربي اليوم؟»

لقد أنتجت الأنماط الديموغرافية في البلدان العربية والسلوكيات المتعلقة بمعدلات الخصوبة العالية (٧,٢٪ لكل امرأة بالمقارنة مع ٤,٦٪ عالمياً) وانخفاض معدل الوفيات (انخفاض سنوي بمعدل ٢,٣٪ بالمقارنة مع ١,٦٪ عالمياً) في الستينيات والسبعينيات تحوّلات ديموغرافية وضعتها بين أعلى المستويات عالمياً في نسبة السكان الشباب، حيث يمثّل الشباب بين عمر (١٥–٢٤) سنة خمس السكان تقريباً في تلك البلدان. ويتوقّع أن تستمرّ أعداد الشباب في هذه المنطقة، التي ازدادت بأكثر من خمسة أضعاف من ١٩٥٠ إلى ٢٠٠٥، بالزيادة لتصل إلى نحو ٨٨ مليوناً في عام ٢٠٤٠. وقد أطلقت حقيقة فتوّة هذه التركيبة الديموغرافية وقدراتها البشرية تحدّيات – ولا سيّما من حيث فرص العمل والتعليم– وفتحت في الوقت ذاته 'نافذة ديموغرافية' يمكن أن تعزّز تنمية الشباب والاستفادة من أعداد كبيرة من الأفراد في ذروة إنتاجيتهم(١).

هذه المكافأة الديموغرافية محدودة في المدى الزمني (لن تستمر إلى الأبد) وغير عكسية (عندما تبدأ ستستمر) وغير قابلة للتكرار (من حيث الاستفادة منها). ولضمان تحقّقها، يجب على الحكومات العربية أن تستثمر في هذه الزيادة الشبابية(٢). وبالتالي، فإنّ تشجيع سياسات شبابية وطنية تشاركية مع الشباب متمحورة حولهم، عملية حاسمة في هذا الصدد. بدأ العديد من الدول العربية بصوغ وتطوير سياسات وخطط عمل وطنية للشباب تسعى إلى بناء قدرات الشباب وتحسين وضعهم. ولكن، كما تبيّن الأشكال ١ و٢، فإن وضع سياسة الشباب في البلدان العربية ضعيف(٣). ففي عام ٢٠١٢، لم تصغ سوى ثمانية بلدان عربية (البحرين ومصر والأردن والمغرب وفلسطين ولبنان والسودان واليمن) سياسات وطنية للشباب، في حين ما زالت البلدان الباقية في طور صوغها(٤).

ما زالت البلدان العربية، نتيجة تحديات هيكلية وظرفية ملحّة، متأخرة في صناعة سياسات الشباب. وقد يعود ذلك إلى نقص الخبرة والمعرفة في نماذج الشباب المنبثقة حديثاً، حيث يعتبر الشباب مجموعة ديموغرافية اجتماعية ذات تحديات وموارد خاصة بها(٥). وفي غضون ذلك، إنّ غياب الاهتمام الجدي في الإشراك الكامل للشباب في عملية صنع القرار على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هو سبب آخر في العديد من الحالات. وبناء على ذلك، تنسّق الإسكوا جهودها لبناء قدرات الدول العربية في الاستفادة من برنامج العمل العالمي للشباب. يأتي هذا الدليل الموضوعي أداةً تسلّط الضوء على حالات وأمثلة لاستجابة السياسة الوطنية للشباب في عدة بلدان لإطار برنامج العمل العالمي للشباب.

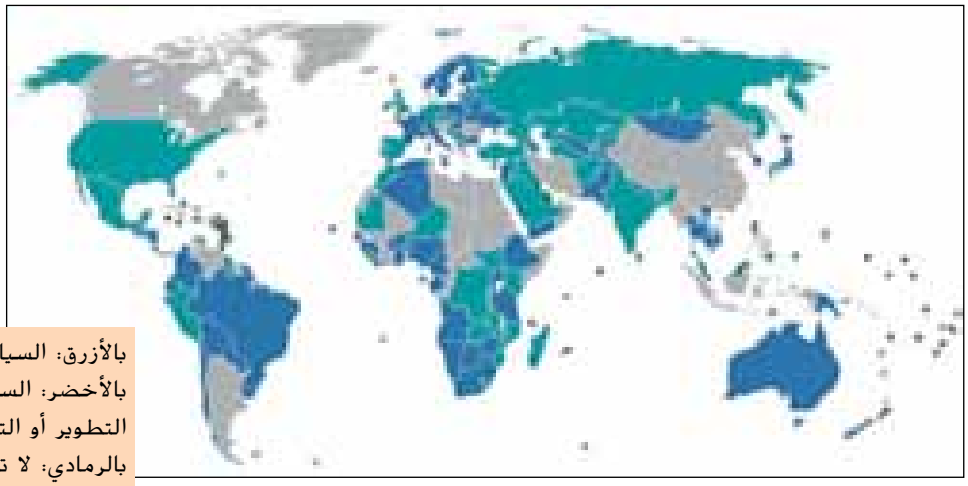

بالأزرق: السياسة موجودة
بالأخضر: السياسة قيد التطوير أو التعديل
بالرمادي: لا توجد سياسة
تنويه: يوجد سياسة شبابية في السودان ولم يتم الإشارة إلى ذلك في هذه الخارطة
المصدر: www.youthpolicy.org

الإطار ١: حالة السياسة الشبابية في العالم–حتى يناير ٢٠١٢

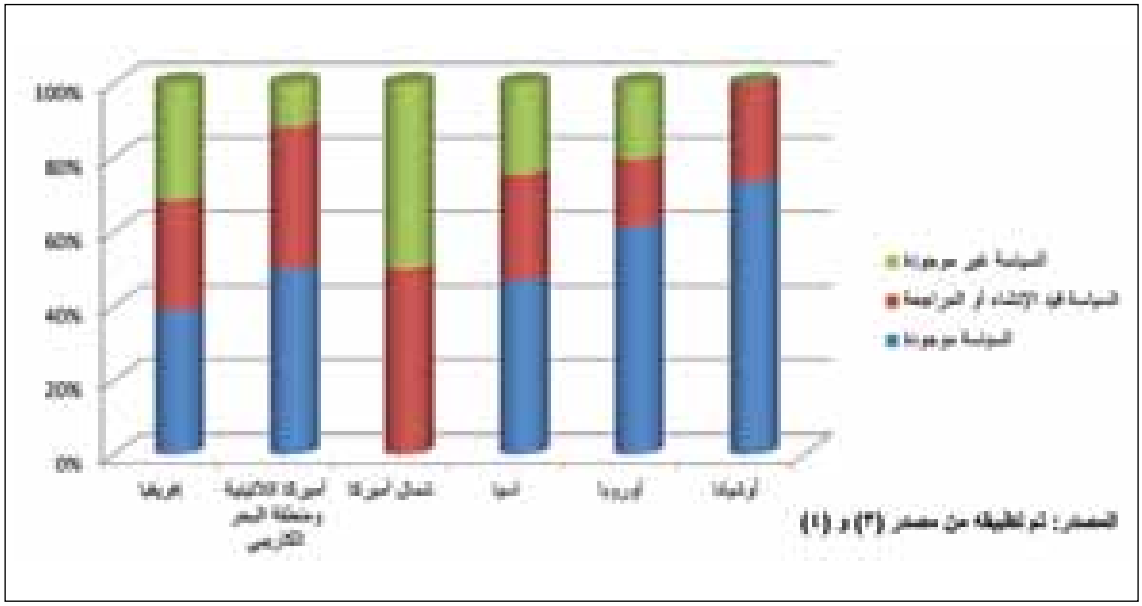

الإطار ٢: حالة السياسات الشبابية في البلاد العربية ضمن الإسكوا مقارنة بباقي دول العالم – كنسبة مئوية

II. دور الدليل وغايته

يهدف هذا الدليل الموضوعي إلى دعم صانعي السياسات في منطقة الإسكوا لصوغ سياسات وخطط عمل وطنية للشباب وتطويرها وتنفيذها على ضوء برنامج العمل العالمي للشباب. وهو يأتي استجابة مباشرةً لكل من الجلسة الوزارية السابعة والعشرين لبلدان الإسكوا التي عقدت في أيار/مايو ٢٠١٢ وورشة العمل الفنية التي عقدت مع عدد من الدول الأعضاء في الإسكوا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في بيروت. وفي حين دعت الأولى منظمة الإسكوا إلى دعم الدول الأعضاء فنياً وبناء قدراتها في مجال تطوير سياسات وخطط عمل وطنية للشباب مرتكزة على الشباب، حثّت الثانية على تطوير أدوات غرضية لتنمية القدرات دعماً لصوغ السياسات الوطنية للشباب وتطويرها. وقد تم مناقشة محتوى هذا الدليل في ورشة العمل الإقليمية الثانية التي عُقدت في دبي بتاريخ ٣ و٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بمشاركة ممثلين عن ١٤ دولة عربية.

الشباب في الاقتصاد العالمي				الشباب ورفاههم						الشباب في المجتمع المدني					
العولمة	الفقر والجوع	التعليم	التشغيل	الصحة	تعاطي المخدرات	الفتيات والشابات	جنوح الأحداث	النزاع	السيدا/ الإيدز	ثقافات المعلومات والاتصالات	البيئة	نشاطات وقت الفراغ	المشاركة في صنع القرار	العلاقات بين الأجيال
ألبانيا	بنما	بولندا	جامايكا	الجبل الأسود	فنلندا	كونغو	بلغاريا	كولومبيا	الكاميرون	أستراليا	بنما	صربيا	لبنان	المملكة المتحدة
نيجيريا	لوكسمبورغ	كيريباتي	ميكرونيزيا	بنتلاند في الصومال	أورغواي	أنتيغوا وباربودا	غامبيا	نيجيريا	صربيا	نيبال	الأردن	مالطا	المكسيك	الكميرون
نيوزيلندة	غامبيا	مقدونيا	الهند	الأردن	سوازيلاند	اليمن	بارباروس	أفغانستان	جنوب أفريقيا	تيّوالي	بوركينا فاسو	أورغواي	جامايكا	اليابان

الإطار ٣: الحالات المستخدمة بالدليل طبقا لمحاور برنامج العمل العالمي للشباب

يقدّم هذا الدليل، الذي يعتبر دليلاً موضوعيا متمّماً لدليل برنامج العمل العالمي للشباب والدليل المرجعي لسياسات الشباب، ٤٥ مثالاً توضيحياً على الاستجابات القطرية لتحديات الشباب واحتياجاتهم في إطار برنامج العمل العالمي للشباب. وهو يستخدم أكثر من ٣٨ حالة قطرية لإظهار المشاكل التي واجهتها تلك الأقطار والاستجابات السياساتية المقترحة وأهداف الأداء وتقييم الأثر وبروتوكولات التنفيذ. والحالات القطرية-الموضحة في الصورة رقم ٣ – متنوعة، لا في استجاباتها السياساتية فقط، بل وفي طبيعة المشكلة المواجهة وفي الأولويات ذات الخصائص الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية المختلفة.

وبهذا التركيز، يستهدف هذا الدليل الجهات الحكومية وصناع القرار والشباب والباحثين والهيئات التي تخدم الشباب والأطراف المعنية الرئيسية الأخرى لتزويدهم بحالات وأمثلة عن الإصلاحات السياساتية والعمليات المتبعة وتقييم الأثر في مجالات التركيز الموضوعية المتبنّاة عالمياً. وسيدعم ذلك صوغ السياسات الوطنية للشباب وتطويرها.

III. المنهجية والتطبيق

هذا الدليل مقسّم إلى خمسة فصول رئيسية. يشرح الفصل الأول حالة السياسة الشبابية في العالم وبرنامج العمل العالمي للشباب. فيما يغطي كل من الفصل الثاني والثالث والرابع أمثلة عن السياسات الشبابية المتعلقة بالشباب في الاقتصاد العالمي؛ والشباب ورفاههم؛ والشباب في المجتمع المدني. وتعرض هذه الأمثلة استجابة السياسات الوطنية للشباب في ١٥ أولوية مختلفة من أولويات برنامج العمل العالمي للشباب، حيث خصصت ثلاث حالات قطرية لكل مجال. وهذه الحالات تتنوع في طبيعتها وأولويتها وخصائصها حسب خصوصية كل حالة. يسلّط الدليل في الفصل الخامس والأخير منه الضوء على بروتوكولات تنفيذ سياسة الشباب والمتعلقة بآليات التوجيه وهيكليات التنفيذ ومؤسساته والإجراءات العملية والتنفيذ والمتابعة والتقييم وغيرها من الشروط ذات الصلة.

هذا الدليل مكمّل للدليل المرجعي للسياسة الوطنية للشباب، وبالتالي فاستخدامهم معاً سيدر فائدة أكبر. وفي حين أنّه يسلط الضوء على الخيارات السياساتية في كل مجال ذي أولوية من مجالات برنامج العمل العالمي للشباب، يجب أن يدرك المرء أنّ فصول برنامج العمل العالمي للشباب مترابطة فيما بينها ويعتمد كل منها على الآخر في نطاق إطار سياساتي شامل عابر للقطاعات. وهكذا، فلا يجب أن يكون محتوى السياسة الشبابية محدوداً بالتعامل مع مسائل الشباب المختلفة وأولوياتهم وتحدياتهم.

إضافة إلى ذلك، يستفيد هذا الدليل من السياسات الوطنية والإستراتيجيات وخطط العمل المختلفة للشباب حول العالم، حيث طبيعة بعض المجالات تحتل أولوية أعلى، وحيث طبيعة هذه البلدان وسياقها يتطلبان استجابات سياساتية مختلفة. وبالتالي، يجب استخدام الأفكار والتوصيات في هذه الحالات بمثابة موجّه، لا أن تفسّر على أنها مناسبة للتبني الفوري، مع ملاحظة أنّ الهياكل والظروف المحلية يجب أن تؤخذ في الحسبان على الدوام.

إحدى الإستراتيجيات المقترحة في استخدام هذا الدليل هي مشاركة الشباب في أثناء عملية صياغة السياسات الوطنية للشباب وتنفيذها وتقييمها. إذا كان للعملية أن تكون تشاركية حقاً مع الشباب، فهم أفضل طرف لتقديم الآراء حول الحالات السياساتية المستشهد بها واستخدامها للخروج بأفكار مبتكرة مفيدة حول استجابة سياساتية تخدم احتياجاتهم على أفضل وجه.

IV. برنامج العمل العالمي للشباب بوصفه إطاراً لتطوير سياسة الشباب

في عام ١٩٩٥ تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج العمل العالمي للشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده تقديراً للذكرى السنوية العاشرة على السنة الدولية للشباب التي أعلنتها الأمم المتحدة (١٩٨٥-١٩٩٥). وقد أتبع البرنامج بإرشادات لتأسيس السياسات الوطنية للشباب للعمل على المستوى الوطني وعلى مستوى الأمم المتحدة. وهو يشمل خمسة عشر مجالاً ذا أولوية ضمن ثلاث مجموعات من المسائل المتعلقة بنمو الشباب والمواطنة الفعّالة كما في الإطار رقم ٤. (٦) (٧)

المجموعة الأولى – الشباب في الاقتصاد العالمي:

١– العولمة، ٢– الجوع والفقر، ٣– فرص العمل، ٤– التعليم

المجموعة الثانية – الشباب ورفاههم:

٥– الصحة، ٦– إساءة استعمال المخدرات، ٧– الفتيات والشابات، ٨– جنوح الأحداث، ٩– الشباب في النزاعات المسلحة، ١٠– فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز

المجموعة الثالثة: الشباب في المجتمع المدني:

١١– تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ١٢– البيئة، ١٣– أنشطة وقت الفراغ، ١٤– المشاركة في صنع القرار، ١٥– العلاقات بين الأجيال المختلفة

هذه الأولويات مترابطة ومتصلة جوهرياً. فعلى سبيل المثال، إنّ سوء استعمال المخدرات وجنوح الأحداث قد يكونان من عواقب عدم مشاركة الشباب الفعالة في التعليم وسوق العمل. وبالتالي، فالاستثمار في واحد من هذه المجالات ذات الأولوية يؤثر في المجالات الأخرى من البرنامج ويمكن أن يخلق أثراً مضاعفاً في حياة الشباب. [٦]

الإطار ٤: محاور وأولويات البرنامج العالمي للشباب

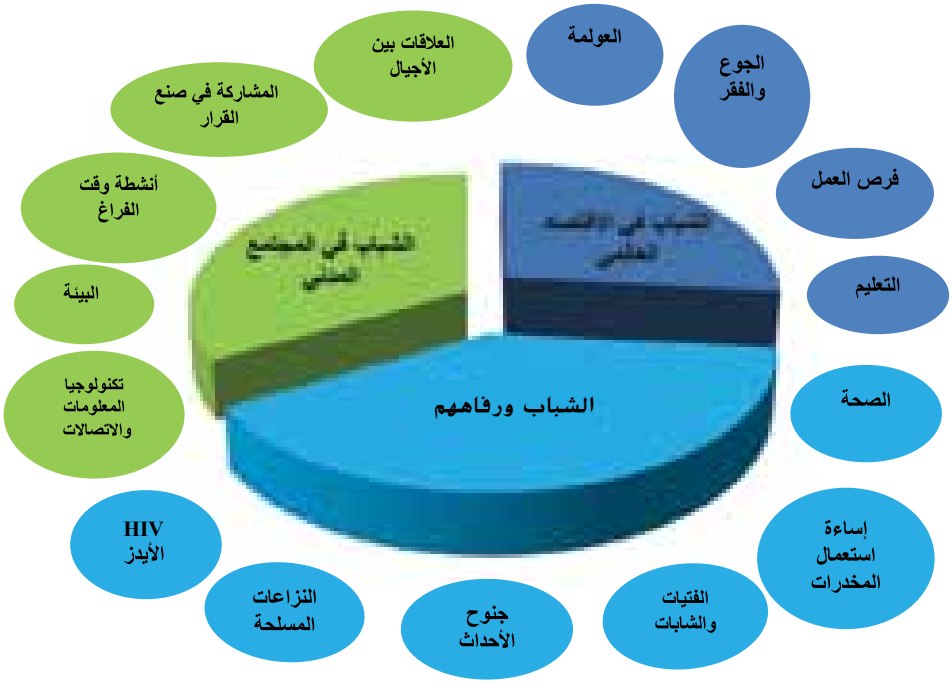

الإطار رقم ٥: المجالات الخمسة عشر ذات الأولوية في برنامج العمل العالمي للشباب[٦]

المجموعة الأولى: الشباب في الاقتصاد العالمي

١- العولمة: أثر العولمة على الشباب غير متوازن، فهو إيجابي أو سلبي باختلاف الشباب في المناطق المتنوّعة. مثال على ذلك هو كيف يمكن للعولمة أن تحسّن حياة البعض بمعلومات ودخل أفضل أو بخيارات للهجرة، وأن تفسد حياة البعض بتجارة الأسلحة والاتجار بالبشر.

٢ -الجوع والفقر: يشمل الفقر محدودية الوصول إلى الوسائل المالية والخدمات العامة وعدم الوفاء بحقوق الإنسان وحمايتها. ويشمل أيضاً صعوبة الوصول إلى الموارد أو التحكم بها. كما يمنع الجوع الشباب من أخذ دورهم في المجتمع.

٣- التشغيل: بطالة الشباب مسألة رئيسية حيث تتضاعف الصعوبات التي يواجهها الشباب في العثور على عمل مناسب مقابل دخل لائق في وجود مشاكل أخرى كالأمية وعدم توفر التدريب وصعوبة الانتقال من المدرسة إلى العمل.

٤ -التعليم: يعتبر التعليم تحدياً رئيسياً في ظلّ محدودية جودة التعليم وقدرته على إعداد الشباب لأسواق العمل، وصعوبة الوصول إلى التعليم نتيجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وتحديداً للشباب المعرضين للمخاطر.

المجموعة الثانية: الشباب ورفاههم

٥ -الصحة: تشمل عدم توفر البيئات الصحية الآمنة وسوء التغذية والأمراض المعدية والطفيلية والمنقولة بالمياه واستهلاك التبغ والنشاط المنطوي على مخاطر ويترافق مع نقص الوصول إلى المعلومات والخدمات الصحية.

٦ -إساءة استعمال المخدرات: في حين يتزايد تعاطي المخدرات، ولا سيّما في بيئات الاستجمام، فإنّ عواقبه منذرة، وتتراوح على نطاق واسع من العنف إلى الحوادث إلى مخاطر الأمراض السارية.

٧ -الفتيات والشابات: يجتاح عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك إنكار حقهن في الوصول المتساوي إلى التعليم العالي وأسواق العمل وإلى الخدمات والعدالة وإنفاذ القانون في قضايا العنف القائم على الجنس، كل المستويات الاقتصادية والطبقات الاجتماعية مهدّداً أسباب عيش الشابات.

٨ -جنوح الأحداث: تؤجج الجنوح عوامل عديدة تتراوح من الظروف الاقتصادية إلى العنف في الأسرة. وعلى الرغم من أنّ الجانحين الشباب لا يرتكبون غالباً جرائم عنيفة، بل جرائم أقلّ خطورة كالسرقة أو السلوك المزعج، فإنّ الجنوح يمثّل خطراً على المجتمع.

٩ -الشباب في النزاعات المسلحة: ما زال الشباب يجنّدون للقتال أو للعمل القسري، أو يستهدفون في العنف الجنسي أو الاستغلال. وهم، في أوقات النزاع، ضحايا ومرتكبو جرائم في الآن ذاته، وتحت خطر الحرمان من الفرص التعليمية والاجتماعية والاقتصادية.

١٠ -فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز: يرتفع خطر تعرّض الشباب لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز مع الفقر وعدم المساواة بين الجنسين ووصمة العار ونقص معلومات الوقاية وصعوبة الوصول إلى التعليم. والشابات خصوصاً معرّضات للخطر، كما أن تقديم الرعاية غير متناسب عندما يدمّر الفيروس العائلات والجماعات.

المجموعة الثالثة: الشباب في المجتمع المدني

١١- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: مع زيادة العولمة، تقدّم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للشباب فرصاً وتحدّيات أيضاً، ولا سيما في مجالات المشاركة والتشغيل والتعليم. وتبقى المسائل الأساسية هي التفاوت في الوصول إلى تلك التكنولوجيا واستخدامها وجودتها.

١٢- البيئة: نوعية البيئة حيوية لصحة الشباب وفرصهم. يجب تشجيع قيادة الشباب في تعزيز استدامتها محلياً ووطنياً وعالمياً.

١٣ -أنشطة وقت الفراغ: تلعب أنشطة وقت الفراغ دوراً في المشاركة الاجتماعية وهويات الشباب والاستكشاف الثقافي؛ وهي تعزّز نمو الشباب ورفاههم، ويجب الاعتناء بها.

١٤- المشاركة في صنع القرار: مشاركة الشباب حيوية لتنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب. إنّ مشاركة الشباب في البيت والمدرسة والمجتمع تفيد البيئة الاجتماعية-الاقتصادية، وتبني قدرات الشباب، وتسهم في نموهم الشخصي.

١٥ -العلاقات بين الأجيال: إنّ حصة الشباب من إجمالي عدد سكان العالم تتقلص تدريجياً، في حين تزداد حصة الجيل الأكبر سناً. لذا يجب النظر إلى تنمية الشباب بوصفها جزءاً لا يتجزأ من رفاه الأجيال الأكبر سناً، والعكس بالعكس.

الموضوع الأول | العولمة

حالة ألبانيا (٨)

المشكلة: الاتجار بالشباب واستغلالهم

عزّزت المرحلة الانتقالية في ألبانيا الجريمة المنظمة. وقد عرّض ذلك الضحايا من بين الشباب للاتجار بقصد الدعارة والعمل في الشارع ونقل الأعضاء وغيرها من الأعمال غير القانونية المتفشية في البلدان النامية. ألبانيا حالياً بلد يسود فيه استغلال الفتيات جنسياً والاتجار بهن والعمل القسري، كما أن ٥٠٪ من الأشخاص المتّجر بهم تقلّ أعمارهم عن ١٨ سنة.

ملخص

السياسة: الإستراتيجية الوطنية للشباب في ألبانيا ٢٠٠٧-٢٠١٣.

الهدف العام: منع الاتجار بالبشر.

العمل من أجل الإزالة التامة للاتجار بالشباب واستغلالهم في ألبانيا، وخلق آليات لدعم ضحايا الاتجار في أثناء دمجهم في المدارس والوظائف.

الهدف المحدّد / الإجراء	التدخلات/النشاطات
معالجة الأسباب التي تزيد الاتجار بالبشر ومحاربة شبكات الجريمة المنظمة، ولاسيّما عن طريق تقوية الشباب المعرّضين للخطر اقتصادياً وحمايتهم اجتماعياً.	– إنشاء ١٢ وحدة إقليمية للأطفال والشباب في كل مديرية شرطة في المقاطعات للتعامل مع الدعاوى الجنائية المتعلقة بهم عن طريق التحديد السريع لها والدفاع في الوقت المناسب والمتابعة المهنية للعملية القانونية والوقاية. – تأمين المعالجة القانونية والنفسية-الاجتماعية والطبية للضحايا وكذلك الملاجئ الآمنة ومراكز التأهيل.
القيام بحملات توعية لرفع الوعي بالاتجار بالبشر مع التركيز على حماية الفتيات والشابات.	إقامة حملات توعية وطنية (تصل إلى المناطق الريفية) حول مخاطر الاتجار بالبشر وحقوق الشباب عن طريق فقرات تلفزيونية قصيرة وتوزيع منشورات تثقيفية.

جمع البيانات الإحصائية والدراسات متعددة الاختصاصات لتفعيل البرامج الوطنية حول الاتجار بالبشر.	استكمال الإطار القانوني حول العنف والاتجار بالشباب.
تناول الاتجار بالبشر في البرامج التعليمية في المدارس العامة.	وضع فصل حول الاتجار بالبشر في متن الكتاب المدرسي المعني بالتربية المجتمعية؛ توزيع كتب عن حقوق الإنسان والطفل.
تشجيع الأشكال الإبداعية من التعليم غير الرسمي حول الاتجار بالبشر.	عقد مسابقات وطنية وعروض إيضاحية عن طريق المسرح والفن وتعليم الأقران وغيرها حول العنف والاتجار بالبشر.
المؤشر: عدد اللقاءات التثقيفية في المناطق الريفية والتدريبات القانونية والنفسية-الاجتماعية.	

الفئة المستهدفة:

غير محددة

الجهات الفاعلة:

مديرية تنسيق السياسات الشبابية في وزارة السياحة والثقافة والشباب والرياضة قائد رئيسي. ويتم التعاون من أجل التخطيط والتنفيذ مع الجهات الحكومية والوزارات الأخرى على المستويين المركزي والمحلي، والخبراء، ومجموعات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والأطر الشبابية الألبانية (مجلس، برلمان، شبكات في الخارج) وقطاع الأعمال. ويتم التنسيق عن طريق مجموعة عمل مشتركة بين الوزارات.

تقييم الأثر:

يتم التقييم بشكل ممنهج، والمتابعة والتقييم مستمران حول وضع الشباب في ألبانيا عن طريق مؤشرات ملموسة قابلة للقياس.

حالة نيجيريا (٩)

المشكلة: هجرة الشباب غير القانونية المحفوفة بالمخاطر

في العام ٢٠١٠، كان عدد مهاجري نيجيريا مليون شخص، أي ٠،٦٪ من السكان. ووصلت هجرة الأشخاص الماهرين إلى ١٠،٧٪ من السكان الحاصلين على التعليم العالي (١٠) (١١). لكنّ هجرة الشباب النيجيريين غير الماهرين، وهي غالباً غير قانونية، هي التي تحفّها المخاطر؛ فكثيرون يحاولون أن يهاجروا إلى أوروبا وأمريكا الشمالية مخاطرين في كثير من الأحيان بأرواحهم بحثاً عن دخل وفرص أفضل.

ملخص

السياسة: وثيقة السياسة الوطنية الثانية الخاصة بالشباب في نيجيريا.

الهدف العام: عكس أزمة الهجرة التي تشمل الشباب الذين يخاطرون بأرواحهم للهجرة بأي ثمن إلى أوروبا وأمريكا الشمالية وأنحاء أخرى من العالم.

الإستراتيجيات:

- خلق آليات حكومية لإدارة الهجرة لا تكتفي بالإجراءات العقابية والضابطة.
- البدء بآلية توعية فعالة للشباب لوقايتهم من مخاطر المتصلة بالهجرة.
- ضمان أن تبذل الحكومة جهدها من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتأمين معيشة لائقة وصحة ورفاه مادي وفرص متساوية للجميع.
- تشجيع الشباب على لعب أدوار أساسية في السياسة والديمقراطية وتأييد مبادئ البقاء الإنساني.
- بناء علاقات ثنائية بين البلدان المرسلة للمهاجرين والمستقبلة لهم.
- القيام ببحث تبادل المعلومات بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد من أجل قواعد بيانات دقيقة عن المهاجرين.
- تبنّي سياسات سريعة الاستجابة لمعالجة البطالة العالية والفقر والفوضى الداخلية وسوء إدارة الاقتصاد وتدهور وضع الريف.
- تقوية جميع المؤسسات والهيئات المسؤولة عن تدفقات الهجرة (الجمارك والهجرة والشرطة) من خلال بناء قدراتها وإعادة تدريبها وتمويلها تمويلاً مناسباً.

الفئة المستهدفة:

١٨–٣٥ سنة. وتكون الفئات وفق درجة الحساسية وشروط المعيشة، أي الشباب الذين هم: طلاب في المرحلة الثانوية/ما بعد الثانوية، أو خارج المدرسة، أو عاطلون عن العمل/لا يعملون بدوام كامل، أو ذوو إعاقة، أو جانحون/ متورطون في جريمة، أو إناث، أو موهوبون، أو ريفيون، أو مشرّدون، أو حاملون لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، أو مشاركون بالنزاعات المسلحة أو متأثرون بها، أو أميون، أو عاملون بالجنس، أو مهجّرون.

الجهات الفاعلة:

تقود الوزارة الاتحادية للتنمية الشبابية السياسة الشبابية، وتنسّق تطبيقاً متعدد القطاعات من خلال الحكومة (من المستوى الاتحادي إلى مستوى الولاية والحكومات المحلية)، والهيئات الشبابية المتخصصة

(المجلس الوطني للتنمية الشبابية، اللجنة الاستشارية، نظام الخدمة والوكالة والصندوق) ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية وشركاء التنمية والقطاع الخاص. يتم السعي دائماً إلى الحصول على التزام الحكومات السياسي والاقتصادي على جميع المستويات وإلى الشراكة بين هذه الأطراف المعنية والحكومات على مستوى الولاية والحكومات المحلية.

تقييم الأثر:

المتابعة والتقييم هما على المستوى الوطني والمحلي وعلى مستوى الولاية طبقاً للخط المرجعي ولبيانات البحث. وتتم مراجعة السياسة الوطنية للشباب كل خمس سنوات.

حالة نيوزيلندا (١٢)

المشكلة: دمج المهاجرين من إثنيات مختلفة

تتمتع نيوزيلندا بسياسات هجرة مفتوحة نسبياً. ويشكل المهاجرون نسبة عالية فيها. في العام ٢٠١٠، وصلت الهجرة الصافية إلى ٦٥،٠٠٤(١٢). وقد زوّد ذلك نيوزيلندا بجماعات إثنية متنوعة. وتأتي هذه الجماعات غالباً من خلفيات غير ناطقة بالإنكليزية، ولديهم احتياجات مختلفة لدمجهم في المجتمع حسب خلفياتهم والوقت الذي قضوه في البلد.

ملخص

السياسة: إستراتيجية التنمية الشبابية: العمل من أجل تنمية الأطفال والشباب، ٢٠٠٢.

الهدف العام: تنقسم السياسة إلى غايات (الصف ١) وأهداف (العمود ١)؛ والتدخلات تقع بينهما:

النهج المستند إلى المعرفة	مشاركة الشباب	العلاقات النوعية بين الشباب	النهج المستند إلى نقاط القوة – تنمية الشباب	الغاية/الهدف
تطوير موارد المدارس التي تساعد على خلق بيئة مترابطة وشاملة وتقبل التنوّع.	دعم العائلات وأولياء الأمر المعينين لمساعدتهم على تعزيز مشاركة أبنائهم الشباب.	تشجيع القيام بورشات عمل للمعلمين لفهم الشباب، بما في ذلك ثقافاتهم.	تشجيع أصحاب العمل والمدارس على إدخال مبادئ احترام التنوّع.	لدى جميع الشباب فرص لإقامة صلات إيجابية مع بيئاتهم الاجتماعية الرئيسية.
تدريب على الخدمة الاجتماعية والعمل مع مختلف مجموعات الشباب.	إدراك احتياجات الشباب في الرعاية السكنية أو رعاية الدولة أو الرعاية الوصائية.	ترويج المعلومات للجماعات التي ستعمل مع الشباب وبجانبهم.	تقدير السياق الثقافي للمشاركة ضمن جماعات إثنية/ثقافية مختلفة.	بإمكان جميع الشباب الوصول إلى فرص تنموية.

إيصال المعلومات للشباب حول برامج ونشاطات التنمية الشبابية المتوفرة في المجتمع.	تأمين فرص للشباب للانخراط في المجتمع والمشاركة فيه وللتعبير عن أنفسهم (على نحو إبداعي).	ضمان التدريب للعمال الشباب في نهج شامل للتنمية الشبابية.	ضمان تنوع برامج التنمية الشبابية الموّلة من قبل الحكومة التي تهتم على نحو مناسب بتنوّع الشباب.	سياسة الحكومة وممارستها يتبع نهجاً إيجابياً لتنمية الشباب.

هناك نقاط معينة معترف بها أيضاً بصفتها مجالات تدخّل معيّنة في السياسة، وهي:

- الاعتراف بقضايا معينة متعلقة بالشباب الذين هاجروا حديثاً، بما في ذلك العوائق اللغوية والثقافات المتضاربة ويشمل هذا حمل هويات مختلفة في البيت والعمل والمدرسة.
- تعزيز فرص الحفاظ على اللغة والثقافة.
- تلبية احتياجات الشباب الذين يعيشون لوحدهم في نيوزيلندا لغرض الدراسة دون الحصول على أي دعم من عائلاتهم.
- الاقرار بالاحتياجات الخاصة للشباب اللاجئين.
- إدراك الاختلافات الثقافية في القيم والممارسات وفهمها .
- مساعدة أولياء الأمر على فهم أبنائهم ضمن الثقافة الشبابية في نيوزيلندا في المدرسة والعمل.
- المساعدة في الانتقال إلى البلوغ في ثقافة جديدة وأحياناً غريبة.

الفئة المستهدفة:

الفئة العمرية ١٢-٢٤ سنة.

الجهات الفاعلة:

تقود وزارة شؤون الشباب تنفيذ الإستراتيجية. وينفذ برنامج «العمل لتنمية الشباب والأطفال» عدة وزارات ويتم التنسيق بين وزارتي شؤون الشباب والتنمية الاجتماعية في وضع البرنامج. تتضمن الجهات الفاعلة الأخرى الهيئات الحكومية المركزية والمحلية، والمجموعات المرجعية والأطر الشبابية والمنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية والأسر والأفراد.

تقييم الأثر:

يتم مراقبة التقدم في تحقيق غايات الإستراتيجية وأهدافها عن كثب، ويتخذ التقييم النهج القاعدي.

الموضوع الثاني | الجوع والفقر

حالة بنما (١٣)

المشكلة: محدودية الوصول إلى السكن اللائق والائتمان والأصول الإنتاجية

يعاني الشباب، ولا سيّما الفقراء، من محدودية الفرص المالية كالوصول إلى القروض، وهو ما يتركهم، خاصة الأزواج الشباب، عاجزين عن الحصول على بيوتهم الخاصة. والحالة أصعب بالنسبة لأولياء الأمور العازبين الذين غالباً ما يعتبرون غير جديرين بالحصول على ائتمان.

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب في بنما (٢٠٠٤).

الهدف العام: ضمان وصول الشباب إلى حقهم في سكن لائق؛ وضمان هذا يسمح لهم بتطوير أصولهم المعيشية وعلاقاتهم المجتمعية، ويشمل حقهم في الائتمان والفرص الاستثمارية والأرض والعمل ورأس المال.

الأهداف المحددة:

- دعم مصالح الشباب في حقوق السكن واحتياجاتهم المعيشية.
- دعم التعاونيات من أجل بناء سكن شبابي لائق تتوفر فيه بيئة صحية.
- ضمان التنسيق بين القطاعات لتصميم السكن الشبابي وتنفيذه، بما في ذلك السكن الاجتماعي لأولياء الأمر العازبين الشباب.
- التنسيق بين الدولة والشركات الخاصة لوضع برامج إسكانية وتعاونيات وللحصول على مقاسم أرض تؤمّن سكناً بديلاً قصير الأجل.
- توليد حوافز ضريبية لقطاعي المصارف والأعمال، وإقامة تحالفات بين القطاعات بما يسهّل على الشباب الوصول إلى أنظمة الائتمان التي تطوّر مشاريع الشباب المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- دعم البرامج التي تؤمّن وصول الشباب في المناطق الريفية إلى الأرض والأصول والخدمات الإنتاجية.
- إنشاء صندوق مجتمعي يؤمّن الوصول العادل إلى التكنولوجيا والتدريب والدعم الفني.
- إنشاء برامج تدعم أنظمة تسويق السلع والخدمات المحلية بكفاءة وفعالية.
- دعم التعاونيات المدرسية على جميع المستويات التعليمية، وإنشاء مراكز مجمّعة للمنتجات المحلية التي ينتجها الشباب في المناطق الريفية.

الفئة المستهدفة:

١٥–٢٩ سنة. ثلاث فئات عمرية: (١٥–١٩)؛ (٢٠–٢٤)؛ (٢٥–٢٩).

الجهات الفاعلة:

وزارة الشباب والنساء والأطفال والأسرة هي الجهة المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ وتنسيق العديد من سياسات الدولة والبرامج الرسمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالشباب. وهي تعمل من خلال وحدة الشباب الوطنية التابعة لليبرالية الأمريكية، وهي الوحدة الفنية التي تضمن التوافق مع المعايير القانونية الوطنية والدولية. هناك مشاركة فعالة من جانب الشباب في كل مراحل السياسة. التعاون والتنسيق يتم بين القطاعات مع جميع الأطراف المعنية، وتحديداً: الدولة والمجتمع المدني والشباب والأطر الشبابية (من مثل المجلس الوطني للشباب وحركة القيادة الشبابية) والمشاريع الخاصة والصحافة والجامعات.

تقييم الأثر:

تتم المتابعة بشكل تشاركي ومستمر على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والمناطقي والمحلي.

حالة لوكسمبورغ (١٤) (١٥)

المشكلة: الشباب من العائلات الأقل حظاً يواجهون خطر الوقوع في الفقر بشكل كبير

لدى الشباب المنحدرين من العائلات الأقل حظاً، في أثناء انتقالهم إلى مرحلة البلوغ، موارد محدودة، ويواجهون صعوبة في الحصول على فرص معيشية. كان معدل تشغيل الشباب (في عمر ١٥– ٢٤) ١٧.٧٪ في العام ٢٠١٠. وهذا، مجتمعاً مع الأزمة المالية الأخيرة، يضعهم على نحو متزايد أمام خطر عالٍ يتمثل بالعزلة والسقوط تحت حافة الفقر.

ملخص

السياسة: ميثاق لوكسمبورغ للشباب ٢٠١٢–٢٠١٤، قانون الشباب.

الهدف العام: وقاية العائلات الفقيرة من العزلة
ويكون ذلك عن طريق وضع السياسة الاجتماعية على نحو أكثر اتساقاً واستدامةً لمصلحة العائلات الفقيرة عن طريق معالجة وجه الفقر متعدد الأبعاد ومكافحة فقر الأطفال بالدرجة الأولى.

التدخلات/الفعل	الهدف المحدد
تعزيز التماسك الاجتماعي وتكافؤ الفرص لجميع الأطفال والشباب عبر تقديم فرص تربوية خارج الأسرة وخارج المدرسة بالشراكة مع الأسر لضمان وصول الجميع إلى التعليم.	تقديم الدعم لأطر الطفولة المبكرة.
تعزيز الآليات الوقائية لكسر حلقة الفقر والإقصاء المفرغة عبر قانون الـ٢٠١١ حول المعونة الاجتماعية التي تؤمّن تدخلاً مترابطاً لتشبيك جميع الخدمات ذات الصلة والتي تسهّل دمج المعرّضين للخطر في المجتمع.	إصلاح مكاتب الرفاه.
توعية المستفيدين من الحد الأدنى المضمون من الدخل ليستفيدوا أكثر من السكن المجاني ومن خدمات الرعاية البيتية، التي تساعد على نحو خاص الأطفال المعرضين لخطر السقوط في الفقر ومواجهة الإقصاء الاجتماعي.	تعزيز الاستفادة من خدمات الرعاية البيتية ومن الحد الأدنى المضمون من الدخل للعائلات المعرضة لخطر الفقر.

الفئة المستهدفة:

٠–٣٠ سنة. ثلاث فئات عمرية: الأطفال (٠–١١)، واليافعين (١٢–١٧) والشباب البالغين (١٨–٢٩).

التمويل:

تؤمّن الحكومة ضمن حدود موازنتها الدعم المالي لمؤسساتها الشريكة على أساس أنها تقع تحت مظلة قانون الشباب، ولا تغطي تكاليف البنية التحتية أو التجهيزات.

الجهات الفاعلة:

تشرف لجنة للشباب مشتركة من الوزارات على ميثاق الشباب وخطة عمله وتفعّلهما. وهي تنسق التعاون بين الوزارات وغيرها من الجهات الفاعلة العامة. وترعى «الخدمة الوطنية للشباب» التنسيق وتدعم الشباب والجهات الفاعلة الأخرى في التنفيذ.

تقييم الأثر:

يرفع الوزير المعني تقريراً وطنياً عن وضع الشباب إلى البرلمان كل خمس سنوات.

حالة غامبيا (١٦)

المشكلة: سعة انتشار الفقر والجوع في غامبيا

غامبيا واحدة من أفقر دول العالم، حيث حلّت في المرتبة ١٦٥ من بين دول العام عام ٢٠١٣.(١٧) والفقر في غامبيا ظاهرة ريفية حيث أن الزراعة هي المصدر الرئيسي للمعيشة، وهو مشكلة شبابية حيث أن ٧٠٪ من الشباب فقراء.

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب في غامبيا (٢٠٠٩-٢٠١٨).

الهدف العام: التنمية الاقتصادية وتشغيل الشباب في غامبيا.

الإستراتيجيات:

١- تحسين قدرات الشباب على كسب الدخل، والإسهام في تمكينهم الاقتصادي الذي من شأنه أن يحسّن مشاركتهم في صنع القرارات التي تؤثر فيهم على مستوى الأسرة والمجتمع.
٢- مساعدة الشباب بالمستلزمات الزراعية كالأرض والأسمدة والآلات.
٣- تقديم الإرشاد والتدريب بشكل مستمر.
٤- تشجيع المؤسسات المالية على تقديم قروض بفوائد منخفضة للشباب.
٥- الدفاع عن البرامج الموسعة للحدّ من الفقر.
٦- تيسير الوصول إلى وسائل الإنتاج من مثل الأرض للفقراء من الرجال والنساء والشباب.
٧- تأمين التدريب لمنظمات الشباب على الموارد المالية.
٨- زيادة حجم القروض للشباب الذين حصلوا من قبل على قروض.
٩- تشجيع الشباب على العمل كصيادي سمك أو عاملين في فترة ما بعد الحصاد أو بائعين في قطاع الصيد.

الفئة المستهدفة:

١٣-٣٠ سنة، وفي ظروف خاصة، يمكن إضافة أعمار أخرى.

الجهات الفاعلة:

تقود وزارة الشباب والرياضة العملية. وينسّق المجلس الوطني للشباب التنفيذ تحت إشراف مديرية الشباب والرياضة. ويتعاون هؤلاء مع الوزارات والجهات الحكومية الأخرى والأطر الشبابية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء في مجال التنمية والقطاع الخاص من أجل عملية التنفيذ بطرق متعددة القطاعات والمستويات والاختصاصات.

التمويل:

يشمل شركاء التمويل التقليديون للحكومة الغامبية وكالات الأمم المتحدة وأمانة سر الكومنولث. ويكون التمويل غالباً مخصصاً لغاية معينة ويكون مشتركاً مع منح فردية أو مدعوماً من القطاع الخاص خلال نشاطات سنوية.

تقييم الأثر:

تجري المتابعة والتقييم على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي. ويجري البحث المتعلق بالخط المرجعي عند بداية التنفيذ، وتتبعه دراسات وبيانات لتقييم التقدّم المحرز.

الموضوع الثالث | التشغيل

حالة جامايكا (١٨)

المشكلة: عدم وجود بيئة محفزة لفرص تشغيل الشباب

استناداً إلى إحصائيات الأمم المتحدة، وصل معدل الشباب العاطلين عن العمل في عام ٢٠٠٩ في جامايكا إلى ٢٢.٥٪. لكن السياسة الوطنية للشباب تذكر أن ثلث الشباب تقريباً القادرين على العمل عاطلون وبدون دخل. وهذا يؤدي إلى مستويات عالية من الجريمة والعنف والاحساس باليأس والإحباط بين الشباب.

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٣.

الهدف العام: تيسير فرص التشغيل وخلق بيئة تشجّع ريادة الأعمال.

التدخّل	الهدف المحدد
• كسب التأييد للتدريب التعليمي وتطوير المهارات في القطاع الرسمي وقطاع المنظمات غير الحكومية. • زيادة فرص التدريب على العمل وبرامج الخبرة والتعيين في المكان المناسب. • تشجيع الأبحاث المرتبطة بالسوق، والتخطيط من أجل التدريب والتأهيل • الربط المباشر بين التعليم وقطاعات التشغيل.	زيادة قدرة الشباب على الحصول على عمل.
• تعزيز حوافز أصحاب الأعمال لتشغيل شباب قليلي الخبرة. • تعزيز ابتكارات الشباب في الزراعة والثقافة والتكنولوجيا.	زيادة فرص تشغيل الشباب.
• الدفاع عن تقوية برامج القروض لتيسير وصول الشباب إلى الائتمان والقروض. • القيام بتدريب الشباب على ريادة الأعمال وتطوير المشاريع. • تعزيز التشغيل الذاتي كبديل عن التشغيل التقليدي.	تعزيز بيئة تمكينية لفرص التشغيل الذاتي.

الفئة المستهدفة:

١٥-٢٤ سنة. الفئات ذات الأولوية هم الشباب: الريفيون والإناث وذوو الإعاقة والمتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والذين يعملون في الشوارع، والذين يحملون شهادة من الوكالة الوطنية للتدريب وغيرها من الوكالات التدريبية.

التمويل:

تضع الحكومة ١٠٪ سنوياً من موازنة "الاحتياجات البشرية ذات الأولوية" لتنفيذ السياسة الوطنية للشباب. يكون تخصيص الموارد عبر الوزارة المسؤولة عن الشباب والجهات التي تنفّذ برامج الشباب.

الجهات الفاعلة:

المركز الوطني لتنمية الشباب مخوّل بتنسيق التنمية الشبابية وتخطيطها ومراقبتها سنوياً. وهو يعمل وفق نهج متعدد القطاعات مع الإستراتيجية الوطنية للشباب والتدريب البشري وتدريب الموارد/الوكالة الوطنية للتدريب وهيئة التنمية الاجتماعية والشركاء من منظمات المجتمع المدني ووكالات التمويل الدولية لتنفيذ البرامج. يكون التنسيق عن طريق اللجنة التوجيهية الوطنية للتنمية الشبابية التي تضمّ الشباب ومعهد التخطيط ووزارات الدولة ومنظمات الشباب.

تقييم الأثر:

يتم مراجعة السياسة الوطنية للشباب كل خمس سنوات لفحص التقدم الحاصل في تحقيق المؤشرات الموضوعة ومراجعة الأهداف لضمان صلتها بوضع الشباب. وتتابع اللجنة التوجيهية للتنمية الشبابية الوطنية عملية التنفيذ بشكل مستمر عن طريق تقارير دورية.

حالة ميكرونيزيا (١٩)

المشكلة: عدم وجود التخطيط القطاعي الذي يعزز تشغيل الشباب محلياً

مشاركة شباب ميكرونيزيا في الاقتصاد عن طريق التشغيل الذاتي والنشاطات المولّدة للدخل محدودة وتحتاج حلولاً هيكلية، ولا سيّما مع محدودية فرص التشغيل الحكومي. وخلق فرص العمل، أمرٌ حاسم لمعالجة الفقر، حيث يعيش ٣١،٢٪ من السكان على أقل من دولار واحد في اليوم بحسب مؤشرات عام ٢٠٠٠.

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٤– ٢٠١٠.

الهدف العام: تشجيع مشاركة الشباب الفعّالة في التنمية الاقتصادية.

الأهداف المحددة	النتيجة / المؤشر
وضع إستراتيجيات خصخصة تعطي أفضلية للمشاريع القابلة للتحقيق التي يملكها الشباب ويشغلونها بحلول عام ٢٠٠٧.	زيادة عدد المشاريع التي يملكها الشباب كل سنة.
منح العقود لمشاريع قانونية يملكها الشباب ويشغلونها.	تخفيض هجرة الشباب الموهوبين بنسبة ١٠٪.
تشجيع مشاريع الشباب التي تعزّز القيمة المضافة الاقتصادية في الزراعة وصيد الأسماك والسياحة عن طريق الدعم المالي.	زيادة عدد الشباب العاملين في الزراعة وصيد الأسماك والسياحة.
ابتكار حملة وطنية "اشتر ميكرونيزيا، من قبل ميكرونيزيا" للأغذية التي تربّى وتنتج وتجنى محلياً من قبل مشاريع يملكها الشباب في عام ٢٠٠٥.	تقليل استيراد الأغذية التي يمكن تأمينها محليا.
تأسيس ائتلاف للتنمية الاقتصادية الشبابية في كل ولاية بحلول عام ٢٠٠٦.	تأسيس ٤ ائتلافات اقتصادية شبابية في إطار السياسة الشبابية.
تأمين المساعدة الاقتصادية للشباب عن طريق القروض والمنح للمشاريع الزراعية، التجارية والتي تخص صيد الأسماك، واختصاصات محلية أخرى تعزّز القاعدة الاقتصادية للمجتمع المحلي مثلاً.	زيادة عدد الشباب العاملين بمشاريع يملكها الشباب.

تقديم حوافز مالية للمشاريع التي يملكها شباب وفيها ٣ عمال أو أكثر.	زيادة عدد المشاريع الشبابية.

الفئة المستهدفة:

١٥-٣٤ سنة. تشمل الفئات ذات الأولوية للشباب: المتسربون من المدارس، والمدمنون على المخدرات، والذين يعانون من مشاكل صحية جسدية وعقلية، وذوو الاحتياجات الخاصة، والمعرضون للعنف، وذوو الدخل المنخفض، والمعتدون على الأحداث، والعاطلون عن العمل.

التمويل:

في حين أن التمويل هو مسؤولية مديرية الصحة والتربية والشؤون الاجتماعية، فإنّ الأموال محدودة. لذلك فإن كسب التأييد والإبداع مطلوبان لضمان الأموال من الموازنة الوطنية وغيرها من المصادر.

الجهات الفاعلة:

مديرية الصحة والتربية والشؤون الاجتماعية هي الجهة الرئيسية التي تقود عملية صياغة السياسة وتنسيقها وتنفيذها مع استقلالية الجهات المنفّذة لإنشاء برامج ونشاطات معينة وتنفيذها. يكون التنسيق بين أصحاب الشأن من: مؤسسات الدولة والمكتب الوطني للشباب وغيرها من الشركاء، بما في ذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدينية ومنظمات المجتمع المدني والشباب ومؤسساتهم.

تقييم الأثر:

يجري التقييم سنوياً على شكل تقرير منسّق استناداً إلى مؤتمرات الشباب الوطنية والتقارير المعدّة وفقاً للنهج القاعدي. ويتم مراجعة السياسة كل سنتين لضمان صلتها الوثيقة بالأوضاع السائدة.

حالة الهند (٢٠)

المشكلة: البطالة بين الشباب- ضعف في المهارات المطلوبة للحصول على عمل

تقدّر نسبة البطالة بين الشباب في الهند بـ ١٠،٤٪ في عام ٢٠٠٥ في حين كانت نسبة الحاصلين على عمل ولكن يعيشون على أقل من دولار يومياً هي ٢٩،٢٪ في العام نفسه. هذا وتؤدي الفترات الطويلة من البطالة أو البطالة المقنّعة في الهند إلى الفقر والوهن الاجتماعي والعقلي.

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب ٢٠١٢، وستتم مراجعتها في عام ٢٠٢٢.

الهدف العام: تهدف هذه السياسة، من خلال برنامج مستدام للتعليم والتدريب بالإضافة إلى خدمات الدعم المناسبة، إلى مساعدة الشباب على أن يعتمدوا على أنفسهم اقتصادياً ويصبحوا منتجين في بلدهم، إما من خلال الحصول على عمل أو من خلال تأسيس أعمالهم الخاصة.

الأهداف المحددة	النتائج	الأنشطة أو التدخلات
تمكين الشباب من خلال تطوير مهاراتهم القابلة للتوظيف وتأمين فرص لريادة الأعمال.	زيادة معدل انخراط الشباب في العمل. زيادة عدد الأيام التي يمكن للشاب/ة العمل فيها سنوياً.	رعاية "العمل المنسق لتنمية المهارات".
		برامج تدريبية لمساعدة الشباب على تحسين فرص حصولهم على عمل؛ تأمين الوصول إلى مؤسسات التدريب والتعليم في المجالات المرتبطة بفرص العمل الناشئة.
		تعزيز ريادة الأعمال من خلال شبكة من المنظمات والجهات التي تقدم التدريب الفني/والتدريب على ريادة الأعمال؛ والمؤسسات المالية وقطاع الشركات وذلك لتحضير الشباب لإقامة مشاريع صغيرة وما يرتبط بها من أنشطة.
		إنشاء قاعدة بيانات من الأبحاث المتعلقة باحتياجات الشباب وبرامجهم في أوقات الفراغ، وتحديثها.

المؤشر: إيجاد ٥٠٠ مليون شخص ماهر بحلول عام ٢٠٢٢.

الفئة المستهدفة:

ثلاث فئات عمرية هي: ١٦–٢١؛ ٢١–٢٥؛ ٢٦–٣٠.

الفئات هم الشباب الذين هم: طلاب، يعيشون في الأحياء الفقيرة، مهاجرون، ريفيون، أبناء قبائل، معرضون للمخاطر، موجودون في مناطق نزاع، متسربون من المدارس، متعايشون مع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل، موجودون في مؤسسات الرعاية، أيتام، أحداث.

الفئات ذات الأولوية: الشباب الذين ينضمون تحت الفئات التالية: النساء، المحرومون اجتماعياً واقتصادياً، المهمشون، وذوي الاحتياجات الخاصة.

الجهات الفاعلة:

تعتبر وزارة الشباب والرياضة ومعهد راجيف غاندي الوطني لتطوير الشباب جهات فاعلة رئيسية. وبإمكان كل ولاية أن تضع سياسة الشباب الخاصة بها، وتدعم هيئات التنمية الشبابية التنفيذ. وتدعم لجنة تنسيقية على مستوى الولاية وشبكة الهيئات المعنية بالشباب التنسيق، وهذا يضمن التنسيق بين الوزارات وبين الوكالات.

التمويل:

يحصل معهد راجيف غاندي على التمويل من الجهات المانحة والشركات والوكالات الدولية، إلخ.

تقييم الأثر:

المتابعة والتقييم هو بناءً على مؤشر التنمية الشبابية وتقارير التطور المبنية طبقاً للنهج القاعدي والتي تدخل في التقارير السنوية.

الموضوع الرابع | التعليم

حالة بولندا (٢١)

المشكلة: عدم العدالة في الوصول إلى التعليم

الوصول إلى التعليم النوعي فيما يخص التعليم والتجهيزات المدرسية ليس عادلاً حيث يعاني طلاب المدارس الريفية والمهنية من ضعف التعليم مقارنةً بغيرهم من التلاميذ. فعلى سبيل المثال، يتعلم ٩٠،٦٪ من تلاميذ المدارس الثانوية اللغة الإنكليزية في المدارس، في حين لا يتعلمها سوى ٥٥٪ في المدارس الريفية و١٢٪ من تلاميذ المدارس المهنية.

ملخص

السياسة: إستراتيجية الشباب في بولندا للأعوام ٢٠٠٣-٢٠١٢.
الهدف العام: خلق فرص التطور المتكافئة وتحقيق الذات للشباب.

الأهداف المحددة:

١- استكمال الإصلاحات التعليمية من أجل الوصول إلى التعلّم بشكل أفضل.
٢- تكافؤ الفرص التعليمية للشباب في الوصول إلى التعليم.
٣- تقوية الصلة بين التعليم والسوق ونظام الإرشاد المتعلق بها.
٤- تعزيز برامج وقاية الشباب من البطالة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية.
٥- خلق الظروف لاستقلال الشباب فيما يخص شروط المعيشة.

الهدف المحدد / النتيجة	التدخل / البرامج
تكافؤ فرص الشباب في الوصول إلى التعليم عن طريق: ✓ رفع نسبة الالتحاق بالمدارس. ✓ تعميم فرص تعلّم اللغة. ✓ تعزيز تعليم تكنولوجيا المعلومات. ✓ وضع نظام للتعلّم مدى الحياة. ✓ نشر التعلّم عن بعد.	تعميم تعلّم اللغات الأجنبية في وقت الفراغ للشباب من جميع الخلفيات الاجتماعية.
	وضع برنامج تعليمي حكومي وطني لمجتمع الروما.
	تكافؤ الفرص التعليمية للشباب من المناطق الريفية عبر برامج للروما.
	تشجيع الإجراءات لتقييم قيمة نتائج التعلّم – نظام للتأهيل التعليمي غير الرسمي.
	تجهيز كل المدارس الثانوية بقاعات كومبيوتر وحزمة عريضة للإنترنت ومكتبات وأجهزة متعددة الوسائط ومراكز معلومات عبر الإنترنت.

	بناء قاعدة موارد تعليمية مثل البوابات التعليمية الغرضية (حسب الموضوع) والمكتبات الافتراضية الإلكترونية والمخدّمات ذات المواد التعليمية والتطبيقات التعليمية متعددة الوسائط.
	دعم التعلّم عن بعد.

الفئة المستهدفة:

١٥–٢٥ سنة. تستند فئات الشباب إلى عمرهم المدرسي وتشغيلهم وحالتهم العائلية والصحية والقانونية ونشاطهم ومنطقة عيشهم.

التمويل:

تعترف الإستراتيجية بنقص البيانات التفصيلية حول الأموال المخصصة. وهذه الأموال تشمل أموالاً من الموازنة الحكومية والحكم الذاتي المحلي والتمويل المشترك من أطراف معنية وصناديق الاتحاد الأوروبي.

الجهات الفاعلة:

يقود وزير التربية الوطنية والرياضة، بالتعاون مع المؤسسات الشبابية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالشباب نهجاً سياساتياً متعدد الأقسام ومتكاملاً يتبع «طريقة مفتوحة في التنسيق». يجري التخطيط وتبادل الخبرات والمعلومات بين الأطراف المعنية بانتظام للقيام بنشاطات على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.

تقييم الأثر:

وُضع تقرير عن الشباب في العام ٢٠١١ باستخدام النهج القاعدي بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنية.

حالة كيريباتي (٢٢)

المشكلة: المؤهلات التعليمية المنخفضة المؤدية إلى البطالة

على الرغم من أنّ الإنفاق على التعليم في كيريباتي هو واحد من أعلى المعدلات في منطقة المحيط الهادي، فإنّ كثيراً من الشباب لا يذهبون إلى المدرسة. و هذه المشكلة تتفاقم نتيجة عدم كفاية أعداد المعلمين المؤهلين وضعف البنية التحتية ومحدودية فرص التعليم غير الرسمي. غالباً ما تقود المؤهلات المتدنية الناتجة عن ذلك إلى البطالة.

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب في كيريباتي ٢٠١١-٢٠١٥ وخطة العمل المقترحة لها.
الهدف العام: تأمين فرص للشباب ليطوروا المهارات المهنية والحياتية وليصبحوا مسؤولين ومعتمدين على أنفسهم وأعضاء مساهمين في المجتمع.

الأهداف المحددة:

١- تعليم الأطفال والشباب المعرّضين للخطر أو ذوي الاعاقة وتطوير مهاراتهم.
٢- توعية أولياء الأمور حول تنمية المراهقين وتعليمهم ودورهم.
٣- تأمين الخدمات المتعلقة بالمشورة والإرشاد المهني وتجارب العمل للطلاب.
٤- توسيع المناهج المدرسية غير الرسمية للتعلّم ذات الصلة بالشباب، بما في ذلك الخيارات غير الرسمية لتنمية المهارات والمهارات الحياتية والتراث الثقافي والمعلوماتية.
٥- توسيع مراكز التدريب المهني التي تركّز على مجالات متخصّصة وتقويتها.
٦- توسيع مراكز التعلّم المجتمعية للتدريب والوصول إلى المعلومات عن طريق المكتبات.

الهدف	المؤشر	التدخل المتعلق بالهدف ٤
مراجعة/إصلاح منهاج التعليم السائد لتأمين خيارات مهنية على مستوى الثانوية.	الخيارات المهنية المتاحة، المعلمون، المهنيون، المدربون.	تقديم خيارين مهنيين لجميع طلاب المدارس الثانوية بحلول عام ٢٠١٣.
دمج تنمية المهارات الحياتية في منهاج الصفوف الثانوية قبل الأخيرة.	تدرّب المعلمون على المهارات الحياتية. المنهاج يضم المهارات الحياتية.	تمّت التغييرات بحلول ٢٠١٣.
إشراك خبراء مشهود لهم في تعليم المهارات التقليدية كخيارات مهنية أو إضافية على المنهاج.	تعليم المعارف التقليدية في صفوف إضافية.	بحلول ٢٠١٥، جرت التغييرات في ٥٠٪ من المدارس الابتدائية و٧٠٪ من الثانوية.

عقد أسبوع ثقافي لتقدير المهارات التقليدية وعرضها.	تطوير الشباب ذوي المهارات التقليدية في أعمال صغيرة.	أسبوع ثقافي في المدارس سنوياً.

الفئة المستهدفة:

١٥–٢٩ سنة. تشمل الفئات ذات الأولوية والشباب المعرّضين للخطر وذوي الاعاقة والريفيين والخارجين من المدرسة والعاطلين عن العمل والمهمشين.

الجهات الفاعلة:

تقود وزارة الشؤون الداخلية والاجتماعية العملية عبر وضع جميع البرامج المتعلقة بالشباب وتنسيقها وإدارتها بدعم من وحدة الشباب فيها. وهذه الأخيرة تراقب التنفيذ وتشرف عليه بمحاضرات منتظمة متداخلة القطاعات ومتعددة الاختصاصات وبالتعاون مع الإدارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الشباب وغيرها من الأطراف المعنية بالشباب.

تقييم الأثر:

يتم إنتاج تقارير سنوية من قبل كل الأطراف المعنية، وعقد اجتماعات حكومية خاصة عند الحاجة للتقييم. بعد ذلك تُقارن التقارير وتوزع على الأطراف المعنية والمجلس الوطني للشباب عن طريق الحكومة. ومن ثمّ يتمّ ربطها بخطط التنمية وغيرها في كيريباتي من أجل متابعة وتقييم شاملين وفاعلين.

حالة مقدونيا (٢٣) (٢٤)

المشكلة: مركزية النظام التعليمي

مركزية النظام التعليمي مسألة أساسية في الإستراتيجية التعليمية في مقدونيا. فهي تعزّز نظاماً بيروقراطياً مقيّداً غير مرن ولا يستجيب لاحتياجات الطلاب. وهذا، من حيث النتيجة، يحدّ من دمج الشباب في المجتمع ومن دمج مقدونيا في الاتحاد الأوروبي.(٢٤)

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب في جمهورية مقدونيا – ٢٠٠٥.

الهدف طويل الأجل: التنمية الاجتماعية ودمج الشباب عن طريق التعليم النوعي الرسمي وغير الرسمي.

الهدف المحدد: دمج الشباب اجتماعياً عبر عملية التعليم وفي أثنائها.

هدف السياسة	التدخل
• تقديم تعليم مدني نموذجي مستمر للشباب من التعليم الابتدائي إلى الثانوي مماثل للتعليم العالي والمهني مع التشديد على الحقوق المدنية والحريات والمسؤوليات. • فتح المدارس للبرامج المدنية التي تعرضها المنظمات غير الحكومية • تقديم برامج تعليمية متعددة الثقافات لطلاب المدارس والجامعات بحيث تشمل نشاطات إضافية على المنهاج، تبادل الطلاب بين المدارس والقيام بزيارات متبادلة، المباريات الرياضية بين المدارس، التعاون بين المجموعات الإثنية المختلفة، التوسع للوصول إلى الجماعات الريفية والمساواة الجندرية بين المشاركين. • التعريف بالعمل التطوعي بوصفه جزءاً من التدريس المدرسي المنتظم. • دعم الشباب الموهوبين وتشجيعهم بتدريب متقدّم على يد خبير. • تنظيم نشاطات ثقافية ورياضية واجتماعية في السكن الطلابي.	• بناء مواطنين فعالين ومسؤولين وموجَّهين ديمقراطيا. • تعزيز أخلاقيات السلام والتسامح والتعايش. • إزالة فصل الطلاب المنحدرين من ثقافات اجتماعية مختلفة في المدارس. • ترويج التعليم غير الرسمي في المدارس.

الفئة المستهدفة:

تعرّف الإستراتيجية الوطنية للشباب الشباب بأنهم أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة، لكنها تلاحظ أيضاً أنّ "أي فعل أو برنامج شبابي جدّي يجب أن يأخذ في الحسبان أيضاً الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٤ و٣٠ سنة.

التمويل:
تموّل وكالة الشباب والرياضة – ضمن موازنة مديرية الشباب– النشاطات عن طريق دعم المشاريع من خلال مسابقات مفتوحة ودعوات معلنة.

الجهات الفاعلة:
تلعب وكالة الشباب والرياضة وممثلو جمعيات التنسيق الشبابية دوراً مركزياً في التنفيذ. يكون توجيه خطط العمل ووضعها والتقييم الدوري لها عن طريق «اللجنة الإدارية الوطنية» المشتركة بين الوزارات. ويجري التنسيق مع هيئات الجمعيات الشبابية التمثيلية وبالتوافق مع الإستراتيجية الوطنية للشباب واستناداً إلى صلات أفقية وعامودية مع الأطراف المعنية التي تشمل: الحكم المحلي، وحدات الحكم الذاتي المحلية، وكالة الشباب والرياضة، المنظمات غير الحكومية، اللجنة الإدارية الوطنية، وجمعيات الشباب.

تقييم الأثر:
يتم إنتاج تقرير وطني سنوي استناداً إلى مسوح وبيانات إحصائية.

الموضوع الخامس | الصحة

حالة الجبل الأسود «مونتنيجرو» (٢٥)

المشكلة: فقدان التدابير الوقائية في الصحة الشبابية

يعاني معظم الشباب من صعوبة الوصول إلى خدمات الصحة الوقائية غير التدخليّة وإلى المعلومات المتعلّقة بالصحة الجنسية والإنجابية والصحة العقلية والعنف. وليس هناك سوى القليل من الاهتمام بالنشاط الجسدي والتغذية. يطالب ٦٢،٣٪ من الشباب بوضع خدمات صحية مستقلة في متناول الشباب. ويترافق ذلك مع بيانات تبيّن الشباب الذين يبدؤون التدخين في سنّ ١٢–١٤؛ ٨٠٪ من المدمنين على المخدرات تبلغ أعمارهم بين ٢٠ و٣٠ سنة، كما أن انتحار الشباب الذين تبلغ أعمارهم ١٥–٢٤ سنة هو ثالث أعلى سبب للوفاة في الجبل الأسود. ويضاف إلى ذلك الحوادث المتعلّقة بالصحة وحوادث السير وإصاباتها.

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب في الجبل الأسود. وهي مترافقة مع قانون مديرية الشباب والرياضة.

الهدف العام: زيادة وعي الشباب بأنماط الحياة الصحية.

الهدف المحدّد	النتيجة	التدخل
توعية الشباب بالصحة الجنسية والإنجابية والحدّ من عواقب الاتصال الجنسي غير الآمن.	زيادة عدد النشاطات المتعلقة بالتالي: – تعزيز أنماط الحياة الصحية. – زيادة استخدام الشباب لوسائل منع الحمل الموثوقة. – مؤسسات صحية بمتناول الشباب. – الحدّ من استخدام المخدرات والعنف والحوادث وإصاباتها ومعدّل الإجهاض وحمل المراهقات، إلخ. – أعداد الجمعيات والبرامج الشبابية المتعلقة بالصحة الإنجابية والإدمان والعنف وغيرها، وإشراك الشباب فيها. – المحافظة على صحة الشباب العقلية.	• تدريب الصحفيين والمحررين على كتابة التقارير المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية الحسّاسة، وعلى مراقبتها عن طريق الإعلام. • تنظيم حملة لتوعية الشباب حول الصحة الجنسية والإنجابية. • تشجيع البرامج التربوية عن طريق النظراء وتدريب نظراء على أنماط الحياة الصحية. • كتابة مواد التربية عن طريق النظراء حول أنماط الحياة الصحية، وتوزيعها. • إقامة حملات لتأمين خدمات الصحة الشبابية وتطويرها.
تعزيز التغذية الصحية والرياضة.		
زيادة وعي الشباب حول الإدمان.		
تعزيز الأعمال الوقائية ضد كل أنواع الجرائم.		
زيادة الوعي حول حوادث السير والوقاية منها.		
زيادة الوعي حول صحة الشباب العقلية.		

الفئة المستهدفة:
١٥–٢٩ شاملة.

التمويل:
الموازنة موزّعة بالتفصيل لتنفيذ الإستراتيجية وخطط العمل والمتابعة والتقييم عن طريق مصادر مختلطة (من الموازنة الحكومية وصناديق الاتحاد الأوروبي والتبرعات وغيرها).

الجهات الفاعلة:
يقود قسم الشباب في مديرية الشباب والرياضة تنفيذ السياسة. ويعالج التنسيق على المستويين الوطني والدولي، وبين القطاعات الحكومية ومع الأطراف المعنية الأخرى، كالمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وكذلك يتعاون مجلس الشباب –بصفته هيئة مستقلة مؤلفة من ممثلي الوزارات والمؤسسات العامة والقطاع غير الحكومي– وينسّق أيضاً معه في تخطيط البرامج وتنفيذها وتقييمها.

تقييم الأثر:
تكون المتابعة والتقييم للمخرجات المخططة والمؤشرات الموضوعة بطريقة كفوءة وتشاركية ووفق النهج القاعدي على المستوى المحلّي والوطني والأوروبي. كما يتوجب وضع التقارير دورياً.

حالة إقليم بنتلاند في الصومال (٢٦)

المشكلة: محدودية الخدمات الصحية وصعوبة الوصول إليها

الخدمات الصحية غير كافية وهي بمعظمها «خدمات طوارىء يقدمها المانحون». أصابت الحرب الأهلية ٩٠٪ من البنية التحتية الصحية بالضرر، وسلبت معظم التجهيزات والإمدادات، وقلّصت عدد الممارسين الطبيين ونوعيتهم (طبيب واحد لكل ٣٥٠٠٠ مريض). وقد ترك هذا، مجتمعاً مع انخفاض الاستثمار في الصحة (٢،٧٪ من الموازنة الحكومية)، الشباب تحت وطأة وعيٍ صحي منخفض وتحت محدودية الوصول إلى الخدمات الصحية وصعوبته (٢١٪ فقط من الشباب يستخدمون مرافق الصحة العامة)، وزاد التعرّض للتهديدات الصحية، كالأمراض القابلة للشفاء (مثل الإسهال والسل) والأمراض المنتقلة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وسوء التغذية والقات والمخدرات والعنف الجنسي (يمارس ختان الإناث على ٩٥٪ من الفتيات). وتتفاقم هذه الحالة بالمشاكل البيئية (لا يحصل سوى ٢٤٪ من السكان على ماء آمن) والنفسية.

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب (٢٠٠٨).

الهدف العام: تمكين الشباب من الوصول إلى المعلومات والتعليم والخدمات الاستشارية في مجالات صحة الشباب:

- إنشاء مصلحة للصحة الشبابية تؤمّن الدعم الصحي الوقائي على شكل معلومات وتعليم وخدمات استشارية في مجالات كالصحة الإنجابية وتعاطي المخدرات وسوء المعاملة الجنسية والأمراض المنقولة جنسياً.
- زيادة مبادرات الصحة والتغذية في المدارس. وهذا أيضاً تدخّل لتعزيز الفرص التعليمية لجميع الشباب في بنتلاند وعلى جميع مستويات النظام التعليمي.
- إقامة حملات بهدف القضاء على الممارسات التقليدية المؤذية مثل ختان الإناث.
- توفير معلومات وبيانات إستراتيجية حول وضع الصحة الشبابية وتحدياتها.
- تحسين وصول الخدمات الصحية إلى الشباب البدو وغيرهم من فئات السكان المحرومة.
- تشجيع المبادرات التي تسعى إلى الحدّ من ختان الإناث والعنف الأسري والزواج المبكر والاغتصاب وغيرها من أشكال العنف ضد الشابات.

الفئة المستهدفة:

١٥–٣٠ سنة. هناك ثمانية مجموعات ذات أولوية تشمل الشباب: البدو وذوي الإعاقة والمتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والنساء والعاطلين عن العمل والمهمشين والمتسربين من المدرسة والمهجّرين داخلياً.

التمويل:

أنشئ صندوق وطني للتنمية الشبابية لجذب وإدارة وتخصيص الأموال التي تقدمها الحكومة ومجموعات المساعدة الدولية والقطاع الخاص والمهاجرين لخدمة تدخّلات السياسة الوطنية للشباب.

الجهات الفاعلة:

لم يُذكر أي قائد رئيسي للسياسة الشبابية؛ كانت صياغة السياسة الوطنية للشباب حصيلة جهد مشترك بين المجلس الدولي للسياسة الوطنية للشباب ووزارة العمل والشباب والرياضة ووزارة تنمية المرأة وشؤون الأسرة ومنظمات المجتمع المدني. يتم تنفيذ السياسة الوطنية للشباب عبر مقاربة متكاملة ومشتركة بين القطاعات والاختصاصات لتنمية الشباب تضمن أنّ مسائل الشباب مندمجة في السياسات والبرامج الوطنية. ويتم التنسيق عبر مجموعة تنسيق السياسة الوطنية للشباب تمثّل جميع الأطراف المعنية: وزارات الدولة ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات التنمية الدولية والقطاع الخاص والشباب. تخدم شبكة شباب بنتلاند بوصفها منبراً وطنياً/تشبيكياً لمنظمات المجتمع المدني، وعُينت نقطة ارتباط شبابية من قبل الوزارات لتنسيق الاستجابة الوزارية لاحتياجات الشباب.

تقييم الأثر:

تكون المتابعة والتقييم عن طريق مجموعة مراقبة السياسة الوطنية للشباب التي يتمثّل فيها الشباب. وتتم مراجعة السياسة الوطنية للشباب كل ٤ سنوات.

حالة الأردن (٢٧)

المشكلة: فشل البرامج الصحية في تلبية احتياجات الشباب بفعالية

يُنظر إلى مسائل الصحة الشبابية الرئيسية على أنها تتعلق بـ: التدخين (بين ٢٥٪ من المراهقين الذكور) والمخدرات والكحول وزيادة الوزن ومحدودية الوعي الصحي الوقائي وممارساته والجهل بالصحة الإنجابية. يعتبر ٣٥٪ من الشباب أنّ برامج التوعية الحالية المتعلقة بالمسائل المذكورة آنفاً غير فعالة.

ملخص

السياسة: الإستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن (٢٠٠٥-٢٠٠٩).

الهدف العام: تشجيع مشاركة الشباب في تلبية احتياجات الشباب في الصحة العقلية.

- توعية أولياء الأمور وصنّاع القرار والمجتمع باحتياجات الشباب، لا سيما النفسية منها.
- إشراك الشباب من أجل تحديد احتياجاتهم النفسية وتلبيتها بفعالية.
- توسيع الخدمات الصحية النفسية المتوفرة حالياً للشباب وتعزيزها.
- تأمين خدمات الصحة النفسية الاستشارية والمتقدمة للشباب ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقوية مشاركتهم في الحياة المجتمعية.
- خلق فرص جديدة لجميع الشباب ليخططوا أعمالاً ومبادرات الخدمات الإجتماعية ويشجعوا على القيام بها استجابة لتحدياتهم وللفرص المجتمعية.

الفئة المستهدفة:

١٢-٣٠ سنة. هناك أربع شرائح عمرية مستهدفة: (١٢-١٥)، (١٦-١٨)، (١٩-٢٢)، (٢٢-٣٠).

الجهات الفاعلة:

يتمتع المجلس الأعلى للشباب بمسؤولية تنسيق تنفيذ الإستراتيجية ومراقبتها وتقييمها ومراجعتها بالتعاون مع الوزارات الأخرى ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الأطراف المعنية بما في ذلك الشباب. والجهات التالية هي أيضاً جهات فاعلة: المنبر الوطني للشباب المقترح والذي سيعمل بمثابة إطار تمكيني لرعاية تشبيك مجموعات المجتمع المدني؛ ومجموعة استشارية للشباب لتقديم الآراء حول تقدّم التنفيذ؛ ولجنة مشتركة من الوزارات لشؤون الشباب لتعزيز العمل والتقييم متعدد القطاعات ومتعدد الاختصاصات.

تقييم الأثر:

تُراجع الإستراتيجية الوطنية للشباب بعد خمس سنوات.

الموضوع السادس | إساءة استعمال المخدرات

حالة فنلندا (٢٨)

المشكلة: زيادة الإدمان على المخدرات والكحول

تشكّل زيادة تعاطي المخدرات المترافقة مع مشاكل عقلية بين أولياء الأمور تهديدات لصحة الأطفال والشباب ونموّهم الآمن. على الرغم من أنّ ٨٠٪ من الشباب يشعرون أنّهم بصحة جيدة، فإنّ خمس الشباب يتعرّضون على نحو متزايد لتعاطي المخدرات نتيجة الاكتئاب والصعوبات الاجتماعية-الاقتصادية.

ملخص

السياسة: قانون الشباب الفنلندي؛ برنامج سياسة الأطفال والشباب ٢٠١٢-٢٠١٥.
الهدف العام: اتخاذ تدابير وقائية لضمان رفاه الأطفال والشباب وصحتهم.

التدخلات على المستوى الوطني:

- دعم هوايات بعيدة عن المخدرات والتي تبني حسّا مجتمعياً عن طريق أطرٍ شبابية ثقافية ورياضية.
- ترويج العمل المتعلق بتعاطي المخدرات والصحة العقلية وتطويره بوصفه شكلاً من العمل الشبابي.
- الترويج للمشاريع التنموية الناجحة لتشجيع الممارسات الجيدة.
- تقديم بدائل بعيدة عن المخدرات للمجموعات المعرّضة لخطر الإدمان.
- تعزيز تدابير الحماية من تأثيرات الكحول والتدخين والمخدرات والقمار.
- الوقاية من التأثيرات المؤذية لسوء استعمال أولياء الأمور للمواد المخدرة على الأطفال والحدّ منها
- صيانة صحة أولياء الأمور العقلية، وضمان قبولهم للعلاج في حال الإدمان على المخدرات، وتعزيز الدعم لأطفالهم، وتعزيز قدرة المهنيين على التعامل مع هذه الحالات.

التدخلات على المستويين الإقليمي والمحلّي:

- ضمان توفر الخدمات الصحة العقلية والخدمات الخاصة بالإدمان وبالمبتدئين في تعاطي المخدرات والوصول إليها.
- دعم الأطفال وأولياء الأمور عندما يعاني الأولياء من الإدمان أو من مشاكل الصحة العقلية.
- الانتباه إلى أهمية التمييز المبكر لاضطرابات الطعام في المدارس والنوادي.
- ضمان توفّر خدمات الدعم والإرشاد حول استخدامها.

الفئة المستهدفة:

٠-٢٩ سنة. هناك خمس فئات عمرية مستهدفة: (٠-٦)، (٧-١٢)، (١٣-١٧)، (١٨-٢٤)، (٢٥-٢٩). أمّا الفئات ذات الأولوية فهي الواقعة في عمر (٧-٢٩) والفتيان في الصفوف العليا من التعليم المهني الثانوي.

التمويل:

تموّل أنشطة السياسة الوطنية للشباب من الموازنات السنوية للوزارات والفروع الإدارية المختلفة، ومن قسم السياسة الشبابية لدى وزارة التربية والثقافة، ومن جهات فاعلة أخرى، بما في ذلك الصناديق الهيكلية الأوروبية التي تخصّص الأموال منها على شكل معونات لمنظمات الشباب وعملهم.

الجهات الفاعلة:

تقود وزارة التربية والثقافة عمل الشباب وسياستهم. المكاتب الحكومية في المقاطعات هي سلطات إقليمية تقوم الوزارة معها بتعديل أهداف المصالح الشبابية في كل مقاطعة، وتنسّق السياسة الوطنية للشباب على المستويين الوطني والإقليمي. تتضمن الجهات الفاعلة الأخرى: الوزارات والبلديات والأطر الشبابية (مثل المجلس الاستشاري لشؤون الشباب) ومنظمات المجتمع المدني التي شُدّد على أدوارها على مستوى المقاطعات والأقاليم في السياسة الوطنية للشباب. يجري التعاون العابر للقطاعات بين السلطات المحلية. وهذه الأخيرة لديها شبكة لإرشاد الشباب وخدمتهم تتمثل فيها الإدارات المحلية للتربية والرعاية الاجتماعية والصحية والشبابية؛ ومن إدارات العمل والشرطة.

تقييم الأثر:

يتمّ تقييم سنوي شامل للسياسة الوطنية للشباب وللموازنة استناداً إلى مؤشر مراقبة النتائج من أجل القيام بمقارنات وطنية ودولية حول التطوّر الحاصل. تُراجَع السياسة كل أربع سنوات.

حالة الأورغواي [٢٩]

المشكلة: عدم الاهتمام بمشكلة إدمان الشباب على المخدرات

في الأورغواي الكحول هي المادة الأكثر استخداماً والتي يبلغ متوسط العمر عند البدء باستخدامها ١٢،٨ سنة. يبرز مسح أستهدف طلاب المرحلة الثانوية أنّ: أكثر من ٥٠٪ يتعاطون الكحول، و٤٠٪ يستعملون التبغ مرّة في حياتهم، و١٨،٣٪ أصبحوا مدخنين منتظمين- معظمهم نساء- و٤٠٪ يتعاطون الماريجوانا. واستعمال المحفزات، كالكوكايين وغيره من المخدرات غير المشروعة، موجود أيضاً ولكن على نحو هامشي نسبياً.

ملخص

السياسة: الخطة الوطنية للشباب (٢٠١١-٢٠١٥).

الهدف العام: توسيع وتعميق وصول الشباب الذي يتعاطون المخدرات إلى الرعاية والمعالجة وتحسين جودتهما، عن طريق مزوّدي الخدمات الصحية والمجتمعية من القطاعين العام والخاص.

الأهداف المحدّدة	المخرجات (بحلول ٢٠١٥)	التدخل
• ضمان قدرة الشباب متعاطي المخدرات ومعيليهم (العائلة وغيرها) على الوصول إلى الخدمات. • ضمان أن تكون الموارد في متناول الشباب بفعالية. • تقوية أدوات الإحالة والإحالة العكسية وخدماتها. • تقوية القدرات المحلية على معالجة المشاكل الناتجة عن العقاقير ذات أثر على السلوك.	• تقديم جميع مزوّدي الخدمة لخدمات العناية المشمولة من ديلوس (أجهزة الإدارة المحلية المؤقتة من المخدرات) بفعالية. • تركيب ٥ أجهزة (ديلوس) محلية في مونتيفيديو وكينلونس مدة سنة على الأقل. • تلقّى ٣٠٠ شاب على الأقل الرعاية من الآليات المجتمعية • إنجاز رسم خارطة طريق محلية (ديلوس) للإحالة والرعاية لمتعاطي المخدرات في هذه المنطقة.	• دعم خدمات الرعاية لمكافحة المخدرات عن طريق مراكز اتصال تعمل ٢٤ ساعة/٧ أيام وتأمين فرق رعاية متعددة الاختصاصات للمرضى. • العمل قانونياً على سياسة التبغ القائمة، وتقوية الأدوات المؤسساتية والقانونية بما يجعلها مستدامة، ودمج الإستراتيجيات التعليمية في ميادين التعليم والإعلام. • دعم الأجهزة المؤقتة حتى تدير مشكلة المخدرات محلياً. وتشخيصها محلياً من أجل المشاركة المحلية وتحديد الموارد والحماية. • تنصيب وتطوير مصالح صحية محلية كفؤة لمعالجة متعاطي المخدرات والوسطاء لجعلها في متناول الجميع ولتقوية التماسك الاجتماعي عبر الطرق الاجتماعية والمشورة.

الفئة المستهدفة:

١٤-٢٩ سنة.

الجهات الفاعلة:

تحدّد هيئة الشباب التابعة لمجلس السياسة الاجتماعية السياسة الوطنية للشباب بطريقة تشاركية. لم يُذكر أي قائد رئيسي للعملية. اللاعبون الرئيسيون هم: مجلس الشباب الاتحادي المشكّل من قبل أقسام مختلفة للشباب، هيئة مجلس السياسة الاجتماعية الشبابية التي تعمل على المستوى الإستراتيجي، الوحدات الحكومية القطاعية والمحلية والتي تعمل على المستوى التشغيلي، جهات حكومية أخرى ومنظمات المجتمع المدني. يكون التنسيق متعدد وثنائي عن طريق أمانة فنية تعمل بوصفها رأس الدعم الرسمي للمعهد الوطني للشباب.

تقييم الأثر:

تتم متابعة وتقييم التنفيذ بشكل منتظم من قبل اللجنة المشتركة للتنسيق الإستراتيجي الشبابي وبطريقة تشاركية واستناداً إلى مؤشرات تقاس بانتظام.

حالة سوازيلاند (٣٠)

المشكلة: نقص التوعية عن المخدرات وإعادة التأهيل للشباب المدمنين

يعتبر المركز الوطني للطب النفسي لمعالجة متعاطي المخدرات غير ملائم وتنقصه البرامج التأهيلية الموجهة للتخفيف من تأثيرات تعاطي المخدرات. على الرغم من اكتشاف أنّ ٣٤٪ من الشباب كانوا يتعاطون المخدرات المختلفة بدءاً من أعمار ١٠-١٩ سنة، فإن ٦٠٪ من هؤلاء يتعاطون الكحول، و٣٢،٨٪ التبغ، و٨٪ يتعاطون غيرها من المخدرات (دراسة في العام ٢٠٠٢).

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب في سوازيلاند ٢٠٠٩.
الهدف العام: تقليص الزيادة في تعاطي المخدرات بين الشباب، وتأمين مرافق صحة نفسية ملائمة للشباب تقوم بالدور البارز في هذه الجهود.

الهدف المحدد	التدخل
• إقامة حملات توعية للشباب حول أثر المخدرات والكحول وتقديم تدابير للحد من إدمان الشباب على الكحول والمخدرات. • مراجعة إطار سياسة المخدرات الوطنية لتتناول مسائل تعاطي الشباب للمخدرات وإعادة تأهيلهم وتشغيلها.	إنشاء وحدة في المركز الوطني للطب النفسي وفي السجون لتأمين إعادة التأهيل والمشورة حول الإدمان على المخدرات والكحول.
	تطوير وتنفيذ حملة عامةً منسّقة لتقليص إدمان الشباب على المخدرات ولتوجيه طاقات المجتمع وموارده بفعالية إلى معالجة الأسباب العميقة للإدمان على المخدرات.
	تيسير تأمين المعلومات والخدمات الاستشارية وبرامج التوعية التي تسلّط الضوء على مخاطر المخدرات.
	تقديم روادع للكحول وتعاطي المخدرات: - زيادة الضرائب على الكحول والمنتجات المتعلقة به. - تشجيع ممارسة المزيد من الحيطة والمتابعة على بيع المنتجات المستخدمة في المخدرات المصنّعة. - تطبيق عقوبات أشد صرامة على منتهكي قانون المخدرات.

الفئة المستهدفة:

١٥-٣٥ سنة.

التمويل:

توفر مديرية شؤون الشباب الأموال والموارد للإستراتيجية الوطنية للشباب. أما إذا ما أصبح التمويل الخارجي ممكناً، فتدير سياسةٌ خاصة بالمساعدات موارد المساعدة والمساءلة وتنسّقهما.

الجهات الفاعلة:

تقود مديرية شؤون الشباب ضمن وزارة شؤون الرياضة والثقافة والشباب مع لجنة مشتركة من الوزارات (تابعة لها) تنفيذ السياسة الوطنية للشباب؛ مع إشراف نائب رئيس مجلس الوزراء ورقابة لجنة المحفظة البرلمانية لشؤون الشباب، والاتحاد الوطني للشباب والمنبر الوطني للشباب. وهي أيضاً تنسّق الإستراتيجية الوطنية للشباب مع اللجنة المشتركة من الوزارات، والتي تراقب التنفيذ وأداء المجلس الوطني للشباب في تنفيذ البرامج وإقامة شراكات ومجالس إقليمية والتشاور مع الشباب، وغير ذلك. تشمل الأطراف المعنية الأخرى اتحاد تنمية الشباب الذي يعمل بمثابة لجنة استشارية غير حكومية حول مسائل الشباب، ومراكز الشباب وأطرهم التي تشجّع العمل على المستويات المحلية والريفية والمحيطة بالمدن، والقطاع الخاص الذي يعزز فرص الشباب عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تقييم الأثر:

تتم المتابعة والتقييم عن طريق مؤشرات أداء وعملية تشاركية مع الجهات الرئيسية والمستفيدين الذين يشكّلون المنبر الوطني للشباب. تراجع السياسة الوطنية للشباب كل خمس سنوات.

الموضوع السابع | الفتيات والشابات

حالة الكونغو (٣١)

المشكلة: عدم المساواة بين الجنسين؛ العنف ضد الشابات

تعرّضت الشابات في الكونغو خلال النزاع الذي استمر طيلة السنوات العشر الماضية لأذى نتيجة العنف والإساءة الجسدية والاستعباد الجنسي والاغتصاب. وتشمل التأثيرات مسائل صحية (فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وحالات حمل غير مرغوب فيها وإصابات وغيرها)، ومشاكل نفسية (صدمات ورفض اجتماعي وغيرها)، وتحديات قانونية وأمنية (ضعف السلطة القضائية وتدنّي حماية الضحايا وغيرها)، ومسائل اقتصادية (تدنّي التمكين وإعادة دمج الضحايا إلخ.). تفاقم القيم الثقافية والقوانين التمييزية وفقدان التضامن النسائي.

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب في الكونغو ٢٠٠٩.
الهدف العام: تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف.
الميدان: الشباب والنوع الاجتماعي.

الهدف المحدد	التدخّل
تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف على أساس النوع الاجتماعي.	تيسير تنفيذ سياسة حول المساواة بين الجنسين في ميدان الشباب.
	توعية الشباب من أجل بيئة تشجع المساواة والعدالة ومن أجل القضاء على كل أشكال العنف، لا سيما العنف الجنسي ضد النساء.
	تعزيز عمل الجمعيات والحركات والمنظمات غير الحكومية الشبابية ذات الصلة.
	تعزيز الوصول المتساوي إلى التعليم للفتيان والفتيات والمحافظة على تسجيل الفتيات الحوامل في التعليم.
	تعزيز مشاركة الفتيات في الجمعيات والحركات الشبابية والحياة الوطنية.

الفئة المستهدفة:

تتراوح الفئة العمرية بين ١٥ و٣٥ سنة. الفئات الأخرى المستندة إلى الجنس والإقامة والتعليم والصحة والحالة العائلية هي الشباب: المتعلمون/غير المتعلمين، الريفيون/الحضريون، الناشطون/الخاملون جنسياً، المتزوجون /العازبون، الذين يعانون من صعوبات، المتعايشون مع إعاقة، يعيشون في الشارع، اليتامى، المهجّرون داخلياً، اللاجئون إلى الخارج، المتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشري أو الأمراض المنتقلة جنسياً، الفتيان/الفتيات، إلخ. مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر عرضة للخطر.

الجهات الفاعلة:

تنسّق وزارة الشباب والرياضة تنفيذ الاستراتيجية عبر وضع خطط عمل متكاملة ممّولة من الخطة الإستراتيجية الوطنية للشباب. ويتمّ التنفيذ بطريقة لا مركزية مشتركة بين القطاعات على المستوى الوطني والمحلي وعلى مستوى المقاطعة. الجهات الفاعلة الأساسية في العملية هي: ١- لجنة توجيهية مشتركة من الوزارات تعمل بمثابة منبر سياسي للشباب. ٢- لجنة فنية تتبع تبادل التجارب والتقييم بين القطاعات المتعددة. ٣- المجلس الوطني للشباب الذي يشجع حوار الشباب والتشاور فيما بينهم. ٤- الشبكات والحركات والجمعيات الأهلية التي تشجّع تطوع الشباب ومشاركتهم. ٥- الحكومة التي توجّه الخطط وتموّلها.

تقييم الأثر:

تعقد الهياكل التنفيذية اجتماعات دورية على المستوى المحلي والوطني وعلى مستوى المقاطعة، وتتبادل المراجعات وأفضل الممارسات، وتجري التقييمات استناداً إلى مؤشرات رئيسية، وتنتج تقارير النشاط، وتحللها. تجرى مراجعة في منتصف المدة وتقييم في نهاية الخطة لتقييم التنفيذ وتوجيه الجهود المستقبلية. تتمّ مشاركة الأطراف المعنية بالنتائج عن طريق موقع إلكتروني وقاعدة بيانات الشباب وأدوات أخرى.

حالة أنتيغوا وباربودا (٣٢)

المشكلة: الأعراف الاجتماعية والممارسات الثقافية التي تدعم التمييز على أساس الجنس

تثير 'الجنسانية'، التي تظهر على شكل صور سلبية وقوية من العنف والنشاط الجنسي في وسائل الإعلام، العنف والاحتقار تجاه النساء. ويفاقم الفقر والتحديات التعليمية والدعارة والعنف الأسري والمسائل التشريعية من حدّة هذه المشكلة.

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب في أنتيغوا وباربودا.

الهدف العام: تشجيع ثقافة يُنظر فيها إلى الشابات والشباب على أنهم متساوون، ويمنحون فرصاً متساوية، وأدوات للبحث عن علاقات مُرضية وهادفة مع بعضهما بعضاً.

الإستراتيجيات:

١- العمل على خلق بيئة تعزز المساواة بين الجنسين وتشجع العلاقات الإيجابية والداعمة بين الشباب والشابات.
٢- تعزيز العدالة بين الجنسين وتغيير الأعراف الاجتماعية والممارسات الثقافية المنمّطة جنسياً.
٣- الدفاع عن الحق في الوصول المتكافئ إلى الفرص التعليمية.
٤- تعزيز المهارات والتدريب المهني كوسيلة للحدّ من فقر النساء.
٥- تشجيع ثقافة داعمة لدور النساء في صنع القرار على المستوى الوطني.
٦- تشجيع ثقافة المسؤولية الجنسية بين الشباب وتعزيز الإخلاص بوصفه قيمة ثقافية.

الهدف المحدد للإستراتيجية رقم ٢	التدخلات
• تعزيز الدور النقدي للإعلام في تحسين المساواة بين الجنسين. • دعم العمل المجتمعي الذي يرقى بالعلاقات بين الجنسين. • تشجيع البرامج التي تساعد الفتيان على تشكيل أفكار إيجابية عن العلاقات بين الجنسين وعن أنفسهم. • دعم حقوق الانتقال وبرامج التدريب التي تساعد في تكوين الشخصية وتدخل قيم المساواة بين الجنسين. • تطوير المبادرات التي تعالج العنف على أساس النوع الاجتماعي. • تعزيز المساواة بين الجنسين بوصفها مبدأ ناظماً للحياة.	• تشجيع تعليم الأمهات المراهقات بوصفه حقاً قانونياً لهن. • تشجيع الإصلاح التشريعي حول سوء معاملة الأطفال وسوء المعاملة الجنسية والدعارة والعنف الأسري والإجهاض. • تعزيز التدريب وفرص التشغيل. • إجراء دراسات وطنية عن الشابات.

الفئة المستهدفة:

تتراوح الفئة العمرية بين ٠ و٣٥ سنة؛ وتنقسم الى فئات: قبل المدرسة (٠-٤)، المدرسة الابتدائية (٥-١١)، المراهقون/ الشباب البالغون (١٨-٣٥). العمر ذو الأولوية هو بين ١٢ و٣٠؛ النوع المستهدف هو الفتيات والشابات والفتيان والشباب والأمهات المراهقات والفتيات الحوامل والشابات ذوات الاحتياجات الخاصة.

التمويل:

تؤمّن مديرية شؤون الشباب الأموال وتشجّع الأطراف المعنية على زيادة مساهماتها.

الجهات الفاعلة:

تقود مديرية شؤون الشباب العملية. وهي ترعى تحالفات إستراتيجية وطنية وإقليمية ودولية؛ وتدعم برامج ونشاطات كسب التأييد، وتُيسّر عمل الأجهزة كالمجلس الوطني للشباب والمجالس المجتمعية وتشكّل اللجنة التوجيهية للتنمية الشبابية الوطنية. وهذه الأخيرة تشمل الشباب ووزارات الدولة والوكالات ومنظمات التنمية الشبابية التمثيلية. وهي تقوم بتصميم الإستراتيجية الوطنية للشباب، والمتابعة والتقييم، والتنسيق مع الأطراف المعنية كالحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية والشباب والمنظمات الشبابية.

تقييم الأثر:

تكون المتابعة والتقييم للسياسة الوطنية للشباب على أساس الأهداف والمؤشرات الموضوعة بطريقة تشاركية. تتم مراجعة السياسة الشبابية كل ٥ سنوات.

حالة اليمن (٣٣)

المشكلة: الزواج والحمل المبكران

يزيد الزواج المبكر من تعرّض الشابات للخطر والتمييز على أساس الجنس في اليمن. معدل الوفاة المرضية بين الأمهات هو ٣٦٥ لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية. وغالباً ما يتأثر هذا المعدل بالحمل المبكر الذي يصل إلى ٥٦،٣٪ بين المراهقات و٨٣،٧٪ بين الشابات البالغات. وتتفاقم المشكلة مع محدودية وصول الشابات اليمنيات إلى العمل والتعليم والقدرة على الانتقال والتسليف وصنع القرار والحقوق القانونية.

ملخص

السياسة: الإستراتيجية الوطنية للشباب والأطفال في اليمن.
الهدف العام: خطة وطنية تستهدف الحد من الحمل المبكر والمباعدة بين الولادات.

الأولويات	التدخلات / النشاطات
تقوية المبادرات الهادفة إلى تشجيع الفتيات على متابعة تعليمهن الثانوي.	١- زيادة توزيع مدارس الإناث نوعاً وكماً، والذي من شأنه أن يؤدي إلى العدالة في المناطق الريفية والحضرية. ٢- تخصيص وظائف وحوافز للمعلمات. ٣- تقديم حوافز مادية ومعنوية للطالبات.
القيام بحملة توعية وطنية حول مخاطر الزواج المبكر.	القيام بحملة توعية مكثفة عن طريق التواصل المباشر وغير المباشر.
اقتراح تشريع لحدّ أدنى لسنّ الزواج.	تشكيل لجنة من المؤسسات ذات الصلة لتقديم اقتراحات.
توعية الشباب عن طريق برامج مدرسية حول مخاطر الزواج المبكر.	دمج مبادئ الصحة الإنجابية في نشاطات الصحة المدرسية مع تركيز خاص على مخاطر الزواج المبكر.
توسيع خدمات الصحة الإنجابية لتشمل جميع الشباب.	١- تأمين خدمات الصحة الإنجابية مع التركيز على خدمات تنظيم الأسرة ورعاية الأمومة والتعليم الصحي. ٢- العمل على زيادة الوعي حول الأمراض المنتقلة وراثياً، فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والوقاية منها.

تقوية الوظائف التي تشغلها النساء؛ وتشجيع دمجهن في العمل.	تفعيل إستراتيجية النساء وتنفيذها.

المؤشر: تخفيض معدل الوفاة بين الأمهات إلى ٢١٢,٥ لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية بحلول ٢٠١٥.

الفئة المستهدفة:

٠-٢٤ سنة. ٣ مراحل عمرية: من الولادة إلى الطفولة المبكرة (٠-٥)، المدرسة (٦-١٤)، المراهقة (١٥-٢٤).

التمويل:

مصادر التمويل محددة من البرامج/المشاريع القائمة؛ والحكومة وشركاء التنمية.

الجهات الفاعلة:

يتمّ التنسيق بين العديد من الهيئات الحكومية بما في ذلك وزارة الشباب والرياضة، ومع ذلك لم يُذكر طرف قائد واحد، بل يوصى بتشكيل هيئة جديدة. وتشمل الأطراف المعنية الأخرى: منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب. تساعد لجنة للأطفال والشباب على التعاون بين عدد من الوزارات والقطاعات والاختصاصات وعلى مراقبة التنفيذ؛ يعمل المنبر الوطني للأطفال والشباب بوصفه منبراً للمنظمات غير الحكومية للأطفال والشباب؛ تؤمّن اللجنة الوطنية الاستشارية للشباب منبراً شبابياً لتبادل وجهات النظر. تجدر الإشارة إلى أن السياسة الوطنية للشباب تؤمّن خطط عمل على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات.

تقييم الأثر:

تكون المتابعة والتقييم عن طريق لجنة مشتركة من الوزارات عبر تدقيقات سنوية. تُراجع الإستراتيجية الوطنية للشباب كل ٤ سنوات.

الموضوع الثامن | جنوح الأحداث

حالة بلغاريا (٣٤)

المشكلة: ارتفاع مستوى الجريمة بين الأحداث وانخفاض مشاركة الشباب في الوقاية منها

تحكم المحاكم البلغارية سنوياً على ١٧٥٠٠ شاباً ممّن تتراوح أعمارهم بين ١٤ و٢٩ سنة، وهم يمثّلون ٥٧،٧٪ من مجموع المحكومين. لكنّ قلّة الوعي القانوني وانخفاض الثقة بتنفيذ القانون والسلطات القضائية واحترامهما تعيق مشاركة الشباب الفعالة في الحد من الجريمة.

ملخص

السياسة: الإستراتيجية الوطنية للشباب ٢٠١٢–٢٠٢٠؛ قانون الشباب.
الهدف العام: تعزيز المشاركة الفعالة للشباب في منع الجريمة، ولا سيّما جرائم الشباب.

الهدف المحدد	النتيجة	التدخل
إشراك السلطات المحلية ومنظمات الشباب والإعلام في الحد من الجرائم التي يرتكبها الشباب.	تقديم نماذج عمل ايجابية للحد من جنوح الأحداث.	• تنظيم حملات إعلامية وتربوية. • إدخال تغييرات تشريعية من أجل التأثير الفعال وتدابير وإجراءات وقائية تتوافق مع عمر الشباب الذين ارتكبوا جنحة وتضمن حقوقهم. • توسيع خدمات إعادة دمج الشباب الذين ارتكبوا جنحة وتحسينها، ولاسيما إذا كانت على أساس مجتمعي.
	اشراك الشباب في العمل لتخفيض عدد حوادث السير.	• تدريب اختصاصيين من مؤسسات متنوعة لتطوير المواقف والمعارف والمهارات التي تساعد الشباب الذين ارتكبوا جنحة والشباب الذين يعانون من مشاكل سلوكية. • تقديم فرَق وتفاعل مؤسسي استناداً إلى لغة مهنية وَفهم المصادر عند العمل مع المجرمين الشباب.
	تخفيض عدد الجرائم التي يرتكبها الشباب.	• توجيه برامج رياضية للوقاية من جنوح الشباب وإعادة تأهيلهم اجتماعياً. • تنظيم برامج لمنع «الرياضة المثيرة لأعمال الشغب». • حشد المجتمعات المحلية في جهود الوقاية من جنوح الأطفال والأحداث وإعادة دمج المجرمين.

بناء الثقة بين الشباب وإنفاذ القانون.		• تحسين الوصول إلى العدالة والمساعدة القانونية النوعية. • تشجيع مشاركة الشباب الفعالة في برامج الوقاية وحملاتها.
تطوير ثقافة شبابية حول السلامة الطرقية.		• تنظيم برامج السلامة الطرقية في المدارس وفي مراكز التواصل الشبابي.

الفئة المستهدفة:

١٥–٢٩ سنة.

التمويل:

يتمّ تأمين الأموال من مصادر متنوعة: الموازنة الحكومية والموازنات البلدية والصناديق الهيكلية الأوروبية ،إلخ.

الجهات الفاعلة:

تقود وزارة التربية والشباب والعلوم التنفيذ والتنسيق بطريقة متعددة القطاعات على المستوى الوطني والإقليمي والمناطقي والبلدي. وتتميز العملية بالتشاركية مع مجالس الشباب ومنظماتهم التي تعمل عن قرب مع السلطات المركزية والإقليمية والمحلية في صياغة السياسات وتنفيذها وتقييمها.

تقييم الأثر:

يركّز تقرير الشباب السنوي على تقييم الأثر، يدعمه في ذلك النظام الوطني لمعلومات الشباب. وهذا الأخير يسهّل مراقبة سياسات الشباب ومراقبتها على المستوى الوطني والإقليمي والمناطقي والمحلي.

حالة غامبيا (٣٥)

المشكلة: نقص إرشاد الشباب في مجال العلم

أدّت هشاشة وضع الشباب الحادة، والتي يعزّزها فقرٌ يصل إلى ٧٠٪ بين الشباب وانخفاض المستويات التعليمية وارتفاع معدّل البطالة، إلى معدل عال من الجريمة. هناك حاجة الى تعزيز الارشاد الذي يساهم في الحد من الجريمة.

الهدف العام: الوقاية من الجريمة عن طريق نصح الشباب.

الإستراتيجيات:

- تأمين الارشاد للشباب إضافةً إلى الفرص الاقتصادية والتعليم والعمل المهني.
- إعطاء الأولوية لإقامة برامج ما بعد المدرسة ومساعدة الشباب على الانخراط في نشاطات تسيطر على العدوان وتعالج النزاع وتشجّع الثقة بالنفس.
- ضمان الوصول إلى برامج لملىء وقت الفراغ كالألعاب والرياضة والمناسبات الثقافية والترفيه والخدمة المجتمعية لأنّ ذلك أساسي في منع الجريمة وتعاطي المخدرات وغيرها من أشكال السلوك السلبي.
- وضع برامج تعزّز التسامح وتحسّين التفاهم بين الشباب ومع البالغين بهدف استئصال التعصّب الإثني والديني وكل أشكال التمييز.
- ضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية والمتطوعين والشخصيات المشهورة والسياسيين وشخصيات السلطة المعروفين في العمل الشبابي.
- ضمان أن يكون الشباب مشاركين فعّالين في عملية بناء السلام.
- إعطاء الأولوية لبرامج تشجّع الشباب على رفض المخدرات وقبول التعليم ودعم المهارات والتشغيل الذاتي.

الفئة المستهدفة:

١٣–٣٠ سنة. وفي ظروف خاصة، يمكن إستهداف أعمار أخرى.

الجهات الفاعلة:

تقود وزارة الشباب والرياضة العملية. وينسّق المجلس الوطني للشباب التنفيذ تحت إشراف مديرية الشباب والرياضة بالتعاون مع الوزارات والجهات الحكومية الأخرى والأطر الشبابية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء في مجال التنمية والقطاع الخاص من أجل عملية التنفيذ بطرق متعددة.

التمويل:

شركاء التمويل التقليديون للحكومة الغامبية هم وكالات الأمم المتحدة وأمانة سر الكومنولث. التمويل غالباً ما يكون مخصص لغاية معينة ويكون مشترك مع منح فردية أو مع القطاع الخاص خلال نشاطات سنوية.

تقييم الأثر:

تجري المتابعة والتقييم على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي. ويجري البحث المتعلق بالخط المرجعي عند بداية التنفيذ، وتتبعه دراسات وبيانات لتقييم التقدّم.

حالة باربادوس (٣٦)

المشكلة: عصابات الشباب

في باربادوس، يتزايد عمل العصابات (تحديداً، عصابات بلادز وكريبس ويونغ غنز وكونتري بويز وسيلبريتيز وغوثيكس) التي تجنّد أعضاءً شباباً فيها؛ في حين تتناقص المجموعات النظيرة الإيجابية التي تحث تقليدياً الشباب على اتباع قواعد السلوك وأعرافه المقبولة اجتماعياً.

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب في باربادوس.
الهدف العام: منع انتشار العصابات وكل ما تمثّله عن طريق مساعدة الشباب على الانضمام لمجموعات ذات أثر ايجابي على المجتمع.

الأهداف المحددة:

- توعية الأطفال والمجتمع حول العصابات وحرب العصابات وأثرها الاجتماعي السلبي.
- إشراك الكنيسة وكل المنظمات الدينية في الوصول إلى الشباب.
- دعم عمل المجموعات الاجتماعية وتقويته في جميع المؤسسات التعليمية من المستوى الابتدائي إلى الجامعي (مثال: الكشافة والموجهون والنوادي الفنية والنوادي الرياضية وغيرها) وتعريف الأطفال والشباب على هذه المجموعات باستخدام الحوافز والمكافآت.
- إصلاح النظام التعليمي.
- ترويج لنشاطات الشباب البناءة ولمجموعاتهم ومنظماتهم في وسائل الإعلام الجماهيرية.
- تأمين ريادة الأعمال وفرص العمل لتمكين الشباب من تلبية حاجاتهم إلى الاستكشاف والنمو.
- تأمين المشورة وتدريب التطوّر الشخصي للشباب المعرّضين للخطر.
- ردم الفجوة بين الشباب والفئات الأكبر سناً عن طريق العلاقات في العمل والنصح والعمل المجتمعي.
- تقديم برنامج وطني إلزامي لخدمة الشباب.
- تقوية قدرات مجالس الشباب.
- سّن قوانين أقوى للحدّ من التأثيرات السلبية في المجتمع.

الفئة المستهدفة:

١٥–٢٩ سنة. والأولوية للشباب الذين هم: صبية معروضون للبيع، أمهات، معرضون للخطر، ذوو الإعاقة، وعامة الشباب.

الجهات الفاعلة:

تقود وزارة العائلة والثقافة والرياضة والشباب مع المجالس التشريعية والتنفيذية عملية تنفيذ السياسة الوطنية للشباب وتنسيقها والتعاون مع الأطراف المعنية التالية: لجنة مشتركة بين الوزارات للتنمية الشبابية ومجلس التنمية الشبابية (من أجل التجاوب السريع والتنسيق) والمصلحة الوطنية للشباب والمنبر الوطني للشباب ونظام روّاد الأعمال الشباب ومخيمات أيام العطلة والمجلس الوطني للرياضة ومجالس الدوائر الانتخابية (مع مسؤولية خاصة عن مراقبة الشروط الخاصة بالشباب في كل دائرة) ومجلس التنمية الشبابية في باربادوس (الذي يستهدف منظمات الشباب القاعدية ويمكّنها) وبرلمان الشباب الوطني.

تقييم الأثر:

هناك مراقبة وتقييم للسياسة الوطنية للشباب على أساس منتظم حسب أهداف قابلة للقياس كمياً يقوم بها المنبر الوطني للشباب. يمكن أن تقوم جهات مستقلة بالتقييم كل ٣–٥ سنوات.

الموضوع التاسع | الشباب في النزاعات المسلحة

حالة كولومبيا (٣٧)

المشكلة: انتماء الشباب إلى الميليشيات

تقدر منظمة هيومن رايتس ووتش عدد الشباب المنتمين إلى الميليشيات المسلحة في كولومبيا بأكثر من ١١٠٠٠. وتشير مصادر غير رسمية إلى أنّ ٧٤٠٠، أيّ ٢٥٪ من المجموعات المسلحة غير النظامية، هم تحت الثامنة عشرة. فإذا ما أضفنا الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٥ سنة ستتجاوز النسبة ٥٠٪. ويتزايد خطف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم في الأغلب بين ١٣ و١٧ سنة، ومعظم عمليات الخطف يقوم بها جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة الكولومبية.

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٥–٢٠١٥.
الهدف العام: تشجيع مشاركة الشباب في الحياة العامة وفي تعزيز ثقافة تقوم على التضامن والتعايش.
الأهداف المحددة: (المشاركة، التدريب، إعادة التأهيل، الدمج، الدعم القانوني، الحماية، التخطيط).

- تعميق الديمقراطية التشاركية للشباب من جميع الفئات الاجتماعية عن طريق القنوات والآليات الموجودة المتعددة مثل مجلس التخطيط ومجلس السياسة الاجتماعية ومجالس الشباب وغيرها.
- تشجيع العمل الاجتماعي عن طريق عمل الشباب والطلاب التطوعي والاجتماعي.
- خلق ثقافة العيش المشترك والسلام والمعالجة اللاعنفية للنزاعات عن طريق مجموعات شبابية.
- تشجيع العيش المشترك عن طريق التدريب على بناء السلام في المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني.
- تجهيز وتأمين فرص معيشية للمحاربين القدامى وإعادة بناء رأس المال الاجتماعي والثقة والأعراف التي تعزّز العيش المشترك والاحترام.
- وضع إستراتيجيات لمنع ارتباط الشباب بالمجموعات المسلحة؛ والتوجّه إلى الإستراتيجيات التي تفكّك تلك المجموعات مع تركيز خاص على الشباب الريفيين وأبناء البلد الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي.
- تعزيز حماية الأطفال والنساء والشباب والجماعات المحلية المتأثرين بالنزاعات والدفاع عنهم العمل بطريقة منسّقة لإيجاد حلول وبدائل للشباب الخارجين عن القانون.

الفئة المستهدفة:

١٤–٢٦ سنة. والأولوية للشباب المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢–١٧ سنة لأنهم يعتبرون قاصرين.

الجهات الفاعلة:

برنامج الشباب الرئاسي الكولومبي جهة فاعلة أساسية في هذه العملية. تكون صياغة الإستراتيجية الوطنية للشباب وتنفيذها التشاركيان على المستوى الوطني (الرئاسي) وعلى مستوى المحافظة وعلى المستوى المحلي (البلدي). ويكون التنسيق عن طريق لجان ومؤسسات مشتركة بين القطاعات في حين تقوم اللجان المشتركة بين الجهات بالأبحاث والأعمال الملموسة على المدى القصير والمتوسط والطويل. تشمل الأطراف المعنية: الأطر الشبابية (المجلس الوطني للشباب ومجالس الطلاب والمجالس الطلابية حسب الأقسام والمجال الشبابية البلدية والمناطقية وغيرها من المجموعات الشبابية) والمنظمات غير الحكومية العاملة مع الشباب والقطاع الخاص والمؤسسات العامة للدولة. وهي تشمل أيضاً الوكالة الكولومبية للتعاون الدولي ووزارة الخارجية الكولومبية التي ترعى التعاون الدولي. تربط إستراتيجيات التعاون على الصعيدين الوطني والدولي من خلال طريق نظام معلومات ذي مرجعية جغرافية.

تقييم الأثر:

يجري إعداد تقارير منتظمة، وهناك متابعة وتقييم على المستوى الوطني والإقليمي وعلى مستوى الأقسام لتحقيق التوافق مع الأهداف والمعايير بفعالية وكفاءة.

حالة نيجيريا (٣٨)

المشكلة: تورّط الشباب في النزاع نتيجة الاستقطاب الإثني والسياسي

لقد أثار التنافس على الثروة النفطية الاضطراب الإثني والسياسي الذي يغذّي العنف بين المجموعات الإثنية ويؤدي إلى عمليات عسكرية في المنطقة. وازداد النزاع المسلح على امتداد البلد مع انقسام الشباب بين طرفين متضادين في أثناء النزاعات الدينية والإثنية. هناك نسبة مهمة من الشباب في دلتا النيجر منخرطة في النزاع في حين أنّ الجهات المعنية بتطبيق القانون مشغولة عن الأمر بحماية المؤسسات النفطية.

الهدف العام: تعزيز الوقاية من اندلاع العنف وتصاعد حالات النزاع عبر نيجيريا؛ وأيضاً تعزيز انخراط الشباب الفعال في بناء السلام ومنع العنف.

التدخلات الإستراتيجية:

- تشجيع الحكومة والشباب والمنظمات الشبابية والمنظمات الدينية على رصد إشارات الإنذار المبكر للنزاع وعلى جمع المعلومات عن المناطق المعرّضة للأزمات وتحليلها بهدف منع العنف.
- الحد من العنف عن طريق تعليم الحوار والتسامح والتعاون والسلام بين الشباب.
- تقوية تدابير حل النزاعات عن طريق الأساليب غير العنيفة في حل النزاعات.
- ترويج المواد التعليمية والمناهج التي تركّز على مهارات الوقاية من الأزمات وبناء السلام.
- إقامة مراكز رعاية مؤقتة لإنهاء ظاهرة أطفال الشوارع في المدن الكبيرة وإعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم.
- الاستجابة على نحو مناسب لاحتياجات الشباب الخاصة في مناطق النزاع.
- إشراك الشباب عبر تأمين فرص تشغيل مدرّة للدخل.
- تقديم برامج منسّقة لنزع السلاح وتسريح المسلحين وإعادة دمج المقاتلين الشباب، ولاسيّما في منطقة الدلتا.

منع مشاركة الشباب في سفك الدماء، والمعاقبة الصارمة لأولئك الذين يرعون الشباب الذين يقومون بسفك الدماء على نحو مباشر أو غير مباشر.

الفئة المستهدفة:

١٨–٣٥ سنة. وتكون الفئات وفق درجة الحساسية وشروط المعيشة، أي الشباب الذين هم: طلاب في المرحلة الثانوية/ما بعد الثانوية، خارج المدرسة، عاطلون عن العمل/لا يعملون بدوام كامل، ذوي إعاقة، جانحون/ متورطون في جريمة، إناث، موهوبون، ريفيون، مشرّدون، متعايشون مع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، مشاركون في النزاعات المسلحة أو متأثرون بها، أميون، عاملون بالجنس، مهجّرون.

التمويل:

يتمّ تأمين الأموال من مخصصات الموازنة السنوية للحكومة ومنح الدولة والحكومات المحلية والمانحين الدوليين ومن مساهمات القطاع الخاص والأفراد. يوصى بأن تؤسس الحكومة الاتحادية صندوقاً وطنياً لضريبة التنمية الشبابية تسهم فيه الشركات الخاصة.

الجهات الفاعلة:

تقود الوزارة الاتحادية للتنمية الشبابية السياسة الشبابية، وتنسّق تطبيق متعدد القطاعات من خلال الحكومة (من المستوى الاتحادي إلى مستوى الولاية والحكومات المحلية)، والهيئات الشبابية المختصة (المجلس الوطني للتنمية الشبابية، اللجنة الاستشارية، نظام الخدمة والوكالة والصندوق) ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية وشركاء التنمية والقطاع الخاص. يتم السعي دائماً إلى الحصول على التزام الحكومات السياسي والاقتصادي على جميع المستويات وإلى الشراكة بين هذه الأطراف المعنية والحكومات على مستوى الولاية والحكومات المحلية.

تقييم الأثر:

المتابعة والتقييم هي على المستوى الوطني والمحلي وعلى مستوى الولاية طبقاً للخطة المرجعية ولبيانات البحث. تتم مراجعة السياسة الوطنية للشباب كل خمس سنوات.

حالة أفغانستان (٣٩)

المشكلة: الافتقار إلى مشاركة الشباب في تعزيز السلام

تعاني أفغانستان من عبء «جيل ضائع» من الشباب بفعل ربع قرن من الحرب؛ جيل عانى من النزاع والمنفى وتربّى على جبهات القتال بدلاً من المدارس. جيل يبقى قليل المهارة ومعرّض للإقصاء، لا صوت له على جميع المستويات بدءاً من العائلة. يقوم سلام أفغانستان وأمنها الهشّان على قدرة هذا الجيل على تسوية الانقسامات الوطنية العميقة الجذور وعلى منع سماسرة السلطة المعادين للحكومة وأمراء المخدرات والحرب والمتطرفين الدينيين والسياسيين من كسب النفوذ ومن تسليح الشباب واستغلالهم وبالتالي استمرار الاضطراب.

ملخص

السياسة: برنامج الشباب المشترك في أفغانستان.
الهدف العام: ضمان مشاركة الشباب الأفغان بفعالية في العمليات الاجتماعية–السياسية مع التأكيد على الحوكمة الوطنية والمحلية والديمقراطية وإعادة الإعمار وبناء السلام.
الهدف المحدد: تعزيز التطوع من أجل السلام والتنمية وتأسيس رابطة للمتطوعين الشباب في أفغانستان.
المُخرج: وضع آليات لإشراك الشباب في العمل التطوعي من أجل السلام والتنمية.

المؤشرات	النشاطات الرئيسية
بيئة تمكينية لتعزيز تطوع الشباب.	• ضمان دعم سياسي واسع النطاق لمفهوم روابط الشباب بين الوزارات ووكالات الأمم المتحدة والمانحين والمنظمات غير الحكومية والجامعات والقطاع الخاص. • تقييم الوضع الأمني والظروف المعيشية للمتطوعين. • تحديد البنى التطوعية القائمة التي ستستخدم.
البنى المؤسسية التي ستدعم تشغيل روابط الشباب الأفغان.	• تأسيس لجنة توجيهية وطنية متعددة الأطراف ومتعددة القطاعات لتشرف على روابط المتطوعين الشباب على امتداد البلد. • تأسيس فريق وطني لتدريب روابط الشباب وإدارتها. • تأسيس لجان استشارية على مستوى المقاطعات لتأمين تنفيذ مخرجات اللجان التوجيهية الوطنية.
وضع السياسات والأنظمة والإجراءات لتمكين العمل التطوعي الشبابي.	• دعم السياسات المتعلقة بعمل الشباب التطوعي وتطويرها (المتطلبات والشروط والحقوق والعلاجات والمنافع والأمن والصحة والتنقل وغيرها). • وضع خطة متعددة الاتجاهات للمراقبة والتقييم وقاعدة بيانات المتطوعين. • توفير منافع وخدمات للمتطوعين بعد الخدمة.

منظمات معدّة للمتطوعين.	• تدريب المنظمات المضيفة على استضافة المتطوعين ودعمهم وإدارتهم. • القيام بحملات مناصرة بين الشباب والمجتمعات المحلية وأصحاب العمل لزيادة الوعي على أهمية التطوع وقيمته.
انخراط المتطوعين الشباب في نشاطات تنموية متنوعة.	• تشجيع روابط المتطوعين وتوسيعها والترويج لها. • المتابعة المستمرة والنصح والتدريب والتواصل مع المتطوعين والهيئات المضيفة. • إعداد ١٥٠ ألف متطوّع سنوياً في ٣٤ مقاطعة أفغانية.

الفئة المستهدفة:

١٢-٢٥ سنة. اعتبار الشباب فئة غير متجانسة نظراً لعوامل تشمل المجتمع المحلي والإثنية والموقع الحضري أو الريفي والنوع الاجتماعي والوضع الاجتماعي والاقتصادي والإعاقة إن وجدت.

التمويل:

يستخدم البرنامج الوطني للشباب خيارات إدارية وأخرى موازية تقوم على تجميع الأموال وإعادة توزيعها حسب الحاجة.

الجهات الفاعلة:

يقود وكيل وزارة الشباب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنسيق الذي يتم مع: ١- مجلس مراقبة النتائج (ويضم وزراء ومنسقاً مقيماً ورؤساء وكالات ومانحين؛ وهو يراقب النتائج ويؤمّن الدعم السياسي والمالي). ٢- فريق التنسيق الفني (ويضم معاوني الوزراء ورؤساء المديريات الحكومية ونقاط ارتباط الشباب في الأمم المتحدة/ مديري المشاريع ومنظمات المجتمع المدني الشبابية -التي تدعى عند الحاجة-، وهو يضع البرامج، ويدعمها، ويجمع المال من أجلها، ويراقبها، ويضع التقارير عنها). ٣- مجموعة عمل النشاطات (وتضم العاملين الفنيين في الوزارات ووكالات الأمم المتحدة وشركاء التنفيذ؛ وهي تُنشئ على أساس حاجات معينة ولفترة مؤقتة ليكون النهج أكثر تنسيقاً). سيكون كل نشاط مشترك من البرنامج تحت قيادة وزارة قائدة ووكالة قائدة من وكالات الأمم المتحدة.

تقييم الأثر:

يتم صياغة تقريراً موحّدا طبقاً لتقاريرالجهات واللجان الفنية، وتقارير مالية يتمّ تبادلها مع الحكومة والبرلمان والمانحين والشعب عموماً. يتمّ التقييم على مرحليتين: الأولى مراجعة مشتركة لتنسيق خطة العمل المشتركة وإدارتها وفعاليتها، والثانية تقييم للإنجازات وللأثر الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي على الشباب.

الموضوع العاشر | نقص المناعة البشري/الإيدز

حالة الكاميرون [٤٠]

المشكلة: ضعف جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز

يشكل انتشار فيروس نقص المناعة البشري (٧.٨٪) لدى الفئة العمرية ٢٥-٢٩ (٤.٨٪) ولدى الشابات في الفئة العمرية ١٥-٢٤. تبرز الدراسات أيضاً انتشاراً كبيراً للفيروس بين العاملين بالجنس (٣٤٪ في عام ١٩٩٧)، ومتعاطي المخدرات بالحقن (٢٢٪ في عام ٢٠٠٠) والذكور الذين يمارسون الجنس مع ذكور.[٤١] يرتبط انتقال الفيروس بالسلوك الجنسي الخطر وضعف إجراءات أمان لدى نقل الدم وضعف إدارة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز مضافة إلى ارتفاع تكاليف الفحص وعدم كفاية مرافق الفحص والاختبار والموارد البشرية والمادية والوصمة التي تمنع المشاركة في برامج مكافحة الفيروس.[٤٢]

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب في الكاميرون (٢٠٠٦).
الهدف العام: الحدّ من انتشار الأمراض المنتقلة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بين الشباب (عن طريق حملات التوعية والتعليم والمشورة والفحص).

الأهداف المحددة:

- تقوية الدعم بالمشورة والفحص والمعالجة في مجال فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.
- الدفاع عن حقوق الشباب المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ودعمهم.
- بناء الموارد البشرية والمادية الضرورية لإدارة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.
- تشجيع المقررات التدريبية المتعلقة بمهارات الحياة والتعليم الجنسي في المدارس وخارج المدارس.
- تقوية التواصل لتشجيع التغير السلوكي.
- زيادة توفر الواقيات الذكرية والقدرة على الوصول إليها.
- تقوية المشاركة المجتمعية في مكافحة الأمراض المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشري والإيدز.

الفئة المستهدفة:

١٥-٣٥ سنة.

الجهات الفاعلة:

تقود وزارة الشباب تنسيق السياسة وتنفيذها وتقييمها وفق نهج متعدد القطاعات، يدعمه التشارك والتعاون المتناغم بين جميع الأطراف المعنية، وهذا يشمل: الإدارات اللامركزية والسلطات المحلية والشركاء التنمويين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب. تضمن لجنة مشتركة بين الوزارات وضع برامج وخطط عمل وتنفيذها بطريقة تشاركية مع الشباب. ويلعب مرصد وطني للشباب دوراً استشارياً لوزارة الشباب؛ ويتعزّز ذلك بالأبحاث والدراسات.

تقييم الأثر:

تقود اللجنة الفنية المتابعة والتقييم في منتصف المدة وفي آخر العملية استناداً إلى تقييم تشاركي من قبل الوزارات الإقليمية التمثيلية مع شركاء محليين وهيئات استشارية شبابية.

حالة صربيا (٤٣) (٤٤) (٤٥)

المشكلة: تبني الشباب أنماط حياة خطرة

نتيجة عدم كفاية التسجيل وانخفاض معدل فحوص فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز الطوعية (٢,٧ لكل ١٠٠٠ مواطن)، لا يمكن معرفة مدى انتشار الأمراض المنتقلة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز إلاّ تقديرياً. وصل عدد الوفيات نتيجة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز إلى ١٩٩,٠٠٠ في عام ٢٠٠٧ في صربيا. (٤٦) (٤٧) والأمراض المنتقلة جنسياً أكثر وجوداً بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٢٩ بمعدل ٣-٤ مرات، مع تعرض النساء لمخاطر أكبر. معظم فئات السكان المعرّضة للخطر هي تلك التي لها شركاء جنسيون متعددون غير منتظمين (أكثر من ٥٠٪ من الشباب) الذين يمارسون الجنس لأسباب تجارية وتحت تأثير الإدمان.

ملخص

السياسة: إستراتيجية الشباب ٢٠٠٩-٢٠١٤؛ خطة العمل الوطنية، قانون الشباب.
الهدف العام: الوقاية من الأمراض المنتقلة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز (عن طريق مشاركة الشباب والمجتمع في ترويج أنماط حياة صحية).

التدخلات الإستراتيجية:

- تشجيع مشاركة الشباب الفعالة في نشر الاستجابة الوطنية على فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وتأمينها.
- إقامة برامج تكثّف متابعة الأمراض المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والحماية منها.
- تأسيس مجموعات نظراء ومجموعات شبابية وجمعيات مواطنين للإسهام في المواجهة المحلية والوطنية مع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.
- حشد أولياء الأمور والصحافة وجمعيات المواطنين ومؤسساتهم في المجتمع المحلي للتأثير في الرأي العام والسياسة المتعلقة بالأمراض المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.
- دعم الشباب المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز على نحو متزايد وإزالة كل أنواع التمييز.

الفئة المستهدفة:

الاستهداف حسب العمر (١٥-١٩؛ ٢٠-٢٤؛ ٢٥-٣٠)، وحسب الحاجة (١- الفقراء، ٢- المعاقون، ٣- الغجر، ٤- اللاجئون/المهجرون داخلياً، ٥- العائدون، ٦- النساء، ٧- أولياء الأمور، ٨-مشاكل في السكن، ٩- المشرّدون).

الجهات الفاعلة:

وزارة الشباب والرياضة، عن طريق مجموعة عمل مشتركة على المستوى المركزي والمحلي. كما يدعم المجتمع المدني التنفيذ عن طريق منظمات واتحادات تركّز على الشباب. التنفيذ عن طريق لجان تنسيق مشتركة بين القطاعات.

التمويل:

يفرض القانون اعتماد مخصصات في الموازنة لسياسة الشباب؛ يتمّ توجيه التمويل إلى وزارة الشباب والرياضة التي تخصص بدورها الموارد إلى الشركاء على المستوى المركزي والمحلي.

تقييم الأثر:

تقارير سنوية تغذّيها تقارير فصلية، بما في ذلك التقارير المالية.

حالة جنوب أفريقيا (٤٨) (٤٩)

المشكلة: صعوبة معالجة المعدل العالي لانتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز

على الرغم من كلّ الموارد المخصصة، فإنّ جنوب أفريقيا فيها أحد أعلى أرقام الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في العالم. وأعلى معدل حدوث هو بين الفئة العمرية ٢٥-٢٩. في عام ٢٠٠٨، كان معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز على المستوى الوطني ١٠،٩٪، حيث تسجّل النساء أعلى نسبة. يشكّل التفاوت في الوصول إلى الخدمات الصحية الموضوعة في متناول الشباب والصعوبة في التعامل مع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز تحديان رئيسيان أمام شباب جنوب أفريقيا.(٥٠)

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب في جنوب أفريقيا ٢٠٠٩-٢٠١٤: الإستراتيجية المتكاملة للتنمية الشبابية.
الهدف العام: قدرات الشباب وتمكينهم من تولّي المسائل المتعلقة بمصالحهم عن طريق بناء قدراتهم.

الهدف المحدد:
تحسين الوصول إلى البرامج والخدمات الصحية الصديقة للشباب مثل الفحص والمشورة الطوعيان؛ وإلى برامج بناء المهارات الحياتية لضمان فرص وحياة أفضل للشباب المتعايش مع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

التدخلات	الأهداف المحددة	الهدف العام
جعل خدمات المشورة والفحص الطوعي متاحة للشباب في العيادات ومنظمات الشباب.	• تحسين الوصول إلى البرامج والخدمات الصحية المخصصة للشباب. • تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية النوعية.	• تدريب العاملين الصحيين المجتمعيين على العمل بحساسية وفعالية مع الشباب. • تشجيع خدمات الرعاية الصحية الشبابية والوصول إلى خدمات المشورة والنصح المتعلقة بتنظيم الأسرة ووسائل منع الحمل وغيرها عن طريق خلق بيئات آمنة.

جعل البرامج الحياتية التي تبني المهارات وتعزّز الفرص المعيشية في متناول الشباب المتعايشين فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز.	• الحد من أثر فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز على الشباب. • ضمان أن يكون الشباب قائمين بالتغيير في صحة مجتمعاتهم وصالحها.	• تدريب الشباب على العمل الصحي المجتمعي في برامج تخلق فرص عمل للرعاية الأساسية للأقران. • تنفيذ برامج تغيير السلوك التي تركّز على تصرفات الشباب الخطرة على نطاق واسع لجميع فئات الشباب والتي تستخدم آلية تثقيف الأقران.

الفئة المستهدفة:

١٤-٣٥ سنة. ويكون تقسيمها على أساس: ١- الفئة العمرية. ٢- الفئات المستهدفة بناء على الاختلافات في الحاجات والأوضاع. تشمل الفئات ذات الأولوية الشباب الذين هم: نساء، معاقون، عاطلون عن العمل، خارج المدرسة لكنهم في سن المدرسة، ريفيون، معرضون للخطر (بمرض مزمن وسوء معاملة)، يعيلون أسر، على نزاع مع القانون و/أو يتعاطون المواد المخدرة.

التنفيذ:

التنفيذ هو عن طريق: ١- الوكالة الوطنية لتنمية الشباب والتي تنسّق برامج الشباب، وتقرّب القطاعات من بعضها. ٢- مكتب الشباب لدى الرئاسة والذي يراقب التنفيذ، ويضع السياسات، والشركاء الآخرين وهم: هيئات الشباب على مستوى المقاطعات ومكاتب الشباب ووحداتهم التي تعمل بوحدات مستقلة في الحكومة المحلية؛ والقطاع العام (بما في ذلك الأقسام الحكومية التي تؤسس مديريات الشباب ووحداتهم، والتي تنسّق مع لجان الأقسام المشتركة في التنفيذ)، والقطاع الخاص والمشاريع المملوكة للدولة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

تقييم الأثر:

يكون إعداد التقارير المنتظمة عن المخرجات والنتائج والأثر عن طريق أدوات المتابعة والتقييم التي تستخدم بطريقة تشاركية صاعدة من الأسفل إلى الأعلى. يجري التقييم عن طريق مؤسسية بحثية ممولة من الدولة.

الموضوع الحادي عشر | تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

حالة أستراليا (٥١) (٥٢)

المشكلة: أمن الاتصال عبر الإنترنت

على الرغم من أنّ الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤمّن فرصة لتنمية الشباب، فإنّ مخاطرها على خير الشباب يجب أن تراقب. كثير من الشباب الأستراليين لا يشعرون بالأمن عند الاتصال بالشبكة، وقد عانى العديد منهم من التنمّر الافتراضي (Cyber Bullying)، أو رآه في الممارسة على الشبكة وعلى الهواتف المحمولة. وينتاب القلق كثيرين لأنهم لا يعرفون كيف يكونون آمنين على الشبكة.

ملخص

السياسة: الإستراتيجية الوطنية للأستراليين الشباب ٢٠١٠.
الهدف العام: تمكين الأستراليين الشباب من المشاركة بثقة وأمان على شبكة الانترنت.

التدخلات القائمة:

- جعل الإنترنت مكاناً أكثر أمناً للشباب عبر خطة أمان افتراضي (١٢٥,٨ مليون دولار) تشمل تطبيق القانون والتعليم. وهذا يشمل:
  - o إشراك الشباب والعاملين في مجال التكنولوجيا والخبراء والاستماع إليهم عن طريق مجموعة استشارية للشباب ومجموعة استشارية حول الأمن الافتراضي لمعالجة المسائل التي تواجههم على الشبكة.
  - o تشجيع البرامج التعليمية حول الأمن على الشبكة لأولياء الأمور والأطفال والمعلمين؛ وتأسيس موقع (www.cybersmart.gov.au) مع إرشادات وموارد ومشورة على الشبكة.
  - o دعم المدارس في مساعدة الأطفال على الشعور بالأمن على الشبكة وفي معالجة التنمر الافتراضي.

توصيات مستقبلية:

- تأمين منابر رقمية تساعد الشباب على إسماع صوتهم وتوفر لهم منافذ للإبداع.
- حماية الشباب من المخاطر والتنمّر الافتراضي وانتهاك الخصوصية والمحتويات غير المناسبة والمحتالين على الشبكة وأولئك الذين يستغلون إغفال الأسماء على الشبكة ليستغلّوا الأشخاص المعرّضين للخطر.
- دعم تجربة الشباب على الشبكة عبر تأمين وصول أفضل إلى المعلومات والنصيحة للأولياء والمعلمين من خلال نشاطات الانتشار والتصفّح الذكيّ ومواقع الشرطة الاتحادية.
- تشجيع استخدام الشباب الآمن للإنترنت والتقنيات الجوّالة على نحو إيجابي وترويجه.
- الاستمرار في بناء قدرات البنية التحتية التكنولوجية لأستراليا وتحسين الوصول إلى جميع الشباب، بما في ذلك جعل الحزم العريضة متاحة عن طريق المدارس.

الفئة المستهدفة:

١٢–٢٤ سنة. تركز الخطة على الشباب المعرّضين للخطر وذلك وفق الخصائص المتعلقة بالنوع الاجتماعي ووضع السكان الأصليين والمستوى التعليمي والحالة العملية ومستويات الدخل والحالة الصحية.

الجهات الفاعلة:

يتحمّل وزير الطفولة المبكرة والشباب (الذي يخدم في مكتب الشباب)، مسؤولية عامة عن السياسة، وبالتالي ينشئ منبراً أسترالياً للشباب يعمل تحت مظلة مكتب الشباب ليقود التواصل والتنسيق بين الشباب والحكومة وقطاع الشباب. (٤٨) ومن خلال هذا المنبر تجري استشارة الشباب ومشاركتهم القويتان باستخدام أيضاً أدوات متعددة الوسائط (فعاليات، دردشة على الشبكة، اتصال عبر الأقمار الصناعية، بريد إلكتروني، إلخ) لضمان المشاركة القصوى وملكية العملية حسب احتياجاتهم.

تقييم الأثر:

لم يتم التركيز على أي معلومات لها علاقة بالمتابعة والتقييم؛ لكنّ السياسة تضمن عملية تشاركية طبقاً للنهج القاعدي.

حالة النيبال [٥٣]

المشكلة: الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تشكل محدودية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ولا سيما للشباب الريفيين والمعرّضين للخطر) عائقاً أمام استفادة الشباب منها. في عام ٢٠١١، سجّلت نيبال ٤٣٪ من الاشتراكات في الهاتف الخليوي الجوّال، و٢٢،٧٪ من السكان امتلكوا خطوط هاتفية ثابتة، وسجل ٩،٠١١ مستخدم إنترنت لكل ١٠٠،٠٠٠ فرد من السكان.[٥٤] [٥٥]

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب ٢٠١٠.
الهدف العام: ضمان وصول الشباب إلى العلوم وتكنولوجيا المعلومات واستفادتهم منها.

الأهداف المحددة:

- تنسيق برامج لضمان وصول الشباب في المناطق الريفية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تدريب الشباب على المعلوماتية والتكنولوجيا مع التركيز على الفئات ذات الأولوية.
- دعم البرامج التي تمكّن الشباب النيباليين من امتلاك مؤهلات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنجاح محلياً والاندماج في السوق العالمي.
- خلق بيئة تشجّع المواهب الشبابية البارعة في مجال العلم والتكنولوجيا؛ وتأمين الفرص والتدريب والوظائف اللائقة لها في النيبال.
- تقديم منح دراسية خاصة لاجتذاب الشباب اللامعين لتطوير تكنولوجيا حديثة في: استخدام الموارد والزراعة وتربية الحيوانات وإنتاج الأعشاب الطبية ومعالجتها والطاقة المائية.

الفئة المستهدفة:

النساء والرجال والجنس الثالث الذين يبلغون ١٦–٤٠ سنة من العمر. تشمل الفئات العمرية ذات الأولوية الشباب الذين هم: نساء، سكان أصليين، ضحايا نزاعات، معرّضون للخطر (يحملون فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، مُتّجر بهم، متعاطي مخدرات، عاملون بالجنس، يعيشون في الشارع، مقيّدون بعمل معين أو بأعمال أجنبية غير آمنة)، ذوي الإعاقة والأقليات المهمّشة.

الجهات الفاعلة:

سيتمّ تشكيل مجلس وطني مستقل وتنفيذي للشباب ليقوم بتنسيق السياسة وتيسيرها ومراجعة التنفيذ. سيتألف هذا المجلس من ممثلي الهيئات المعنية ومنظمات الشباب (بما في ذلك السكان الأصليين، وذوي الاعاقة والأقليات)، ومن الأحزاب السياسية وشاغلي الوظائف العامة الذين تعينهم حكومة نيبال. هو سيعمل على المستويين المركزي والمحلي. وسيضمن مشاركة النساء بنسبة ٣٣٪ في جميع المستويات، وسينسّق ويقيم شراكات مع الأطراف المعنية: الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص. وسيتم إنشاء أجهزة كمراكز المعلومات وأبحاث الشباب ومراكز مشورة وخدمة الشباب ومركز تشجيع تشغيل الشباب استناداً إلى هذه السياسة وحسب احتياجات الشباب على المستوى المحلي.

تقييم الأثر:

المتابعة والتقييم عن طريق نظام مراقبة تشاركي. تتم مراجعة السياسة كل ٥ سنوات.

حالة نيُّوإي (Nuie) (٥٦)

المشكلة: نشر المعلومات وإيصالها

يكوّن الشباب جزءاً صغيراً جداً من السكان يبلغ عدده ٤٣٨ شاباً يمثلون ٢٦،٩٪ من السكان، ولذا تشكّل محدودية الوقت والموارد وقوة العمل للتركيز على مسائل الشباب مسألة رئيسية في نيُّوإي. ضمن هذا المجتمع الصغير جداً، نيّوإي أمام تحدي السماح لشبابها بالتواصل فيما بينهم ومع نظرائهم من أجل المحافظة على الثقافة النيُّوإيية الفريدة التي تعاني من خطر الانقراض. وتعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة مهمة لتمكين الشباب ثقافياً.

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب في نيُّوإي ٢٠٠٩–٢٠١٤.
الهدف العام: تحسين نشر المعلومات وإيصالها من خلال وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

التدخل	المُخرجات	الهدف المحدد
التدريب على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشمل استخدام البرامج لإبداع الأغاني والأفلام المنزلية والمواقع الإلكترونية.	• عدد جلسات التدريب التي جرى عقدها. • عدد النتاجات التي طوّرها الشباب. • عدد المواقع الإلكترونية التي جرى تطويرها. • عدد زائري المواقع الإلكترونية. • زيادة وعي الشباب بالمبادرة. • عدد الشباب الذين يتعلمون طرق استخدام الوسائل الحاسوبية. • تطوير المواقع الإلكترونية وتحسين والوصول إليها.	• تأمين التدريب على استخدام الحواسب والبرامج لإبداع الأغاني والأفلام المنزلية. • تثقيف الشباب حول التراث الثقافي ومبادرات التنمية الشبابية عن طريق المواقع الإلكترونية. • تطوير موقع إلكتروني رسمي لشباب نيُّوإي.

الفئة المستهدفة:

١٥–٢٥ سنة.

الجهات الفاعلة:

إن قسم الشؤون الاجتماعية، بوصفه الجهة الحكومية المركزية المسؤولة عن الشباب، هو القائد الرئيسي في تنفيذ ومراقبة السياسة الشبابية. وشريكه الأساسي في ذلك هو المجلس الوطني للشباب، وهو منظمة غير حكومية تمثّل المجموعات الشبابية والشباب الأفراد في المجتمع. تشمل الجهات المنفّذة الشريكة والتي تعمل معه الأقسام الحكومية والمنظمات غير الحكومية والكنائس والقطاع الخاص وقطاع الأعمال والمجتمعات المحلية التي تضمن أن يتمّ التنفيذ بمشاركة شبابية فعالة.

تقييم الأثر:

تتمّ المتابعة والتقييم بطريقة تشاركية مع الشباب. تُراجع السياسة كل ٤ سنوات.

الموضوع الثاني عشر | البيئة

حالة بنما (٥٧)

المشكلة: نقص التدريب وكسب التأييد في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها

يتزايد التلوّث في بنما حيث ٤٣.٧٪ من الأرض مغطاة بالغابات وفي حين أنّ ١١.٥٪ فقط من البر والبحر محمية. المحافظة على البيئة وحمايتها، هو إذاً اهتماماً رئيسياً من اهتمامات الشباب الذين ركّزوا، بعد مشاورات، على التدخلات المطلوبة من أجل حماية البيئة والتنمية الشخصية والتعليم في هذه المجالات.(٥٨)

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب في بنما (٢٠٠٤).
الهدف العام: ضمان حق الجيل الحالي والأجيال المستقبلية في التمتع ببيئة مستدامة خالية من التلوّث؛ بيئة تؤمّن حماية تراث التنوّع الحيوي وتعزيزه من خلال الشباب.

الأهداف المحددة:

كسب التأييد:

- التأثير في السياسة العامة حتى تأخذ في الحسبان الدراسة العلمية والتكنولوجيا والتعليم والتعزيز المؤسسي ومشاركة الشباب بوصفها عناصر رئيسية في التنمية المستدامة.
- تأكيد التنوّع الحيوي الأصلي في بنما مع التركيز على الأخلاق الحيوية والسلامة العامة.
- دعم مشاركة الشباب في تعزيز السياسة المتعلقة بحماية الموارد المائية وبنقل المواد الإشعاعية و/أو المواد السامة عبر بنما.

التدريب:

- دمج مواضيع المحافظة على البيئة في النظام التعليمي.
- تدريب مجموعات الشباب المختلفة على ابتكار مشاريع المحافظة على البيئة وتقديم النصح لهم.
- تدريب جميع السلطات الحكومية على جميع المستويات وتثقيفها حول أهمية المحافظة على البيئة لتيسير البرنامج ذي الصلة الذي يقيمه الشباب.
- تدريب الفنيين ومهنيي القطاع الخاص ورواد الأعمال على طرق الإنتاج الملائمة بيئياً لدعم نقل المعرفة إلى الشباب.

البحث والتوثيق:

- إقامة قاعدة بيانات للشباب وجعلها متاحة لهم مع التحقيقات والدراسات وأفضل الممارسات المتعلقة بالبيئة والدروس المستقاة.

الفئة المستهدفة:

١٥–٢٩ سنة. ثلاث فئات عمرية: (١٥–١٩)؛ (٢٠–٢٤)؛ (٢٥–٢٩).

الجهات الفاعلة:

وزارة الشباب والنساء والأطفال والعائلة هي الجهة المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ وتنسيق العديد من سياسات الدولة والبرامج الرسمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالشباب. وهي تعمل من خلال وحدة الشباب الوطنية التابعة لليبرالية الأمريكية، وهي الوحدة الفنية التي تضمن التوافق مع المعايير القانونية الوطنية والدولية. هناك مشاركة فعالة من جانب الشباب في كل مراحل السياسة. التعاون والتنسيق يتم بين القطاعات ومع جميع الأطراف المعنية، وتحديداً: الدولة والمجتمع المدني والشباب والأطر الشبابية (كالمجلس الوطني للشباب وحركة القيادة الشبابية) والمشاريع الخاصة والصحافة والجامعات.

تقييم الأثر:

تتم المتابعة بشكل تشاركي ومستمر على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والمناطقي والبلدي.

حالة الأردن [٥٩]

المشكلة: قلّة استثمار قدرات الشباب في القطاع البيئي

تشمل المسائل البيئية في الأردن: تلوّث الهواء وتدهور وضع المياه وإدارتها (مع استنزاف أكثر من ٥٠٪ من المردود الآمن للمياه الجوفية المتجدّدة) وتآكل الأرض (الرعي الجائر في أكثر من ٥٠٪ من الأرض الزراعية) المحافظة على التنوع الحيوي وإدارة النفايات الصلبة وتوليد الطاقة.[٦٠] تؤمّن معالجة ذلك فرصاً تنموية للشباب مع إمكانية توليد ٥٠،٠٠٠ فرصة عمل من الاستثمار في المحافظة على البيئة وأكثر من ١,٣ مليار دينار أردني في إيرادات على مدى عشر سنوات.[٦١]

ملخص

السياسة: الإستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن (٢٠٠٥-٢٠٠٩).
الهدف العام: تشجيع القطاع البيئي بوصفه فرصة تنموية للشباب والشابات على المستوى الفردي والمحلي والوطني.

الأهداف المحددة:

- تنظيم الشبكة الوطنية للمحميات الطبيعية بوصفها محاور لمبادرات الشباب في مجال التنمية المستدامة.
- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تشجيع المبادرات الشبابية في التنمية المستدامة.
- توجيه برامج التنمية الوطنية والدولية نحو الاستثمار في الشباب في مجال التنمية البيئية والمستدامة.
- توسيع نطاق الاختصاصات البيئية في مؤسسات التعليم العالي والتدريب المهني حتى تستجيب لاحتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي وفرصه.
- تشجيع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على الاستثمار في مجالات التنمية المستدامة مع التركيز على المبادرات التي يقودها الشباب في السياحة البيئية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

الفئة المستهدفة:

١٢-٣٠ سنة. هناك أربع شرائح عمرية مستهدفة: (١٢-١٥)، (١٦-١٨)، (١٩-٢٢)، (٢٢-٣٠).

الجهات الفاعلة:

يتمتع المجلس الأعلى للشباب بمسؤولية عامة عن تنسيق تنفيذ الإستراتيجية ومراقبتها وتقييمها ومراجعتها بالتعاون مع الوزارات الأخرى ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الأطراف المعنية بما في ذلك الشباب. والجهات التالية هي أيضاً جهات فاعلة: المنبر الوطني للشباب المقترح والذي سيعمل بمثابة إطار تمكيني لرعاية تشبيك مجموعات المجتمع المدني؛ ومجموعة استشارية للشباب لتقديم الآراء حول تقدّم التنفيذ؛ ولجنة مشتركة من الوزارات لشؤون الشباب لتعزيز العمل والتقييم متعدد القطاعات ومتعدد الاختصاصات.

تقييم الأثر:

تُراجع الإستراتيجية الوطنية للشباب لتُحدَّث بعد خمس سنوات؛ يتم مراجعة السياسة الوطنية للشباب بشكل دوري كل سنتين.

حالة بوركينا فاسو [٦٢]

المشكلة: الحاجة إلى زيادة وعي الشباب البيئي وعملهم

لا يوجد في بوركينا فاسو سوى ١٤٪ من المساحات البرية والبحرية محمية؛ ويعتبر التراجع المستمر في البيئة الطبيعية مشكلة رئيسية. يحتاج الشباب إلى العيش في بيئات غير ضارة بصحتهم وصالحهم وإلى المشاركة بفعالية في المحافظة على النظام البيئي عن طريق التشجير وتنظيف المساحات العامة وتدوير النفايات وحماية الحياة النباتية والحيوانية وغيرها.[٦٣]

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٨.
الهدف العام: تثقيف الشباب حول المسائل البيئية وإشراكهم في العمل من أجل بيئتهم.

الأهداف المحددة:

- تحسين معرفة الشباب بالمسائل البيئية عن طريق كل مصادر المعلومات والتواصل؛ وتثقيف الشباب وتوجيههم حول الممارسات الجيدة، بما في ذلك: تدوير المواد غير القابلة للتفكك الحيوي، الجديدة والمتجددة واستخدامها، إلخ.
- تشجيع الشباب على الانخراط في وضع سياسات مناسبة في مجال البيئة وتنفيذها، وفي برامج لحماية البيئة الطبيعية وتحسين نوعية الحياة، وتشجيع مشاركة الشباب فيما يخص البيئة.
- تشجيع الشباب على تشكيل فرق خضراء لحماية البيئة. تقوم هذه الفرق بنشاطات مثل تدوير النفايات وجمع الأكياس البلاستيكية وتنظيم ورشات عمل حول التصحر وإقامة مخيمات شبابية إقليمية ووطنية حول المسائل البيئية.

الفئة المستهدفة:

١٥–٣٥ سنة. تقسيم الشباب بوصفهم: ريفيين/حضريين، طلاب/غير متعلمين، إناث/ذكور، لديهم إعاقة، يعيشون في الشارع.

التمويل:

بالإضافة إلى موازنة كبيرة من الحكومة، هناك أيضاً تمويل من المجتمع المدني وعبره ومن القطاع الخاص ومن الشركاء الآخرين.

الجهات الفاعلة:

مجلس الوزراء هو الجهة صانعة القرار في مجال سياسة الشباب. تقود وزارة الشباب عملية تنسيق السياسة وتنفيذها، وتقوم بالمتابعة والتقييم على المستويات الفرعية والإقليمية مع جميع الأطراف المعنية والتي تضم: الأجهزة والهيئات الحكومية المركزية واللامركزية، ومؤسسات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وحركات الشباب ومنظماتهم والشباب أنفسهم. تشجع هيئة استشارية تتمثّل فيها الأطراف المعنية، تابعة لوزارة الشباب، الحوار والدراسات والاقتراحات بالخطوط العامة للعمل في مجال الشباب. وستنشأ أجهزة من النوع ذاته على المستوى اللامركزي. يضمن المجلس الوطني للشباب استشارة الشباب وتعاونهم ومشاركتهم بانتظام على المستوى الوطني والمحلي، لأنه ينسّق برامج الشباب وخدماتهم ويدعمها.

تقييم الأثر:

تتم المتابعة والتقييم عن طريق تقييمات داخلية سنوياً على جميع المستويات، وتتمّ تقييمات خارجية مستقلة في منتصف المدة وعند نهاية التنفيذ. يؤمّن الدعم عن طريق اللجنة الاستشارية للشباب واللجنة الفنية.

الموضوع الثالث عشر | نشاطات وقت الفراغ

حالة صربيا (٦٤) (٦٥) (٦٦)

المشكلة: ضعف مشاركة الشباب في الثقافة

تسجّل صربيا مستوى منخفضاً من النشاط الجسدي ومن السعي وراء الثقافة: ٨٠٪ من شبابها يقضون وقت فراغهم في العلاقات الاجتماعية أو في مشاهدة التلفاز أو على الإنترنت أو في لقاءات اجتماعية مع نظرائهم.

ملخص

السياسة: إستراتيجية الشباب ٢٠٠٩-٢٠١٤؛ جرى تبني خطة عمل وطنية، وإقرار قانون الشباب.

الهدف العام: تحسين الخيارات من أجل نوعية أوقات فراغ أفضل للشباب.

١- إقامة نظام تحليل ومتابعة للاحتياجات الأساسية للشباب؛ وتقديم الدعم لبرامج التدخل، وتنسيق عمل الجهات الرئيسية الفاعلة في نشاطات ملىء وقت الفراغ على المستوى الوطني والإقليمي والمحلّي.
٢- تأمين الدعم والشروط من أجل تنظيم الشباب ذاتياً.
٣- تشجيع مشاركة الشباب الفعالة في وضع سياسات ثقافية وتنفيذها على جميع المستويات.
٤- زيادة توفّر المحتويات الثقافية، ولا سيّما لصغار السن في المناطق الفقيرة الصغيرة.
٥- تأمين الظروف أمام الشباب لممارسة النشاطات الرياضية في المجتمع المحلي.
٦- دعم مشاركة الشباب في النشاطات الرياضية والاستجمامية من جميع الأعمار وعلى جميع المستويات.
٧- مأسسة الرياضة المدرسية وتطويرها.

نتائج الهدفين ٣ و٤	التدخلات / النشاطات
دعم مشاركة الشباب بشكل فعال في وضع السياسات الثقافية وتنفيذها على جميع المستويات.	خلق برامج ومشاريع في اطار السياسات الثقافية التي يجب تحقيقها، ولا سيما في المناطق الأصغر والأفقر.
	تنظيم العمل التطوعي في المؤسسات الثقافية لأغراض تعليمية.
	زيادة مدى ونوعية الإنتاج للشبابي والذي يخص الشباب.

	تقديم معونات مالية للعروض الزائرة في مناطق مختلفة.
زيادة الانتاجات الثقافية، ولاسيّما للشباب من المناطق الأصغر والأفقر.	تقديم معونات مالية للعروض والإنتاجات الثقافية بلغات الأقليات للأعضاء الشباب من المجموعات الأقلية.
	تنميط اهتمام الشباب حول المحتويات الثقافية.
	تأسيس صناديق محلية ووطنية لدعم المحتويات الثقافية في المناطق الأصغر والأفقر.

الفئة المستهدفة:

الاستهداف حسب العمر (١٥–١٩؛ ٢٠–٢٤؛ ٢٥–٣٠)، وحسب الحاجة (١– الفقراء. ٢– المعاقون. ٣– الغجر. ٤– اللاجئون/المهجرون داخلياً. ٥– العائدون. ٦– النساء. ٧– أولياء الأمور. ٨– الإسكان. ٩– المشرّدون).

الجهات الفاعلة:

وزارة الشباب والرياضة تقود السياسة عن طريق مجموعة عمل مشتركة على المستوى المركزي والمحلي. يدعم المجتمع المدني التنفيذ مع منظمات واتحادات تركّز على الشباب. تنفذ لجان تنسيق مشتركة بين القطاعات السياسات المتبعة.

التمويل:

يفرض القانون اعتماد مخصصات في الموازنة لسياسة الشباب؛ يتمّ توجيه التمويل إلى وزارة الشباب والرياضة التي تخصص بدورها الموارد إلى الشركاء على المستوى المركزي والمحلي.

تقييم الأثر:

تقارير سنوية تغذّيها تقارير عن التقدم، بما في ذلك التقارير المالية.

حالة مالطا (٦٧)

المشكلة: العمل التطوعي في مالطا غير مدعوم

في مالطا، عمل الشباب التطوعي مطلوب للاستثمار في موارد الشباب ووقتهم وابتكارهم، لتعزيز رأس مالهم الاجتماعي عن طريق تحسين احتمالاتهم المهنية ورضاهم الذاتي، وكذلك للإسهام في مجتمع متماسك يقوم على الثقة والتضامن. لكنّ العوامل الرئيسية المثبطة للمتطوعين والتي تحتاج إلى معالجة هي: الخوف من سوء المعاملة والتلاعب، فقدان الدافع، الخوف من الفشل والأستغلال للعمل الثانوي، نقص الوعي بالفرص التطوعية أو قلة الدعوة للمشاركة فيها.

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب (٢٠١٠-٢٠١٣).
الهدف العام: تشجيع عمل الشباب التطوعي ودعمه.

الأهداف المحددة:

- إقامة حملات ونشاطات لتوعية الرأي العام بهدف تشجيع العمل التطوعي.
- وضع مشاريع مجتمعية، من شأنها خلق إحساس بالفخر الجماعي والانتماء والارتباط لدى الشباب.
- دعم هيكلية:
  - تضع إطاراً يدعم المنظمات التطوعية وتنفذه، وذلك لتعزيز التجارب التعلّمية للمتطوعين الشباب.
  - تعمل بمثابة مكتب اتصال بين قطاعات الشباب التطوعية والمجلس الوطني للقطاع التطوعي.
  - تشجع العمل التطوعي، ولا سيما بين المؤسسات التعليمية ومنظمات الشباب.
  - تؤمّن المعلومات حول العمل التطوعي في ميدان الشباب.
  - تسعى إلى إقامة أبحاث حول العمل التطوعي وتقترح تغييرات سياساتية عند اللزوم.

الفئة المستهدفة:

١٣-٣٠ سنة.

الجهات الفاعلة:

تقود أمانة السر البرلمانية للشباب والرياضة عملية توجيه السياسة ومراقبتها وتمويلها وتقييمها ومراجعتها بطريقة متعددة الاختصاصات. تطور هيئة وطنية للشباب العمل وتنسّقه وتوجهه وتراقب تنفيذه، وتشجّع مقاربة منتظمةً من الشباب بين الأطراف المعنية التي تشمل: المجلس الوطني للشباب (بوصفه هيئة مستقلة تمثّل منظمات الشباب) والمجلس الإقليمي للشباب والعائلة ومفوّض المنظمات التطوعية والكنيسة والجماعات الدينية وغيرها وقسم الدراسات الشبابية والمجتمعية في جامعة مالطا والجمعية المالطية للعمال الشباب والمنظمات غير الحكومية والمجالس المحلية وغيرها من الجهات العامة والخاصة.

تقييم الأثر:

الوزارة مسؤولة عن متابعة وتقييم تقدم السياسة العامة للشباب بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للشباب التي تراقب عمل الشباب على مستوى البرنامج وتقيّمه.

حالة الأورغواي [٦٨]

المشكلة: ضعف الاهتمام والمشاركة في الرياضة

٥٥.٢٪ من الشباب لا يشاركون في النشاطات الرياضية؛ ومعظمهم من الذكور (٦٢.٨٪). تتناقص المشاركة في النشاطات الرياضية مع العمر، وهذا يعزى لقلّة الوقت بين الشباب الأغنى، ولقلّة الوقت بين الشباب الأفقر. (مسح في العام ٢٠٠٨). تشمل عراقيل مشاركة الشباب في الرياضة: قلّة العادة، التمييز الجندري، الصعوبات المادية للوصول إليها.

ملخص

السياسة: الخطة الوطنية للشباب (٢٠١١-٢٠١٥).
الهدف العام: تشجيع الرياضة والنشاط البدني عن طريق الألعاب الوطنية للشباب بين الشباب والنساء وفئات الشباب الهشّة اجتماعياً واقتصادياً.

الهدف العام	الأهداف المحددة	التدخل
جعل الألعاب الوطنية للشباب إستراتيجية لتشجيع الرياضة بين الشباب.	• تطوير الألعاب الوطنية بأقسام وقطاعات فيها أنظمة فرعية مختلفة متعلقة بالرياضة والنشاط البدني. • تشجيع الممارسة المستمرة للرياضة والنشاط البدني بين الشباب، ولا سيما النساء منهم. • تشجيع اندماج الشباب الاجتماعي عن طريق الرياضة. • إجراء مناسبة وطنية كجزء من الاحتفاء بالرياضات الوطنية.	• تشجيع الجهات الفاعلة المختلفة المشاركة في الرياضة على دعم تحقيق الألعاب الوطنية للشباب في عام ٢٠١١. • تنظيم برنامج ألعاب يشمل المجالات الرياضية المختلفة على مستوى الدوائر، وعلى المستوى الوطني • تحديد معايير لإدخال العدالة بين الجنسين إلى هذه الألعاب؛ تحديد نسبة مشاركة (كوتا). • في نهائيات الألعاب، ستلتقي جميع وفود الدوائر والشباب، وبالتالي فرصة لتعزيز الدمج بين الرياضة والشباب على امتداد البلد.

تشجيع وتيسير الدمج الاجتماعي تحسين نوعية حياة الفئات الأكثر هشاشة عن طريق مجموعة منتظمة من الأنشطة الرياضية والثقافية والاستجمامية بمشاركة المجتمع المحلي.	• تشجيع التفاعل الاجتماعي بين المجتمعات المحلية عن طريق رياضات تنافسية وغير تنافسية وممارسة نشاطات استجمامية وثقافية. • تشجيع تطوير نشاط الشباب البدني والنشاطات الرياضية والاستجمامية لمساعدة الرجال والنساء على تحسين صحتهم ونوعية حياتهم. • تشجيع مشاركة الشباب والعائلات والمجتمعات المحلية في عملية الألعاب الوطنية للشباب. • تشجيع ورعاية الشبكات الاجتماعية والمجتمعات المحلية والمؤسسات المتعلقة بالرياضة والنشاط البدني والاستجمام.	• رعاية الحوار بين الأطراف المعنية والشبكات المحلية، وإدارة النشاطات والوصول إلى المشاركة المجتمعية. • تنفيذ ممارسة منتظمة للنشاطات البدنية والاستجمامية المخططة في مناطق مختلفة بمشاركة المجتمع المحلية والشباب. • تيسير إنجاز الخطط وتقييمها عن طريق بناء بنية تحتية للمجتمع، واعتبار النشاط البدني أسلوب حياة ملائم؛ ودعم وصول جميع الأفراد إلى الأنشطة الرياضية والثقافية.
المؤشرات	بحلول ٢٠١٥: تنظيم دورتان للألعاب الوطنية للشباب يشارك في المرحلة النهائية منها ٦٠٠٠ شاباً.	

الفئة المستهدفة:

١٤-٢٩ سنة.

الجهات الفاعلة:

تحدّد هيئة الشباب التابعة لمجلس السياسة الاجتماعية الوطنية للشباب بطريقة تشاركية. لم يُذكر أي قائد رئيسي للعملية. اللاعبون الرئيسيون هم: مجلس الشباب الاتحادي المشكّل من قبل أقسام مختلفة للشباب، هيئة مجلس السياسة الاجتماعية الشبابية التي تعمل على المستوى الإستراتيجي، الوحدات الحكومية القطاعية والمحلية والتي تعمل على المستوى التشغيلي، جهات حكومية أخرى ومنظمات المجتمع المدني. يكون التنسيق المتعدد والثنائي وأهدافه القطاعية عن طريق أمانة فنية تعمل بوصفها رأس الدعم الرسمي للمعهد الوطني للشباب.

تقييم الأثر:

تتم متابعة وتقييم التنفيذ بشكل منتظم من قبل اللجنة المشتركة للتنسيق الإستراتيجي الشبابي وبطريقة تشاركية واستناداً إلى مؤشرات تقاس بانتظام.

الموضوع الرابع عشر | المشاركة في صنع القرار

حالة لبنان (٦٩)

المشكلة: الانقسامات الطائفية

ينظر الشباب اللبنانيون إلى الانقسامات الطائفية على أنّها عقبات أمام مشاركتهم الفعالة في جوانب عديدة من الحياة الوطنية والعامة، وبالتالي إلى ممارسة مواطنتهم التامة بغض النظر عن الانقسامات الطائفية أو الإثنية. ويبرز هذا عن طريق المستويات المنخفضة من المشاركة في المسائل العامة والسياسية قبل سن ال٢١.

ملخص

السياسة: سياسة الشباب في لبنان.
الهدف العام: اندماج الشباب الاجتماعي ومشاركتهم السياسية.

الهدف المحدد	التدخلات
تمكين التفاعل الاجتماعي بين الشباب من خلفيات متعددة.	• توسيع نطاق المساحات العامة والجماعية؛ وتحسين نوعيتها. • إقامة أماكن للنشاطات الثقافية والاستجمامية لتعزيز فرص المشاركة في النشاطات الاجتماعية بين الشباب.
ضمان حقوق الشباب في المشاركة في العمل الاجتماعي والنشاط السياسي بكل أشكاله.	• تخفيض عمر تأسيس الجمعيات والانضمام إليها إلى ١٥ سنة. • تبنّي قانون يخفّض عمر التصويت إلى ١٨ سنة في الانتخاب وعمر الترشّح إلى عضوية البرلمان أو المجالس البلدية إلى ٢١ سنة. • دعم جمعيات الشباب مالياً. • تعديل التشريع المتعلق بحرية تأسيس الجمعيات. • إحياء اتحاد الشباب اللبناني وإدخال كلّ الجمعيات والمنظمات الحزبية في لبنان فيه.
تغيير منظومة القيم الثقافية التي تفاقم التمييز الاجتماعي.	• تعديل القوانين لتضمن المساواة بين الرجال والنساء. • تبنّي آليةً لجعل التحريض الطائفي في الإعلام خاضعاً للمساءلة. • تيسير الإنتاجات التي أعدّها شباب وأخرجوها وعرضوها، وتعزيز الإعلام البديل بين الشباب. • تعزيز الوعي الاجتماعي حول الإعاقة.
تعزيز مساواة الجميع أمام القانون بوصفها شرطاً مسبقاً للمواطنة.	• تعديل القوانين من أجل المساواة التامة بين الشباب، ذكوراً وإناثاً، وإلغاء التمييز الديني والسياسي والإقليمي وحتى العمري. • ضمان حق المرأة اللبنانية في منح الجنسية لزوجها وأبنائها. • إصدار بطاقات للشباب تمنحهم خصماً في النقل والثقافة؛ وتسهّل الوصول إلى موارد المعلومات وتعزيز المشاركة.

الفئة المستهدفة:

١٥-٢٩ سنة.

الجهات الفاعلة:

تمت صياغة هذه السياسة عن طريق منظمات المجتمع المدني، التي ستلعب دوراً رئيسياً في تنفيذه. ومن بين الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى: وزارة الشباب والرياضة، مجموعات الشباب ومنظماتهم، وكالات الأمم المتحدة، الوزارات والهياكل الحكومية والقطاع الخاص. سيتم التركيز أكثر على وسائل التنسيق والتشغيل وخطط العمل التي يتم وضعها فوراً.

تقييم الأثر:

لم يتم إبراز معلومات عن المتابعة والتقييم.

حالة المكسيك (٧٠)

المشكلة: انخفاض مشاركة الشباب المدنية الديمقراطية

لا يشارك سوى ٢٪ من الشباب في المنظمات السياسية، ما يعكس ضعف الثقة بالسياسة والجهل بحقوقهم وواجباتهم بوصفهم مواطنين مؤثرين في التنمية الوطنية. يستوجب الأمر خلق مساحات من الثقة والحوار بين الشباب ومؤسسات الدولة لتقليص الفجوات بين الشباب والتمثيل السياسي.

ملخص

السياسة: البرنامج الوطني للشباب ٢٠٠٨-٢٠١٢.
الإستراتيجية: بناء ثقافة المشاركة المدنية من أجل مواطنة الشباب وخلق الوعي بأهمية احترام حقوق الإنسان وعدم التمييز وشجب العنف.
الهدف العام: تشجيع مشاركة الشباب من خلال الاعتراف بمواطنتهم وحمايتها.

الهدف المحدد	النتيجة
تشجيع الاعتراف بمواطنة الشباب.	• تشجيع مشاركة الشباب في السياسات والبرامج المؤثرة فيهم، بحيث يعتبرون مواضيع القانون، وقادرين على معرفة كيف يمارسون حقوقهم بوصفهم مواطنين. • الاهتمام بتتبع المشاركة الاجتماعية والسياسية للشباب الأصليين. • تشجيع تشريع ملكية القاصرين في تشكيل جمعيات حرّة. • تشجيع إصدار تشريع حول حقوق الشباب الثقافية والبيئية والاستهلاكية. • تدريب الموظفين العامين على معرفة حقوق الشباب واحترامها وتطبيقها. • زيادة سلطات معهد الشباب المكسيكي في ترويج المشاركة السياسية عن طريق تنسيق تواصل منظمات الشباب وتمويلها ورعايتها.
تشجيع مشاركة الشباب في القرارات العامة لبناء جسور بين الحكومة والشباب.	• تشجيع سياسة وطنية حول تبادل الشباب للمعلومات وتوفير المعارف حول مشاركة الشباب. • تقوية منظمات الشباب وتيسير تمويلهم العام. • السعي الى خلق منظمات الشباب الأصليين وتوحيدها. • تطوير آليات لتمثيل الشباب التام في السياسات العامة. • تشجيع الحوار بين الشباب ومنظمات الشباب والمؤسسات التشريعية. • تشجيع الحركة الطلابية وعملها الفني والاجتماعي وتبادل تجاربها السياساتية. • تشجيع الأفعال والحملات المتعلقة بوظائف الحكومة وخدماتها لزيادة ثقة الشباب بها، ولإعادة تقييم المناخ العام وتشجيع المشاركة.

النتيجة / المؤشرات.	• ٧٥٪ من الشباب مأخوذين في الحسبان؛ وحقهم في التعبير محترم. • ١٠٪ من المنظمات الشبابية لديها مساعدة فنية وتمويل. • ٥٪ من برامج الشباب لديها تمثيل شبابي في تصميم السياسات العامة.

الفئة المستهدفة:

١٢–٢٩ سنة.

الجهات الفاعلة:

يوصى بهيئة تنسيقية لقيادة العملية. والجهات الأساسية في التنفيذ هي المعهد المكسيكي للشباب والمؤسسات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والأطر الشبابية والمجتمع المدني. يتمّ تصميم السياسات العامة وتنفيذها وتشغيلها وتقييمها عن طريق تنسيق مشترك بين الجهات، حيث سيتم تحديد آلية ذلك من قبل القانون الوطني للشباب وتشريعه. وستقترح شبكة وطنية حول سياسة الشباب، تضمّ ممثلين من جميع الجهات العامة المعنية والأطراف المعنية ومشاركة الشباب، سياسات عامة وتقوم بتشخيصات حول فاعليتها وأثرها.

تقييم الأثر:

سيتم تقييم شامل لأثر السياسات العامة ذات الصلة طبقاً للنهج القاعدي.

حالة جامايكا (٧١)

المشكلة: تمكين الشباب

على الرغم من الاعتراف عالمياً بموهبة الشباب في جامايكا، فإنها تحتاج على نحو متزايد إلى تمكين مجموعات معينة من الشباب المحرومين الذين يواجهون عقبات تحدّ من مشاركتهم التامة في الحياة العامة. وينطبق هذا على نحو خاص على المهمشين اقتصادياً والمعوقين وغير المنتمين لأي منظمة والمتعايشين مع فيروس نقص المناعة/الإيدز. وبالتالي من المهم تأمين مساحات وفرص للشباب حتى يشاركوا باعتبار ذلك جزءاً من إعدادهم البدني والعقلي والنفسي للمواطنة.

ملخص

السياسة: السياسة الوطنية للشباب ٢٠٠٣.
الهدف العام: تشجيع ثقافة تسمح للشباب بالمشاركة التامة في عمليات المجتمع الاجتماعية والروحية والاقتصادية والسياسية.

الهدف المحدد	التدخل
تعزيز قدرات الشباب على المشاركة في العمليات الاجتماعية.	• بناء قدرة الشباب على المشاركة في العمليات الاجتماعية. • تقوية النصح والتطوعية بين الشباب. • تشجيع الآليات التي تتيح للشباب وصولاً أكبر إلى المعلومات والفرص للتعبير عن وجهات نظرهم، ولتقديم مدخلاتهم إلى التخطيط وصنع القرار.
تأمين فضاءات وفرص لزيادة المشاركة.	• دعم مشاركة الشباب في التخطيط وصنع القرار. • خلق فرص للشباب للمشاركة في المجالس والمنظمات القانونية والخاصة والتطوعية على جميع مستويات صنع القرار. • تشجيع البرامج والنشاطات للمتفوقين من الشباب. • التوافق على استخدام الرياضة بوصفها وسيلة لتشجيع زيادة المشاركة وتطوير المهارات القيادية وبناء الشخصية.
تعزيز الديناميكية الثقافية عن طريق فرص للتعبير الإبداعي والمواهب الفريدة.	• الدفاع عن تطوير المساحات التنموية الثقافية المحلية والشاملة • تشجيع البرامج والنشاطات الهادفة إلى دعم الشباب الذين لديهم اهتمام بالتنمية الثقافية وتقديرهم. • دعم برامج ما بعد المدرسة حول القيم والمواقف والرياضة والثقافة وغيرها.

الفئة المستهدفة:

١٥–٢٤ سنة. الفئات ذات الأولوية هي الشباب الذين هم: ريفيون، إناث، معوقون، متعايشون مع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، يعملون في الشارع، يحملون شهادة من التمكين البشري وتدريب الموارد/الوكالة الوطنية للتدريب وغيرها من الجهات التدريبية.

التمويل:

تخصص الحكومة ١٠٪ من موازنتها المخصصة للاحتياجات البشرية ذات الأولوية لتنفيذ السياسة الوطنية للشباب سنوياً. ويكون الاعتماد عن طريق الوزارة المسؤولة عن الشباب والجهات التي تنفّذ برامج الشباب.

الجهات الفاعلة:

المركز الوطني للتنمية الشبابية مفوّض بتنسيق تنمية الشباب وتخطيطها ومراقبتها على المستوى الوطني. وهو يعمل وفق طريقة متعددة القطاعات مع السياسة الوطنية للشباب والتمكين البشري وتدريب الموارد والوكالة الوطنية للتدريب وهيئة التنمية الاجتماعية والشركاء من المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية ووكالات التمويل الدولية لتنفيذ البرامج. التنسيق يتم عبر اللجنة التوجيهية للتنمية الشبابية الوطنية التي تضم الشباب ومعهد التخطيط ووزارات الحكومة ومنظمات الشباب.

تقييم الأثر:

تُراجع السياسة الوطنية للشباب كل خمس سنوات لتفحّص التقدّم الذي تحقق في إنجاز المؤشرات الموضوعة. وتراجع الأهداف أيضاً لضمان صلتها بوضع الشباب. وتكون المتابعة المستمرة للتنفيذ من قبل اللجنة التوجيهية للتنمية الشبابية الوطنية من خلال تقارير منتظمة.

الموضوع الخامس عشر | العلاقات بين الأجيال

حالة المملكة المتحدة (٧٢)

المشكلة: ضعف دعم أولياء أمور الشباب

يحتاج الأطفال والشباب أن يتمّ الاستماع إلى حاجاتهم واحترامها ودعمها من قبل أهلهم في بيئة مستقرة في البيت، يحتاج أهالي الشباب إلى الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتربية على نحو أفضل وإلى المزيد من الدعم في تنشئة أطفالهم وفي تكوين العائلة، لا فيما يخصّ المعارف والمهارات فقط، بل أيضاً فيما يخصّ الوقت والموارد المتاحة لهم لتنشئة أطفالهم.

ملخص

السياسة: من أجل الشباب – مقاربة جديدة للسياسة الحكومية المشتركة.
الهدف: دعم الأهل والعائلات، بوصفهم أوّل مقدّمي الرعاية، في دعم أطفالهم من الولادة وخلال سنوات المراهقة.

الأهداف المحددة:

- دعم التنشئة الوالدية الإيجابية.
- ضمان أن تأخذ الخدمات في الحسبان المحيط العائلي للشباب وأن تسعى إلى دعم أهلهم.
- تشجيع عمل الحكومة مع المهنيين في القطاع العام والتطوعي لتحسين الدعم للأمهات والآباء عن طريق:
  - تقديم ترتيبات جديدة من أجل إجازة والدية أكثر مرونة.
  - دعم تقديم رعاية مرنة للأطفال، بحيث يستطيع الأهل الموازنة بين عملهم ومسؤولياتهم العائلية، بما في ذلك التعليم المبكر المجاني لـــ٤٠٪ من للأطفال البالغين الثانية من العمر.
  - دعم تأمين خدمات على الإنترنت وخطّ للمساعدة يكون في متناول الأهل ومن يرعى الأطفال.
  - زيادة استيعاب البرامج التعلّمية المتعلقة بالتنشئة الوالدية والعلاقات والعائلة.
  - استكشاف خيارات تمكين أولياء الأمور والمجتمعات من أن يكون لهم صوت في مراكز الأطفال.
- ضمان أن تجعل السلطات المحلية المعلومات المتعلقة بخدمات العائلة، كالنشاطات المحلية والصحة والتعليم والتنشئة الوالدية والدعم المالي والإسكان، متاحة لجميع أولياء الأطفال
- تسهيل تقديم الآراء الشركات حول مشاغلهم وشكاواهم، للحدّ، مثلاً، من أثر سيادة الروح التجارية والمادية على أطفالهم.
- منح أولياء أمور الأطفال والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الاعاقة مجالاً أوسع للخيار والتحكم.
- تأمين دعم في مجال العلاقات للأشخاص الذين يحتاجون إليه، بما في ذلك المشورة للأزواج وأولياء الأمور.

الفئة المستهدفة:
١٣-١٩ سنة.

التمويل:
يأتي التمويل من مصادر مختلفة تشمل الجمعيات الحكومية المحلية والأقسام الحكومية.

الجهات الفاعلة:
تقود الحكومة العملية مع مجلس مشكّل من سلطات محلية متعددة. وهي تعمل بطريقة تشاركية وبقيادة قطاعية مع الشباب والأطراف المعنيين، وهي تشمل: الجمعيات الحكومية المحلية والسلطات المحلية، قسم الشراكة الإستراتيجية للتربية من أجل قطاع الشباب التطوعي الذي يقوده المجلس الوطني لخدمات الشباب التطوعية وبرلمان الشباب في المملكة المتحدة والهيئة الوطنية للشباب ومجلس الشباب ومؤسسة الشباب والمشروع الاجتماعي في المملكة المتحدة وغيرها من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التطوعية والهياكل الحكومية والقطاع الخاص. ولضمان مشاركة الشباب، شكّلت مجموعة تدقيق وطنية تضم ممثلين شباب من هياكل المشاركة الشبابية القائمة. وتقدّم مجموعة عمل شبابية جديدة، تجمع مديرين تنفيذيين ووزراء، النصح حول السياسة وأثرها على الفئات الأكثر فقراً وحساسيةً.

تقييم الأثر:
ينشر سنوياً تدقيق وتقييم لأثر السياسات العامة ذات الصلة طبقاً للنهج القاعدي.

حالة الكاميرون (٧٣) (٧٤)

المشكلة: صراع الأجيال

لقد أصبح صراع الأجيال متكرر في الكاميرون، بما يعكس الأحكام المسبقة والتحيّز ضد كلّ من الشباب والأجيال الأكبر سنّاً. وهناك عوامل تشجّع ذلك: فقدان الحوار والاختلافات في الأعراف والقيم بين الشباب والراشدين، التأثيرات الثقافية–الاجتماعية، ندرة فضاءات حوار الأجيال، محدودية مهارات الراشدين في إدارة مشاكل المراهقين، الصورة السلبية عن الشباب التي تروّجها وسائل الإعلام والشباب أنفسهم، بالإضافة إلى عدم كفاية التعليم بين الأكبر سنّاً للقيام بأدوارهم الإشرافية.

ملخص

السياسة: السياسة الشبابية في الكاميرون (٢٠٠٦).

الهدف العام: الحد من صراع الأجيال.

الأهداف المحددة:

- تخفيض الاختلافات بين إدراك الشباب لأعرافهم وقيمهم وإدراك الراشدين لها.
- تعزيز القدرات على إدارة مشاكل المراهقين والشباب.
- تعزيز الثقة بين الأجيال.
- تشجيع فضاءات الحوار بين الأجيال والديانات وأشكاله وتنويعها.
- تشجيع مشاركة الشباب التامة والفعالة في المجتمع.

الفئة المستهدفة:

١٥–٣٥ سنة.

الجهات الفاعلة:

تقود وزارة الشباب تنسيق السياسة وتنفيذها وتقييمها بطريقة متعددة القطاعات، يعززها التشارك والتعاون المتناغم بين الأطراف المعنية، وهذا يشمل: الإدارات اللامركزية والسلطات المحلية وشركاء التنمية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والشباب. تضمن لجنة مشتركة من الوزارات وضع البرامج وخطط العمل وتنفيذها بطريقة تشاركية مع الشباب. يلعب مرصد وطني للشباب دوراً استشارياً لوزارة الشباب؛ ويتعزز ذلك بالأبحاث والدراسات.

تقييم الأثر:

تقود لجنة فنية المتابعة والتقييم بشكل نهائي ونصف نهائي وتشجعهما استناداً إلى تقييم تشاركي للوزارات الإقليمية التمثيلية مع الشركاء المحليين ومجالس الشباب الاستشارية.

حالة اليابان (٧٥) (٧٦)

المشكلة: تدنّي التعاون بين الأجيال في التعليم

تصبح البيوت والمجتمعات المحلية، نتيجة عقليات الأجيال وتقاليدها ومواقفها المختلفة، أقل قدرة على تنشئة الأطفال والشباب، وعلى التفاعل معهم ودعمهم. وتنطبق هذه الحالة بشكل خاص على العمليات التعليمية وتمتد إلى التفاعل مع الشباب في البيت ومع أوليائهم في العمل ومع مديريهم.

ملخص

السياسة: رؤية للأطفال والشباب ٢٠١٠» – القانون ٧١ لعام ٢٠٠٩ (تشجيع تنمية الأطفال والشباب ودعمهم) – استبدال السياسة الوطنية للتنمية الشبابية ٢٠٠٨.
الهدف العام: تحسين بيئة التنمية الصحية للأطفال والشباب حتى تصبح مدعومة من المجتمع كله.

التدابير:
١- إعادة بناء العلاقات بين العائلات والمدارس والمجتمعات المحلية.
٢- تشجيع جهود المشورة للشباب وعائلاتهم من مجموعات القطاع الخاص.
٣- تقوية وظيفية المنظمات ذات الصلة وتطوير داعمين متعددين لتنفيذ التدابير على المستوى المحلّي.
٤- تحسين دعم تنشئة الأطفال.
٥- مجابهة البيئات الضارة المحيطة بالأطفال والشباب.
٦- إعادة التفكير في كيفية وجوب أن يكون مجتمع الراشدين الياباني (من حيث التشغيل والتفاعل مع الأطفال والأهل والأوصياء السيئي المعاملة والأحداث والعائلات والمجتمعات المحلية).

النتيجة	تدخلات/نشاطات
تأسيس "البيوت المفتوحة" التي تؤمّن الدعم للأوصياء.	دعم المبادرات المجتمعية للتربية البيتية، وتحسين القدرات التعليمية للعائلات عن طريق تطوير الموارد البشرية، وتأمين الفرص التعلّمية والمعلومات، تحسين أنظمة المشورة، وتشجيع التعاون مع السكان المحليين، ومتطوعي الصالح العام والأطفال، والمدارس، والمرشدين في المدارس، إلخ.

تطوير "المدارس المفتوحة" عن طريق استخدام نقاط القوة الداخلية والخارجية.	إعادة إحياء المدارس الموحّدة مع العائلات والمجتمعات المحلية عن طريق تشجيع النشاطات التطوعية من قبل السكان المحليين، وتأسيس أنظمة مجالس إدارة المدارس، حيث يشارك الأولياء والسكان في إدارة المدارس. وضع سياسة وتدابير تشجيعية لتحسين أنظمة التعليم والمشورة ووظائفها.
إقامة أماكن ونشاطات مختلفة لما بعد المدرسة.	– وضع خطة للأطفال بعد المدرسة (نوادٍ وصفوف بعد المدرسة للأطفال). – خلق أماكن ممتعة آمنة للطلاب لما بعد المدرسة وللمشاركة في المجتمع المحلي. – إقامة أماكن للتجربة ونشاطات التبادل. – تحسين المكتبات والبيئات المجتمعية بحيث تكون ملائمة وفي متناول السكان المحليين.

الفئة المستهدفة:

من ٠–٣٠ سنة. وتؤخذ المرحلة والظروف الاجتماعية في الحسبان، فصنّف الشباب في فئات، هي: ١– الطفولة المبكرة. ٢– المدرسة الابتدائية. ٣– المراهقون. ٤– الراشدون الشباب ومراحل بعد ذلك.

الجهات الفاعلة:

المراكز الرئيسية لتشجيع التنمية والدعم للأطفال والشباب تحت قيادة رئيس وزراء اليابان هي جهات فاعلة رئيسية في تخطيط السياسة ومراقبتها وتقييمها. تجري جلسات الاستماع للأطفال والشباب على امتداد العملية التماساً لآرائهم. يتمّ السعي إلى التنسيق والتعاون مع الجهات الإدارية والحكومات المحلية التي تدعم التنفيذ مع المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والخبراء.

تقييم الأثر:

تُدعم عملية المتابعة والتقييم ببحث مسحي وجلسات استماع للأطفال والشباب.

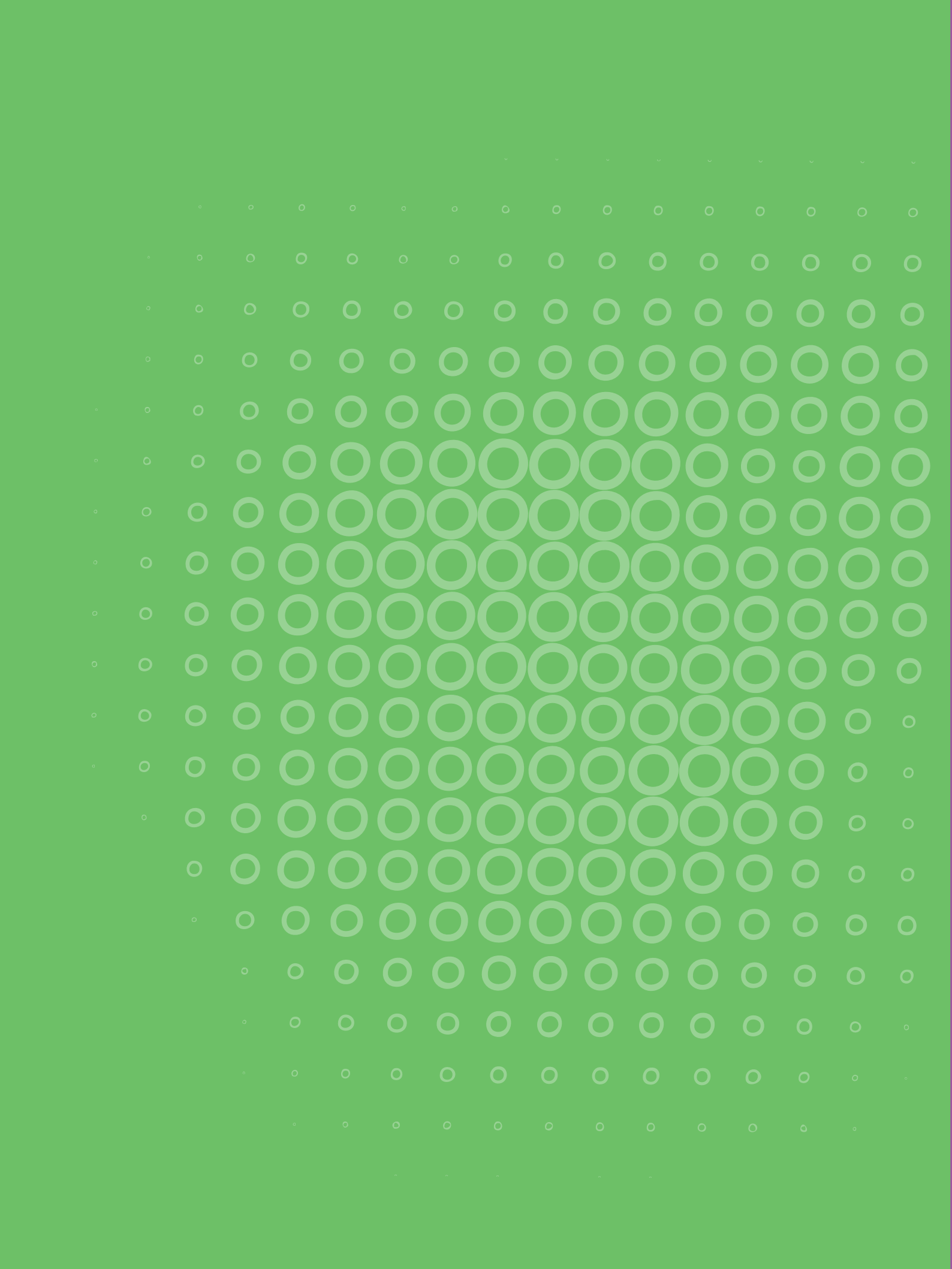

I. الحوكمة

التشريع

يعتبر البعض التشريع الرسمي ضرورياً لسياسة شباب موثوقة تلتزم الدولة بها. لكن يرى آخرون أن فقدان التشريع لا يعيق التقدّم.(٧٧) لدى بعض البلدان سياسات شبابية طويلة الأجل دون قانون للشباب ناظم لها (مثال: ألبانيا والنرويج وفلسطين)؛ في حين تبنت بلدان أخرى قوانين وطنية للشباب تشكل أسس سياسة الشباب وإستراتيجياتهم (مثال: أذربيجان وفيتنام والسويد)(٧٨). لكن معظم البلدان أقامت سياساتها الشبابية على تشريعات أساسية وأطر سياساتية موجودة تشير إلى الشباب من بين مسائل أخرى.

أقامت دولة جنوب أفريقيا سياستها استناداً إلى:(٧٩)
- دستور جمهورية جنوب أفريقيا، ١٩٩٦
- قانون الهيئة الوطنية للشباب، ١٩٩٦
- الإطار الوطني لسياسة تنمية الشباب، ٢٠٠٢–٢٠٠٧
- القانون الوطني لتنمية الشباب، ٢٠٠٨
- التقرير الحكومي من أجل الرفاه الاجتماعي، ١٩٩٧
- التقرير الحكومي حول إعادة الإعمار والتنمية، ١٩٩٤
- برنامج العمل العالمي للشباب، ٢٠٠٠
- ميثاق الشباب الأفريقي، ٢٠٠٦

الملكية (٨٠) (٨١)

يستلزم نجاح سياسة الشباب ضمان المشاركة الفعالة عن طريق:

- جهة حكومية محددة مسؤولة عن وضع السياسة وتنفيذها.
- فريق من الخبراء تحت وزارة الشباب معيّن للعملية، ويرأسه منسق وطني واسع الصلاحية مع سلطة اتخاذ القرارات.
- مجموعات عمل أو لجان مشتركة بين الوزارات الحكومية وعبرها.
- مجموعات عمل موضوعية تبني قدرات الأطراف الحكومية المعنية.
- أجهزة سياسية رفيعة المستوى منخرطة في العملية، مثلاً: مجلس وطني للشباب الذي يرفع التقارير.
- مشاركة الشباب عبر إشراك منظماتهم بشكل تلقائي في عملية وضع السياسة من المراحل الأولى.
- المنظمات الدولية أو وكالات الأمم المتحدة أو غيرها من الجهات الفاعلة التي يمكن استخدام مواردها لدعم وضع سياسة وطنية للشباب.

في الأردن، يتمتع المجلس الأعلى للشباب بمسؤولية إجمالية عن تنسيق إستراتيجية الشباب وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها ومراجعتها. ويتمّ ذلك عن طريق دعم منبر وطني للشباب ومجموعة استشارية للشباب ولجنة مشتركة بين الوزارات لشؤون الشباب وبالتعاون مع الوزارات الأخرى والشباب ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الأطراف المعنية.
استندت سياسة الشباب إلى بحث معمّق واستشارات كثيرة. وهي تحظى بدعم الملك، عن طريق تأسيس مجلس وطني أعلى للشباب ودعم مشاريع متعلقة بالشباب وتمويلها. شجّع هذا قطاع الشباب، ووضع الأردن بين الدول العربية الأكثر كفاءة في سياسات الشباب.(٨٢) (٨٣)

II. مؤسسات تنفيذ السياسة

تتولى وحدة منبثقة عن الوزارة المسؤولية عن سياسة الشباب الإشراف على تنفيذها ومتابعتها وترفع تقارير دوريةً عنها، وتشرك الأطراف المعنية ذات الصلة التي يمكن أن تشمل(٨٤):

- الشباب: بوصفهم مجموعة مستهدفة أساسية يجب إشراكها في جميع المراحل. يكون إشراك ممثلي منظمات الشباب ومجالسهم مجدٍ عندما تكون الأموال المخصصة لاستشارات واسعة النطاق محدودة.
- أولياء الأمور ومدرّسي المدارس: لأنّ لهم تأثير مباشر على الشباب.
- المجموعات المهنية: كالخبراء الذين يملكون المعرفة والتجربة مع الشباب: منظمات الأعمال ونقابات العمال والمنظمات والسلطات المعنية في مجالات مختلفة والعمال الشباب والعمال الاجتماعيين وأجهزة الشرطة والمستشارين وقادة المجتمع.
- الوزارات والجهات الحكومية: المسؤولة عن سياسات تؤثر على الشباب.
- الجهات غير الحكومية: بوصفها أطراف معنية أساسية في العملية.
- الباحثين الشباب والأكاديميين الذين يتناولون قضايا الشباب.
- المنظمات الدولية المؤثرة وذات الصلة: لأنها تملك الخبرات والموارد.

في تركيا لا توجد سياسات شبابية، حيث أن العملية لامركزية. تكون التشريعات الخاصة بالشباب على المستوى المحلي والإقليمي مدعومة بقوانين البلديات وقوانين المدينة الإدارية وتشريعات المجالس المحلية. تُنظّم الشروط والخدمات الخاصة برفاه الشباب من قبل موسسات تابعة للوزارة المسؤولة عن الشباب. ومن أهم صناع القرارات على المستوى المحلي والإقليمي ومنفذي البرامج والتشريعات التابعة للشباب: (٨٥) (٨٦)

- مشروع الأناضول المناطقي لإدارة التنمية (كمجهود مناطقي لعدة أقسام تعنى بتحسين المستويات المعيشية وإلغاء الفروقات المناطقية)
- البلديات
- مديريات المحافظات المعنية بالشباب والرياضة ومديريات الخدمات الاجتماعية والتعليمية والوطنية المنتشرة محليا في جميع أنحاء البلد
- اللجنة الوطنية للتعليم، الثقافة، الشباب والرياضة والبعثة البرلمانية المعنية بأمور الشباب

في هذا الاطار، تنفذ الحكومات المحلية السياسات الخاصة بالشباب عبر منصات الشباب المحلية التي تشمل مجالس الشباب المحلية (المراقبة من قبل مجالس المدينة والتي تم تأسيسها من قبل البلديات في مناطق عدة) ومراكز الشباب (المراقبة من قبل مديريات المحافظات للشباب والرياضة). وقد تم تأسيس البرلمان الوطني للشباب طبقاً لمشاركة مدنية ديمقراطية لتحديد، وتحضير، وتنفيذ السياسات والبرامج الشبابية. كما وقد تم تعديل قانون البلديات لتمكين مجالس الشباب المحلية من لعب دور أهم في البلديات عن طريق مجالس المدينة حيث ترفع آراء الشباب إلى جدول أعمال البلديات لتقييمها في أول جلسة لاجتماع الجمعية البلدية.(٨٧)

في جمهورية الجبل الأسود، يعمل تنفذ الخطة الوطنية للشباب على مستويين:(٨٨)

١- **هيئة الإدارة:** والتي أسست كقسم الشباب في مديرية الشباب والرياضة، وتضمّ وحدة الشؤون العامة والمالية. وهي مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ السياسة واقتراح خطط العمل السنوية وتنفيذها. وتشمل مهماتها: التعاون مع الأطراف المعنية والمانحين وإعداد التقارير السنوية للمجلس. يديرها معاون مدير المديرية المسؤول عن أداء برامج سياسة الشباب التي يضعها مجلس الشباب.

٢- **مجلس الشباب:** هو هيئة مستقلة مؤلفة من ممثلين عن الوزارات والمؤسسات العامة وغير الحكومية، وهو يتابع خطة العمل الوطنية للشباب ويديرها ويطورها ويقيّمها. وهو أيضاً يتابع عمل قسم الشباب في المديرية، ويقدّم توصيات حول اختيار العاملين، ويقيّم عمل رؤساء الأقسام.

هيكلية تنفيذ خطة العمل الوطنية للشباب

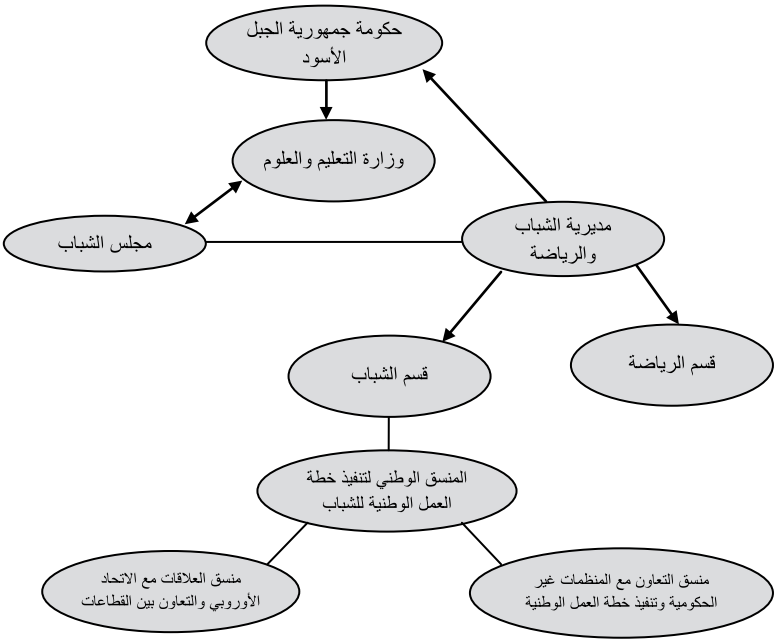

III. الإجراءات العملية والبرمجة الفرعية والتنسيق

التنسيق

يجب تنسيق إجراءات الحكومة في مجالات مختلفة في إستراتيجية متكاملة شاملة تتناول قضايا الشباب مع مسؤوليات منفصلة للوزارات والجهات الحكومية. وهذا يتضمّن تعاوناً بين الوزارات وعبر القطاعات، غالباً ما ترعاه مجموعات عمل أو موظّف حكومي أو لجنة من أمناء سر الدولة.(٨٩)

يجب تنفيذ الإجراءات على المستوى الوطني مع التركيز على المستويين المحلي والإقليمي، والاعتراف بمسؤوليات الحكومات المحلية، واقتراح وسائل تنفيذ السياسة بالتعاون معهم.(٩٠)

يجب أن تقدّم سياسة الشباب الحافز والإرشاد والتدريب وأمثلة عن أفضل الممارسات وحوافز مالية وغيرها للسلطات المحلية. فعلى سبيل المثال، يمكن عقد مؤتمر وطني سنوي لجمع الموظفين المدنيين البلديين المسؤولين عن الشباب للتشبيك فيما بينهم.

في النرويج، تتمتع وزارة الأطفال وشؤون الأسرة بمسؤولية إجمالية عن تنسيق عمل الحكومة في مجال الشباب عبر تنسيق سياسة الشباب بين الوزارات. في شهر كانون الثاني/يناير من كل عام، وبعد الموافقة على الموازنة، تصدر الوزارة نشرة شاملة توضع بالتعاون عن كثب مع معظم الوزارات، تقدّم فيها مراجعة كاملة لمقدار ما تنفقه كل وزارة على قضايا الأطفال والشباب في الموازنة الجديدة وفي أي مجالات ملموسة. ترسل هذه النشرة سنوياً إلى جميع البلديات والمنظمات غير الحكومية، وهي تؤمّن أداة شعبية حول كيفية عمل الحكومة مع وزارات الأطفال والشباب.
يتم التنسيق في النرويج أيضاً بين ثلاثة مستويات إدارية: الحكومة المركزية وإدارات الأقاليم والبلديات. لسلطات الحكومة المركزية اتصال وحوار منتظمان مع السلطات الإقليمية والبلدية (المحلية) لضمان تنفيذ السياسة. ثم تضمن الإدارات البلدية الأداء العملي للسياسة. يُضمن التنسيق وتوزيع الأدوار والمسؤوليات على نحو فعّال وإنتاجي على كل مستوى من مستويات الإدارة وبين كل المستويات، على الرغم من أنّ الحكومة تتبع درجة عالية من اللامركزية ولا تتدخل في النشاطات التنظيمية. تستخدم بلديات النرويج الـ ٤٣٤ الموارد حسب تقديرها لاحتياجاتها وأولوياتها وظروفها.(٩١)

الإجراءات

يفّصل الدليل المرجعي للسياسة الوطنية للشباب الإجراءات الأساسية في مرحلة تصميم السياسة الشبابية، وهو يتضمن:(٩٢)

- تحديد الرؤية والأولويات والإطار النظري (مثلا: تعريف الشباب، تحديد النهج العملي، الخ) والإطار العملي (مثلاً: الإطار المنطقي، القيم، المؤشرات، سبل التحقق، إلخ.) للسياسة الشبابية.
- توفير الدعم للسياسة على أعلى المستويات السياسية عن طريق مثلاً إنشاء مجلس وطني أعلى للشباب أو تحديد «الوزارة الرائدة» لقضايا الشباب.

- تحديد وإشراك جميع أصحاب الشأن الرئيسيين (من المؤسسات الحكومية والخاصة، والمنظمات غير الحكومية والشبابية، والمنظمات الشبابية، والشباب من الجنسين) مع تفصيل المسؤوليات، والمهام، ومعايير الاختيار وتحديد الهيئة التي تقود العملية.
- الحث على النهج التشاركي للسياسات حيث يكون الشباب والمنظمات الشبابية هم أصحاب الشأن الرئيسيين وشركاء في العملية. يمكن أن تقود مؤسسات المجتمع المدني، أو الحكومة العملية، كما هو متبع حالياً.
- تحليل الواقع عن طريق أبحاث وعملية المسح وجمع البيانات ودراسة حالات وتحليل مقارنة لعملية وضع السياسات.
- تحديد أولويات وأهداف السياسة والبرامج المتعلقة بها، والموارد المطلوبة، والميزانية، وآلية المتابعة وتقديم التقارير والآراء وعمليات التنسيق والتواصل الشفافة والمتاحة للجميع بسهولة.
- تسليط الضوء على مهام الجهات الفاعلة الرئيسية: المنسق الوطني (إدارة التنمية الاستراتيجية الشاملة)، اللجنة التوجيهية (كأعلى صانع قرار في وضع الاستراتيجيات)، فريق عمل مشترك بين الوزارات (من جميع الوزارات التي لها تأثير على الشباب)، مجموعات العمل المواضيعية (التي تشمل مشاركة أهم الأطراف المعنية في وضع السياسات)، فريق الخبراء لصياغة السياسة والشركاء للتشاور واللجان الاستشارية من أصحاب الشأن.

في أنتيغوا باربودا، يقود قسم شؤون الشباب تنمية الشباب مع الشباب وأولياء الأمور والبالغين والدولة والقطاع الخاص وغيرهم. وهو يفوّض المسؤولية عن:[٩٢]

I. السياسة والإدارة: لمدير شؤون الشباب.
II. البحث والتطوير: لمدير موظفي البحث.
III. أداء البرنامج: لمدير موظفي الوحدة.
IV. التسويق الاجتماعي والعلاقات العامة: لموظفي الاتصال والتسويق.
V. الخدمات الداعمة: لعاملي المعلوماتية والشؤون الإدارية وغيرهم.

- يساعد تنفيذ الأنظمة في التعاون بين الوزارات وبين الوكالات.
- ترعى الوزارة تدريباً احترافياً للشباب العاملين في الحكومة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الشباب على نموذج التنمية الشبابية الإيجابية الخاص بالسياسة.
- ينشئ كل قطاع حكومي ذي صلة نقطة اتصال تقدّم الإرشاد بانتظام، وتتبّع البرامج المتعلقة بالشباب، وتعمل مع المهنيين الآخرين والجهات الأخرى باتجاه تعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار.

- يؤمّن السلك الوطني للسفراء الشباب منبراً للشباب ليصبحوا مدافعين عن قضايا الشباب واحتياجاتهم ونجاحاتهم على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
- يخدم المجلس الوطني للشباب بوصفه قناةً لإيصال كل المسائل إلى منظمات الشباب المنضمّة إليه.
- تدير مجالس الشباب المجتمعية/المناطقية نشاط الشباب في المجتمعات المحلية وتيسّر عمل التنمية الشبابية وتدعمه.

تسند سوازيلاند، في خطتها الوطنية للشباب لعام ٢٠٠٩، المسؤولية إلى: وزارة شؤون الرياضة والثقافة والشباب لقيادة السياسة عموماً؛ ومكتب نائب رئيس مجلس الوزراء للإشراف على السياسة؛ والحقيبة البرلمانية لشؤون الشباب؛ واتحاد الشباب ومنبر الشباب للمحاسبة الإشرافية على السياسة وخطط العمل. وهذا يعمل بطريقة متكاملة ومنسّقة في:(٩٤)

١- صياغة الإستراتيجية: الوزارة مسؤولة عن وضع خطة صياغة إستراتيجية تحدد الخطوط العامة والأهداف الموجهة للجنة مشتركة بين الوزارات، المؤشرات، الأطراف المعنية الرئيسية، الموازنة والإجراءات بالتعاون مع لجنة مشتركة بين الوزارات وترأسها أمانة السر الرئيسية.
٢- الدفاع ونشر المعلومات: هذه مسؤولية مديرية الشباب بدعم من اللجنة المشتركة بين الوزارات ومجلس الشباب.
٣- إدارة الموارد: تستخدم مديرية الشباب الموارد والقدرات لبناء قدرات المؤسسات الشريكة، والاستفادة من تفويض مجالس الشباب وتعزيز متابعتها وتقييمها.
٤- التنفيذ: تستخدم مديرية الشباب مذكرة تفاهم رسمية لتنظيم العمل حسب نقاط مرجعية متفق عليها. يضمن مجلس الشباب التنسيق المتكامل للسياسة مع الأطراف المعنية.
٥- المتابعة والتقييم: وهذه تتركز على الأهداف والإستراتيجيات والمؤشرات بعد استشارات عبر منبر وطني للشباب يمثل الأطراف المعنية المختلفة.
٦- تركيب السياسة: ويشمل ضمان الملكية والتماسك عن طريق المنبر الوطني للشباب وبناء القدرات للوزارة وشركائها.

التمويل وتخصيص الموازنة

يشير الدليل المرجعي للسياسة الوطنية للشباب إلى أنّه:
«تحتاج الحكومة أن تخصص ميزانية مستقلة للسياسة الوطنية للشباب لتحقيق المشاريع والأنشطة ذات الصلة . ومن المهم أن يخصص للجهة الحكومية القائدة لعملية السياسة، وزارة كانت أو هيئة، ميزانية خاصة للشباب تغطي الكلفة والأنشطة في جميع مراحلها وتراعي فوارق النوع الاجتماعي بشكل متوازن. يمكن لهذه الميزانية أن تتوزع على الجهات المشاركة المسؤولة. وقد تتكون من مخصصات بعضها تابع للوزارات أو الهيئات الحكومية المشاركة. ولكن على الجهة القائدة أن تنسقها بشكل جيد وفعال. وإن الفشل في هذا الدور قد يؤدي إلى فقدان الحافز من جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك مجموعات الشباب.

إذا اعترفت الحكومة بمساهمة الجمعيات والمنظمات الشبابية غير الحكومية، فعليها الاستثمار في تطوير المبادرات الشبابية وفي ديمومة قطاع المنظمات غير الحكومية. هذه ممارسة متبعة في العديد من الدول الأوروبية. كما يتوجب على الحكومة أن تخصص جزء من ميزانيتها، بشكل منح إدارية، للمنظمات الشبابية لتتمكن هذه الأخيرة من القيام بمهام إدارية عامة لا تتعلق بالمشاريع المدرجة في السياسة. مثال على ذلك الاجتماعات التنظيمية، والتواصل مع الأعضاء، والتدريب الإداري وغيرها من الأنشطة. إضافة إلى ما تقدم، يتوجب أيضاً على الحكومة أن تخصص ميزانية عامة، في إطار منح تحصل عليها المنظمات الشبابية غير الحكومية، لتنفيذ الأنشطة المدرجة في خطة عمل استراتيجية السياسة الوطنية.»(٩٥)

في صربيا، يخصص قانون الشباب البرامج والمشاريع المتعلقة بقطاع الشباب في موازنة وطنية مع إبراز المجالات التي يمكن أن تستخدم من أجلها، ومن الذي يمكن أن يمولها، أو يشارك في التمويل. في حين تشمل الأولى مشاركة الشباب في العمليات الاجتماعية وتنفيذ سياسة الشباب والمنشورات الموجهة للشباب والإرشاد والتوجيه المهني والبحث المتعلق بالشباب وغيره؛ أما الثاني فيشمل جمعيات الشباب واتحاداتهم والحكومات المحلية والمؤسسات ومعاهد البحث وكيانات قانونية أخرى توجد مقراتها الرئيسية في صربيا. يجب أن يقوم التمويل وإعادة التمويل على دعوات عامة لتقديم عروض استناداً إلى موازنة وطنية؛ لا يمكن لشاغلي هذه المقرات أن يطلبوا، في الوقت ذاته، أموالاً من الموازنات الجمهورية والإقليمية والمحلية لتمويل النشاطات نفسها.(٩٦)

في غضون ذلك، تأخذ خطة عمل الشباب في صربيا عملية إعداد الموازنة على أنها مفتاح لجعلها فعالة. وهي بذلك تضمن مشاركة المشاركين والخبراء الفعالة في صوغ الخطط المالية بدءاً من مرحلة التصميم لضمان أن تكون السياسة واقعية ومجدية مالياً وقابلة للتطبيق في الممارسة على جميع المستويات وفي جميع المجتمعات. وهكذا، نظمت وزارة الشباب والرياضة ورشة عمل من ثلاثة أيام وجلسات استشارية نوقشت فيها البرمجة المالية بما في ذلك النشاطات والأطر الزمنية والموارد البشرية اللازمة والتكاليف المتحملة ومصادر التمويل حسب النشاط (سواء كانت من الموازنة الوطنية والمنح أو موازنة حكومة ذاتية محلية أو من القطاع الخاص أو من الاستثمارات في شراء التجهيزات أو الموارد البشرية والخدمات أو غيرها).(٩٧)

قسمت مسودة موازنة خطة العمل إلى المراحل التالية:

- تحليل المذكرة المتعلقة بالموازنة والسياسة الاقتصادية والمالية، وتقديراتها ومؤشراتها المهمة على مستوى الاقتصاد الكلي.
- تنظيم الأهداف العامة والأهداف المحددة حسب الهدف العام، والنشاطات حسب الأهداف المحددة، ووضع قائمة بالأطراف المعنية حسب النشاط.
- تحليل الأهداف المحددة والنشاطات للأهداف العامة المشابهة في الإستراتيجيات الوطنية الأخرى لإزالة تكرار حساب الأموال.
- وضع جداول تركيبية بموازنة خطة العمل حسب الأهداف المحددة والأطراف المعنية والمشاركين في التنفيذ، وكذلك حسب النوع والغاية من النفقات ومصادر التمويل.
- النسب المئوية لتركيبة هذه الجداول آخذين في الحسبان حجمها الواقعي وتركيبتها ومصادر التمويل.

تقييم المخاطر (٩٨)

يجب أن يشكل تقييم المخاطر جزءاً من الإستراتيجية، ولاسيما للبلدان التي تكون في مرحلة انتقالية. ويجب أن يشمل ذلك سيناريوهات للتعامل مع المخاطر المختلفة من مثل بقاء سياسة الشباب بعد تغيير الحكومة أو انخفاض الموازنة، على سبيل المثال. ويمكن أن تشمل:

- ضمان دعم سياسي ثنائي حزبياً عن طريق إشراك المعارضة السياسية.
- التركيز على الأهداف والنتائج ذات الأثر الدائم.
- ترتيب الأهداف والنتائج والإجراءات حسب الأولوية.

البحث (٩٩) (١٠٠)

البحث في قضايا الشباب حاسم لتأمين بيانات ومعلومات الخط المرجعي حول الشباب على المستوى المحلي والإقليمي والوطني لصوغ السياسة ومتابعتها ومراجعتها حسب المؤشرات الموضوعة. يمكن تقسيم أبحاث ومسوح الشباب الكمية والنوعية من أجل سياسة الشباب استناداً إلى معايير مختلفة تتعلق بالجنس والتعليم والوصول إلى الموارد الرئيسية والعمر والعمل والهشاشة والمكانة، إلخ.

تسلط سياسة الشباب الهندية الضوء على تأسيس مركز معلومات الشباب الذي يجمع البيانات الكمية والنوعية معاً حول جميع جوانب حياة الشباب الهندي وقضاياهم وأمورهم والمنظمات التي تركز على الشباب لدعم البرنامج والخيارات السياساتية.
يستخدم مؤشّر مصمم خصيصاً لتنمية الشباب لتقييم فعالية خطط العمل السياساتية. يدعم هذا الاعتراف بالشباب فئة سكانية ذات اعتبارات منفصلة، ويمكّن القيام بمقارنات عبر المناطق والفئات الجغرافية، ويقيس الإنجازات السياساتية، ويحللها على نحو مقارن، ويشجّع كسب التأييد المستند إلى دليل، ويسمح بفهم الأطراف المعنية المختلفة لتنمية الشباب وتحدياتهم عبر البلد فهماً شاملاً، ويزوّد صناع السياسات بأداة وبيانات لتأطير برامج الشباب.

- يركّز المؤشر على الشباب: فيحدد الشباب حسب فئات مختلفة: الموقع والمنطقة والمأوى والطبقة الاجتماعية والنوع الاجتماعي والتوجه الجنسي والدور. وهو يصف كذلك الشباب المهمشين اجتماعياً، وهم القبليون والذين خارج المدارس والمراهقون، ولا سيما الإناث، والمعاقون وضحايا الاتجار بالبشر والأيتام وأطفال الشوارع وغيرهم.
- وهو يدرس جانبين من الشباب: ١- الذين لديهم أهداف ومهمات حياتية محددة متعلقة بالنمو (تنمية الشباب)؛ ٢- المهيؤون من أجل التغيير الاجتماعي والثقافي (شباب من أجل التنمية)
- يهدف إلى الحصول على بيانات موضوعية (مثال: الوصول إلى الأنظمة والخدمات) وتفسيرات ذاتية (مثال: العوامل التي تيسّر الوصول إلى المشاركة أو تعيقه).
- هو يستند إلى مؤشر التنمية البشري مع إضافة مواضيع معينة حسب خصائص الشباب المعينة وحقوقهم. وهو معيار ليقيس: الصحة والتعليم والتشغيل وأسباب الراحة والمشاركة(١٠١)

IV. المتابعة والتقييم

تتضمن الإستراتيجية الوطنية للشباب معلومات عن كيفية ووقت المتابعة.

المتابعة هي المراقبة المستمرة أو الدورية لتنفيذ الإستراتيجية. تؤمّن الوزارة المسؤولة عن الشباب تقارير دورية عن الإستراتيجية وأثر المشروع والتغيرات في البيئة الخارجية أو الأطراف المعنية المشاركة.

يجب القيام بتقييم نصف المدة في وقت محدّد مسبقاً، ويفضل أن يقوم بذلك فريق من الخبراء الخارجيين، يقيّمون التقدم والأهداف والإنجازات والإستراتيجية المختلفة. يقيّم التقييم النهائي جودة العمل المنجز ومداه، ويوثّق العملية للتعلم منها. تعبّر إستراتيجية الشباب بوضوح عن الدور المركزي لمجموعات الأطراف المعنية المختلفة في كلا التقييمين، ربما عن طريق معايير التقييم المرجعية.[١٠٢]

الخطوات الأساسية في متابعة وتقييم سياسات الشباب هي:[١٠٣] [١٠٤] [١٠٥]

- **دعم الأبحاث الكمية والنوعية:** لفهم الشباب وشروطهم مع التمييز الفئات المختلفة من الشباب، ولا سيما الهشّة والمستبعدة. يمكن تكرار «البحث الوطني عن الشباب» الدوري (مصر وسورية والسودان).
- **دعم الأبحاث المقارنة:** تسليط الضوء على السياسات الناجحة وتعقب التدخلات البناءة (الهند وسورية).
- **تبنّي مؤشرات الأداء:** لكل مخرج من مخرجات السياسة بما يعكس الالتزام المشترك من جانب منظمات الشباب الحكومية وغير الحكومية (جنوب أفريقيا وفلسطين وسويسرا).
- **تتبع التقدم وأثره:** حول مسائل السياسة في مسعى مشترك على جميع المستويات (كولومبيا).
- **تقييم الإنجازات والعقبات:** على أساس سنوي (جنوب أفريقيا).
- **عقد اجتماعات دورية:** لمراجعة التنفيذ على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- **إنشاء أنظمة معلومات إلكترونية:** لجمع البيانات عن ظروف الشباب لمتابعة تنفيذ السياسة على المستوى الوطني (الهند).
- **جدولة هذه الخطوات وتنسيقها:** مع تقييم خطة التنمية الوطنية.
- **تعديل سياسة الشباب:** استناداً إلى الدروس المستفادة على طول عملية التقييم.
- **جعل الأبحاث والتقارير السياساتية عن مسائل الشباب في متناول الجميع**

في جنوب أفريقيا، كان القطاع العام، ومازال، ينفذ أطر المتابعة والتقييم وأدلتها الإرشادية وأدواتها وعملياتها لمتابعة التدخلات وتقييمها. تنتَج وثيقة سياسة المتابعة والتقييم وإطار عملها، بالإضافة إلى مؤشرات وطنية للتنمية لتوجيه هذه الوظيفة. يهدف إطار العمل إلى تقوية: التخطيط لوضع إستراتيجية الخطة الوطنية للتنمية الشبابية، وتنفيذ عمليات الأعمال لتقديم الخدمات، وإعداد تقارير منتظمة عن المخرجات والأثر، وتعزيز إدارة المعرفة. ستقوي خطة متابعة الأداء تخطيط جمع البيانات وإدارتها وتوثيقها وتخزينها وتحليلها وإعداد التقاريرعنها. وستشمل: مؤشرات الأداء وتعريفها ومصادر البيانات وجمع البيانات (طرائقها ودوريتها وجدولتها) وخطط تحليل البيانات وخطط التقييم وخطط إيصالها واستعمال المعلومات. وفي غضون ذلك، سيقيّم التقييم نتيجة التدخلات وأثرها عن طريق مسوح وطنية استناداً إلى مؤشرات موضوعة على مستوى كل من المخرجات والنتائج.(١٠٦)

V. مراجعة السياسة

تراجع بلدان عديدة سياساتها الشبابية بمعدل كل خمس سنوات. لكن ليس هذا هو المعيار دائماً، فبلد كالأردن أو ميكرونيزيا، على سبيل المثال، يراجع سياسته كل سنتين، في حين قد تراجع بلدان أخرى سياستها كل عشر سنوات. يفضل أن تتضمن عملية المراجعة تدقيقاً خارجياً بناء على طلب من حكومة البلد المعني.

لدى مجلس أوروبا، على سبيل المثال، خبرة وطريقة عمل منذ زمن طويل لمراجعات من هذا القبيل لدعم فرق دولية وأبحاث معترف بها عن الشباب وموظفي المجلس وممثلي قطاع الشباب في المجلس؛ وهو مجلس أصبح معروفاً بسرعة مع حماس الدول الأعضاء للجوء إليه للإرشاد حول المزيد من تطوير إستراتيجياتها الشبابية. وتقوم منظمة (youthpolicy.org) غير الحكومية، ومقرها برلين، بمراجعات بالتعاون مع مؤسسات وبرلمانات وحكومات ووزارات وسفارات ووكالات دولية. كما عملت وكالات الأمم المتحدة المختلفة ومنظمات دولية (كالاسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية وبرامجها) على تطوير أدوات للمراجعة لدمجها في عمليات تخطيط برامجها، سواء كانت على المستوى القطري أو حتى الإقليمي.(١٠٧)

VI. دراسة حالة

حالة فنلندة (١٠٨) (١٠٩) (١١٠)

١- حوكمة سياسة الشباب

يحدد آخر قانون، قانون الشباب رقم ٧٢ لعام ٢٠٠٦ المعدل في العام ٢٠١٠، أهداف عمل الشباب وسياستهم وقيمهما، مؤكداً على:

- مرسوم من أجل برنامج لوضع سياسة وطنية للشباب تصدره الحكومة كل أربع سنوات مع أهداف وطنية وأدلة إرشادية على المستويين الإقليمي والمحلي. (يشير المستوى الإقليمي إلى برامج سياسة الشباب التي تعدها الأقاليم والمناطق. يؤكد عمل البرامج المحلية على التعاون متعدد الاختصاصات).
- واجبات السلطات المحلية، على الرغم من أنها تقرر بشأن خدماتها على نحو مستقل.
- التعاون الإقليمي بين السلطات المحلية، والتعاون متعدد الاختصاصات.
- دعم منظمات الشباب ومخططات العمل.
- شروط من أجل مشاركة الشباب في معالجة الأمور التي تهم عمل الشباب وسياستهم محلياً وإقليمياً، وحول حقهم في إبداء رأيهم في المسائل التي تؤثر فيهم.
- شروط على هيئات الخبراء في سياسة الشباب التي تساعد وزارة التربية، وتحديداً المجلس الاستشاري لشؤون الشباب ولجنة إعانة منظمات الشباب. يقدّم المجلس الاستشاري اقتراحات حول المسائل التي يجب تضمينها في السياسة.
- شروط من أجل لجنة للتقييم والإعانة تعيّنها الحكومة لتقديم اقتراحات وبيانات سنوية إلى وزارة التربية تبيّن تخصيص الإعانات إلى منظمات الشباب، وتقدّر أهليتها لها، وتقيّم نشاطاتها.

٢- الإجراءات العملية والتنسيق

أجهزة التنفيذ

- تقود وزارة التربية تطوير عمل الشباب وسياستهم بالتعاون مع الوزارات المعنية بشؤون الشباب. وهي تنسق السياسة على المستوى الوطني (تقود السلطات المحلية السياسة محلياً) وعلى المستوى الإقليمي (تعالج المكاتب الإقليمية السياسة على مستوى المناطق). وهي تتبنى أهداف الأداء لخدمات الشباب في كل إقليم مع مكتب الدولة الإقليمي.
- من أجل التعاون العابر للقطاعات بين السلطات المحلية ومن أجل التنفيذ، تملك السلطة المحلية شبكة إرشاد وخدمة للشباب مع تمثيل من الإدارات المحلية التعليمية والاجتماعية وتلك المعنية بالرعاية الصحية والشباب، وكذلك من إدارات العمل والشرطة.

الإجراءات في مرحلة التنفيذ

- برنامج السياسات متضمن في خطط الوزارات التشغيلية والمالية وموازناتها.
- تنفيذ عمل الشباب وسياسة الشباب هو مسؤولية السلطات المحلية وجمعيات الشباب والشباب والمنظمات التي تقوم بعمل الشباب بتعاون عابر للقطاعات.

- تتابع مجموعة العمل التي تعدّ البرنامج السياساتي تحت إشراف وزارة التربية التنفيذ، وتقدّم للحكومة اقتراحات حول إجراء تغييرات.

الإجراءات في مرحلة التقييم

- يرفع المجلس الاستشاري، الذي تسمّي أعضاءه المنظمات الوطنية للشباب وتلك المشتركة في عمل الشباب، إلى الحكومة تقارير سنوية تقيم عملية تنفيذ السياسة واقتراحات من أجل برامج وإجراءات ومعلومات محدّثة عن الشباب.
- قد ترفع الحكومة إلى البرلمان تقارير عن سياسة الشباب.
- تفوض لجنة للتقييم والإعانة، تعيّنها الحكومة بعد الاستماع إلى منظمات الشباب الوطنية، بدعم الوزارة.

التمويل

- يحتوي قانون الشباب على أحكام لتمويل عمل الشباب وسياستهم ودعمهما حسب المعايير الموضوعة عن طريق منح لـــ: منظمات الشباب والمراكز الوطنية للشباب وإنشاء مرافق للشباب وأبحاث الشباب والتعاون الشبابي الدولي إضافة إلى نقل الحكومة ما يتعلق بعمل الشباب قانونياً إلى السلطات المحلية.

٣- المتابعة والتقييم

- ينظر إلى برامج الأطفال والشباب على أنها سلسلة تخلق امتداداً تنموياً.
- يتصل التقييم بإعداد عملية البرنامج الجديد ومحتواه. تبنى التقييمات السنوية بحيث تستخدم في إعداد البرامج التالية وفي مفاوضات الحكومة.
- الأدلة موجودة في موقع وزارة التربية والثقافة على شكل روابط، ما يجعل عملية المتابعة مفتوحة للجمهور. الموارد المستخدمة في اختيار المؤشرات هي: وثيقة عاملي المفوضية حول مؤشرات الاتحاد الأوروبي في ميدان الشباب، واقتراح مؤشرات رفاه الأطفال والشباب، ومؤشرات الخدمة الفنلندية (Findicator).
- يتابع برنامج التنمية أيضاً باستخدام الأبحاث النوعية. تشمل نقاط قوة ميدان سياسة الشباب الفنلندية الطريقة التي يُدمج بها الباحثون ومعلومات الأبحاث في عمليات السياسة.

حالة صربيا (١١١) (١١٢) (١١٣)

١- الحوكمة

آخذين تشريع الشباب العابر للقطاعات في الحسبان، تتلخّص أسس سياسة الشباب في صربيا بـــ:

- **الإستراتيجية الوطنية للشباب:** بقيادة وزارة الشباب والرياضة، وهذه عبدت الطريق لقانون الشباب ولتأسيس منظمة مظلة للشباب ومكاتب وطنية وإقليمية ومحلية للشباب لتنفيذها. ودعمت أيضاً تأسيس الوكالة الوطنية للشباب.
- **خطة العمل الوطنية:** تؤمّن خارطة طريق لإنجاز أهداف الإستراتيجية ومتابعتها وتقييمها عن طريق نشاطات ملزمة زمنياً ونتائج ومؤشرات مع خطة لتعبئة الموارد.
- **قانون الشباب:** يتبناه البرلمان، ويحدد المصطلحات الأساسية؛ ويضع الخطوط العامة لمبادئ الإستراتيجية ويقدّم قواعد لإقرارها وتمويلها، ويحدد الجهات المنفّذة وقواعد تشغيلها وتعاونها ويضع قواعد لتأسيس المجلس الوطني للشباب والدمج الإجباري لمجالس الشباب الإقليمية والمحلية، والدمج الممكن لمكاتب الشباب ووكالاتهم المحلية، وتمويل برامج الشباب ومشاريعهم.
- **خطط العمل المحلية للشباب:** تنصّ على أن الأقاليم المستقلة ووحدات الحكم الذاتي المحلي تضع خطط عمل فردية لتنفيذها فوق أراضيها وتحدد استخدام الأموال في موازناتها بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة استناداً إلى منهجية موحدة وإستراتيجية وطنية للشباب وأبحاث محلية.

٢- الإجراءات العملية والتنسيق

هياكل التنفيذ

- **وزارة الشباب والرياضة:** تقود إصلاح السياسات وتشريعها وتنفيذها على المستوى الوطني بالتنسيق مع الوزارات الأخرى، بما في ذلك:
- **المجلس الوطني للشباب:** يخدم بوصفه منسقاً عابراً للقطاعات لتوفيق وضع سياسات الشباب ونشاطات تنفيذها بين جهات الدولة. يتشكل من وزارات مختلفة وخبراء ومنظمات شبابية وغيرها. يشكل الشباب أكثر من ثلث أعضائه.
- **مجالس الشباب المحلية:** التي تخدم بوصفها هيئات تنسيق بين القطاعات توفّق نشاطات تنفيذ سياسة الشباب المحلية وتضمن ألاّ تتعارض أحكامها مع القوانين المحلية. ويكون ذلك عن طريق مجالس الشباب الإقليمية أو المدينية أو البلدية التي يمكن أن تؤسسها الأقاليم المستقلة أو وحدات الحكم الذاتي المحلية بطرق متنوعة عبر البلديات.
- **مكاتب الشباب المحلية:** التي تعمل بمثابة فضاءات عامة للشباب، تخدم احتياجاتهم ومشاغلهم واهتماماتهم؛ وهي تطلق وتدير وضع سياسة الشباب ونشاطات تنفيذها.
- **وكالة الشباب:** سيتم تأسيسها لتنفيذ برامج الاتحاد الأوروبي وغيرها من برامج الشباب.
- **المجتمع المدني:** تدعم منظماته التنفيذ عن طريق إنجاز نشاطات الشباب، وتحسين شروط تنمية الشباب، وإشراك الشباب في الحياة الاجتماعية للمجتمع، وزيادة الوصول إلى المعلومات ذات الصلة. يسمح القانون الناظم لها بأن تشكل اتحادات بموجب معايير معينة.

وبمثابة قاعدة عامة، يجب أن يكون ثلثا أعضائها ممثلين من الشباب.

التنسيق بين القطاعات

لضمان التنسيق الفعال والكفؤ والموثوق بين القطاعات ومنع التداخل في الوظائف، أعطي ممثلو الوزارات ذات الصلة دوراً مهماً في صنع السياسة بوصفها جزءاً من مجموعات العمل قبل إقرار قانون الشباب. ثمّ عينت مسؤوليات محددة لجميع الأطراف المعنية (الوزارات والوكالات وغيرها من الهيئات العامة).

- شجعت خطة العمل تأسيس مجموعة عمل لتنفيذ السياسة، تتألف من ممثلين عن الوزارات وتنسق سياسات الشباب.
- نصّ قانون الشباب على تأسيس مجلس وطني للشباب ليوفّق النشاطات المتعلقة بوضع سياسات الشباب وتنفيذها.
- محلياً، تشرف مجالس الشباب في البلديات على التنسيق بين القطاعات.

التمويل

- يفوّض قانون الشباب الحكومة بتخصيص موازنة لسياسة الشباب حسب الأهداف المحددة. ستُدعم مواهب الشباب عن طريق اعتماد خاص في الموازنة.
- يجبر القانون الأقاليم المستقلة ووحدات الحكم الذاتي المحلية على تخصيص أموال في موازناتها لتمويل الشباب. يمكن تغطية النشاطات الإضافية عن طريق ممولين خارجيين، بما في ذلك الوزارات الحكومية والمانحين الأجانب.

٣- المتابعة والتقييم

تعتمد السياسة الصربية للشباب على أطر دولية كإستراتيجية الاتحاد الأوروبي للشباب «الشباب – الاستثمار والتمكين»؛ إستراتيجية «أوروبا ٢٠٢٠». وقد وجّه ذلك نظامها الموحد في المتابعة والتقييم الذي يتضمن آليات وأشكال وطرائق يمكن من خلالها متابعة أهدافها المحددة والعامة. تستخدم مؤشرات نوعية وكمية معينة، وتتاح روابط مع أنظمة متابعة وتقييم أخرى، وتبنى قدرات على المستوى الجمهوري والمحلي لمراقبة المتابعة والتقييم وتنسيقها وإدارتها. تتضمن العملية عدة مراحل: جمع البيانات وتحليل البيانات وإعداد التقارير واستخدام نتائج التحليل.

المتابعة

- توضع مؤشرات لكل هدف معين ونشاط حسب الخبراء والأهداف الإنمائية للألفية وإستراتيجية الحد من الفقر في صربيا وقواعد البيانات الموجودة.
- أسست وزارة الشباب والرياضة، وهي التي تتابع النشاطات الوطنية، نظام متابعة شامل واحد. تُستخدم التقارير التي ترفعها مكاتب الشباب المحلية وغيرها من مؤسسات الشباب على المستوى المحلي. جميع الشركاء مشاركون ومسؤولون عن المتابعة بوصفهم جزءاً من المجلس الاستشاري.
- تعتبر البيانات المجموعة في أثناء صوغ الإستراتيجية أساس التحقق من الوضع الأولي. حيث هناك نقص في المعلومات، تبدأ المتابعة بالتحقق من الوضع الأولي.

- تحقق المتابعة على فترات منتظمة (شهرياً وربعياً وسنوياً) وبطرائق مختلفة اعتماداً على أنواع النشاطات والمواعيد النهائية للتنفيذ.

التقييم

- يتحقق التقييم موضوعياً من كل مراحل التنفيذ وجوانبها، بما في ذلك الكفاءة في تنفيذ الأهداف العامة والمحددة والنجاح فيه، وأثرها في الشباب والمجتمع. وهو يجري مرة كل سنة استناداً إلى مؤشرات ومصادر بيانات.
- تجمع بيانات التقييم من العمل الإحصائي ونظام المتابعة والشبكات البديلة والمصادر المحلية، ومن قاعدة بيانات الشباب التي ستطورها وزارة الشباب والرياضة. وهذه الوزارة تنسّق جمع البيانات وتحليلها، وتعدّ الوزارات الأخرى التقييمات القطاعية، وتجري الوزارة مع مجموعة العمل والمجلس الاستشاري تقييماً سنوياً. يقوم خبراء بتقييم خارجي لتنفيذ خطة العمل.
- تُشارَك كل التوصيات والنتائج مع الأطراف المعنية، وتستخدم في الخطط اللاحقة.
- تعتمد آلية تقييم الأهداف المحددة على التقارير الدورية، كما يغطي المثال أدناه.

إعداد التقارير

- يؤسس نظام واحد لإعداد التقارير بآليات وديناميات محددة وأشكال معينة للتقارير. تنمّط إجراءات إعداد التقارير وأشكالها المقدمة على أساس شهري وربعي وسنوي.
- تشارك الوزارات المختصة في صوغ تقرير الحكومة. تبلغ مكاتب الشباب المحلية عن النشاطات على المستوى المحلي في تقارير ربعية ترفع إلى المنسقين الإقليميين. يرفع المنسقون الإقليميون تقارير ربعية إلى وزارة الشباب والرياضة وإلى المكتب الوطني للشباب عندما تتحقق الشروط استناداً إلى القانون.
- يؤسس نظام منفصل للنشاطات المتعلقة بالمشروع.
- ترفع تقارير التقدم إلى الحكومة سنوياً عن طريق وزارة الشباب والرياضة والمجلس الاستشاري ووحدة التنسيق استناداً إلى مؤشرات. وتنشر على موقع إلكتروني، وتتاح للعموم.

1. **Expert Group Meeting on Moving the Development Agenda Forward:** Opportunitites and Potential Gains. ESCWA. Beirut : s.n., 2009a. E/ESCWA/OES/2009/WG.1/WP.2.

2. **ESCWA.** International Migration of Youth in Arab Countries. Social Policy Brief. Beirut: ESCWA, 2009b. 3. E/ESCWA/SDD/2009/Technical Paper.7.

3. **YouthPolicy.org.** Overview of National Youth Policies. YouthPolicy.org. [Online] 01 2013. [Cited: 04 15, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/#F.

4. **نوكس، سونيا، زخريا، ليلى وسرور، ايلينا**. تقرير تقني حول القضايا والأولويات والسياسات الشبابية الناشئة في منطقة «الإسكوا. بيروت : s.n., 2012.

5. **ESCWA**. ESCWA Factsheet: Youth in the Arab Region. Beirut : Unpublished?, 2013?

6. **Department of Economic and Social Affairs.** Guide to the Implementation of the World Programme of Action for Youth. New York: United Nations, 2006. ISBN 92-1-130256-0.

7. **Denstad, Finn Yrjar.** Youth Policy Manual: How to Develop a National Youth Strategy. Strasbourg : Council of Europe, 2009. ISBN 978-92-871-6576-3.

8. **Ministry of Tourism, Culture and Sport.** Albania National Youth Strategy 2007 - 2013. s.l.: The Office of the United Nations in Albania, 2006. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 01 30, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

9. **Federal Republic of Nigeria.** Second National Youth Policy. Nigeria: s.n., 2009. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 15, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

10. **United Nations Statistics Division.** Statistics; Net Migration. UNdata. [Online] 2013. [Cited: 02 28, 2013.] http://data.un.org/Data.aspx?q=migration+new+zealand&d=WDI&f=Indicator_Code%3aSM.POP.NETM%3bCountry_Code%3aNZL.

11. **Migration and Remittances Unit, the World Bank.** Migration and Remittances Factbook 2011: Nigeria. World Bank. [Online] 2013. [Cited: 02 28, 2013.] www.worldbank.org/prospects/migrationandremittances.

12. **Ministry of Youth Affairs.** Youth Development Strategy Aotearoa: Action for Child and Youth Development. Wellington : Ministry of Youth Affairs - New-Zealand, 2002. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 15, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

13. **la Ministra de la Juventud, la Mujer, la Niñez y la Familia.** Política Pública de Juventud de Panamá. 2004. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 15, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

14. **Ministère de la Famille et de l'Intégration.** Pacte pour la Jeunesse. Luxembourg : s.n., 2012.

15. **La Ministre de la Famille et de l'Intégration - Service Central de Législation.** Loi du 4 juillet 2008 sur la jeunesse. Luxembourg : Service Central de Législation, 2008. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 01 30, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

16. **Ministry of Youth and Sport.** Gambia National Youth Policy 2009-2018.? : ?, 2009?

YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 10, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

17. **UNDP.** Gambia Country Profile: Human Development Indicators. International Human Development Indicators. [Online] 2013. [Cited: 05 11, 2013.] http://hdrstats.undp.org/en/countries/profiles/GMB.html.

18. **Jamaica National Centre for Youth Development, Ministry of Education, Youth & Culture.** National Youth Policy. 2003. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 03 01, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

19. **Federated State of Micronesia: Department of Health, Education and Social Affairs.** National Youth Policy 2004 - 2010. Noumea : The Pacific Youth Bureau SPC , 2006. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 10, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

20. **Ministry of Youth Affairs & Sports. India:** Exposure Draft National Youth Policy 2012 (NYP 2012). 2012. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 01 27, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

21. **Ministry of National Education and Sport.** Polish Youth Strategy for the years 2003-2012. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 8 2003. [Cited: 3 1, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

22. **Ministery of Internal and Social Affairs.** Kiribati National Youth Policy 2011 – 2015. 2011. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 10, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

23. **National Expert Group.** National Strategy for the Development of Education in the Republic of Macedonia 2005 - 2015. Skopje : Ministry of Education and Science of the Republic of Macedonia, 2004. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 27, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

24. **Agency for Youth and Sports.** Republic of Macedonia National Youth Strategy -2005. Skopje : s.n., 2005. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 10, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

25. **Republic of Montenegro.** National Youth Action Plan. Podgorica : Republic of Montenegro, 2007. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 03 01, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

26. **Putland State of Somalia.** The National Youth Policy. Putland : s.n., 2008. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 10, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/

27. **The Hashemite Kingdom of Jordan Higher Council for Youth.** National Youth Strategy for Jordan (2005-2009). Amman : s.n., 2004. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 10, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/

28. **Ministry of Education and Culture - Department for Cultural, Sport and Youth Policy.** Finland Child and Youth Policy Programme 2012 - 2015. Finland : Ministry of Education and

Culture, 2012. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 03 04, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

29. **Youth Commission Of The Strategic Coordination Committee Of Childhood, Adolescence And Youth - National Council Of Social Policy.** The National Youth Plan (2011-2015). Uruguay : s.n., 2010. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 03 04, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

30. **Kingdom of Swaziland.** Swaziland National Youth Policy. s.l. : Kingdom of Swaziland, 2009. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 10, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

31. **République Démocratique du Congo Ministère de la Jeunesse et des Sports**. Politique Nationale de la Jeunesse. Kinshasa : Le Parlement des Jeunes de la République, 2009. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 27, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

32. **Ministry of Health, Sports & Youth Affairs**. Antigua and Barbuda National Youth Policy. s.l. : Ministry of Health, Sports & Youth Affairs, 2007. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 10, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

33. **The National Children and Youth Strategy of the Republic of Yemen** 2006-2015. 2005? YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 03 04, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

34. **Ministry of Youth and Sport**. National Youth Strategy. Belgrade : Official Bulletin of the Republic of Serbia, 2008. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 10, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

35. **Ministry of Youth and Sport.** Gambia National Youth Policy 2009-2018.? : ?, 2009? YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 10, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

36. **The National Youth Policy Steering Committee**. Draft National Youth Policy of Barbados. Barbados : Available online at: http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/, 2003.

37. **Combia Presidential Youth Program**. National Youth Policy:Basis to the 10-year Plan 2005-2015. Bogota : The Printing Publishers Ltd., 2004. ISBN: 958-18-0298-3.

38. **Federal Republic of Nigeria.** Second National Youth Policy. Nigeria: s.n., 2009. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 15, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

39. **Islamic Republic of Afghanistan.** National Youth Programme - Joint Programme Document. Afghanistan : s.n., 2007.

40. **Ministry of Youth Affairs.** Politique Nationale de la Jeunesse. Cameroon : s.n., 2006. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 04, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

41. **UNAIDS/WHO.** Epidemiological Factsheets On HIV/AIDS and STIs - 2004 Update. Cameroon. 2004.

42. **Noble, Cameron, Pereira, Natalia and Saune, Nanise.** Urban Youth in the Pacific: Increasing resilience and reducing risk for involvement in crime and violence. Suva, Fiji : UNDP Pacific Center, 2011.

43. **Ministry of Youth and Sport**. National Youth Strategy. Belgrade : Official Bulletin of the Republic of Serbia, 2008. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 10, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

44. **Demokratie & Dialog e.V**. Youth Policy Review Series: Youth and Public Policy in Serbia. New York : International Debate Education Association, 2012.

45. **Republic of Serbia, Ministry of Youth and Sport**. Action Plan for the Implementation of the National Youth Plan 2009-2014. 2008. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 03 01, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

46. **United National Statistics Department.** Millenium Development Goals Indicators. United Nations. [Online] UN. [Cited: 03 09, 2013.] http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx.

47. **United Nations Statistics Division.** Statistics; Net Migration. UNdata. [Online] 2013. [Cited: 02 28, 2013.] http://data.un.org/Data.aspx?q=migration+new+zealand&d=WDI&f=Indicator_Code%3aSM.POP.NETM%3bCountry_Code%3aNZL.

48. **The Presidency Republic of South Africa**. Midterm Review of the Priorities of Government. Department of Performance Monitoring and Evaluation. Pretoria : Department of PerformanceMonitoring and Evaluation in The Presidency, 2012.

49 — **National Youth Policy 2009-2014. Johanesburg:** The Presidency Republic of South Africa, 2009. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 27, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

50. **National Youth Development Agency.** The Integrated Youth Development Strategy (IYDS) of South Africa 2012 -2016 (Draft). National Youth Development Agency (NYDA). [Online] 10 6, 2011. [Cited: 02 05, 2013.] http://www.nyda.gov.za/index.php?option=com_rokdownloads&view=file&Itemid=249&id=1583:integrated-youth-development-strategy.

51. **Commonwealth of Australia.** Office for Youth Overview. [Online] [Cited: 10 20, 2010.] http://www.deewr.gov.au/Youth/OfficeForYouth/Pages/default.aspx..

52. **ICIP**. Australia. Innovationsin Civic Paticipaation (ICIP). [Online] 2010. [Cited: 03 11, 2013.] http://icicp.org/australia.

53. **Ministry of Youth and Sports**. Nepal - National youth policy. Nepal : Ministry of Youth and Sports, 2010. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 01 28, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/

54. **United Nations Statistics Division.** Statistics; Net Migration. UNdata. [Online] 2013. [Cited: 02 28, 2013.] http://data.un.org/Data.aspx?q=migration+new+zealand&d=WDI&f=Indicator_

Code%3aSM.POP.NETM%3bCountry_Code%3aNZL.

55. **United National Statistics Department.** Millenium Development Goals Indicators. United Nations. [Online] UN. [Cited: 03 09, 2013.] http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx.

56. **Secretariat of the Pacific Community**. Nuie National Youth Policy 2009-2013. Noumea, New Caledonia : Secretariat of the Pacific Community, 2009. ISBN: 978-982-00-0339-2.

57. **la Ministra de la Juventud, la Mujer, la Niñez y la Familia.** Política Pública de Juventud de Panamá. 2004. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 15, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

58. **United National Statistics Department.** Millenium Development Goals Indicators. United Nations. [Online] UN. [Cited: 03 09, 2013.] http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx.

59. **The Hashemite Kingdom of Jordan Higher Council for Youth.** National Youth Strategy for Jordan (2005-2009). Amman : s.n., 2004. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 10, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/

60. **The World Bank**. Hashemite Kingdom of Jordan Country Environmental Analysis. The World Bank Open Knowledge. [Online] 8 18, 2009. [Cited: 3 13, 2013.] https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/3198/478290ESW0JO0P1IC0disclosed09131101.txt?sequence=2.

61. **UNEP.** Green Economy Workshop in Jordan. United Nations Environment Program. [Online] 07 08, 2011. [Cited: 04 14, 2013.] http://www.unep.org/greeneconomy/AdvisoryServices/GreenEconomyWorkshopinJordan/tabid/56177/Default.aspx.

62. **Ministry of Youth & Work**. Burkina Faso National Youth Policy . s.l. : Ministry of Youth & Work, 2008. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 27, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

63. **United National Statistics Department.** Millenium Development Goals Indicators. United Nations. [Online] UN. [Cited: 03 09, 2013.] http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.aspx.

64. **Ministry of Youth and Sport**. National Youth Strategy. Belgrade : Official Bulletin of the Republic of Serbia, 2008. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 10, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

65. **Demokratie & Dialog e.V**. Youth Policy Review Series: Youth and Public Policy in Serbia. New York : International Debate Education Association, 2012.

66. **Republic of Serbia, Ministry of Youth and Sport**. Action Plan for the Implementation of the National Youth Plan 2009-2014. 2008. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 03 01, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/

67. **Parliamentary Secretary for Youth & Sports.** Malta National Youth Policy (2010-2013). Malta : Parrliamentary Secretary for Youth & Sports, 2010. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 03 01, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

68. **Youth Commission Of The Strategic Coordination Committee Of Childhood,**

Adolescence And Youth - National Council Of Social Policy. The National Youth Plan (2011-2015). Uruguay : s.n., 2010. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 03 04, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

69. **Youth Forum**. Youth Policy in Lebanon. Beirut : Unpublished, 2012.

70. **Secretaría de Educación Pública/Instituto Mexicano de la Juventud.** Programa Nacional de Juventud 2008 -2012. México : Instituto Mexicano de la Juventud, 2008. 978-968-5224-76-5. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 03 04, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

71. **Jamaica National Centre for Youth Development, Ministry of Education, Youth & Culture.** National Youth Policy. 2003. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 03 01, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

72. **Department for Education.** Positive for Youth. United Kingdom : Crown, 2011. DFE-00133-2011. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 03 04, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

73. **Ministry of Youth Affairs.** Politique Nationale de la Jeunesse. Cameroon : s.n., 2006. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 04, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

74. **Noble, Cameron, Pereira, Natalia and Saune, Nanise.** Urban Youth in the Pacific: Increasing resilience and reducing risk for involvement in crime and violence. Suva, Fiji : UNDP Pacific Center, 2011.

75. **Headquarters for Youth Development.** Japan National Youth Development Policy. Japan: s.n., 2008. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 27, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

76. **Vision for Children and Young People.** Headquarters for Promotion of Development and Support for Children and Young People. Japan : s.n., 2010.

77. **Denstad, Finn Yrjar.** Youth Policy Manual: How to Develop a National Youth Strategy. Strasbourg : Council of Europe, 2009. ISBN 978-92-871-6576-3.

78. **YouthPolicy.org.** Overview of National Youth Policies. YouthPolicy.org. [Online] 01 2013. [Cited: 04 15, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/#F.

79 — **National Youth Policy 2009-2014. Johanesburg:** The Presidency Republic of South Africa, 2009. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 27, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

80. **Denstad, Finn Yrjar.** Youth Policy Manual: How to Develop a National Youth Strategy. Strasbourg : Council of Europe, 2009. ISBN 978-92-871-6576-3.

81. **أسود، هنريتا.** دليل مرجعي للسياسة الوطنية للشباب. بيروت : الاسكوا، 2013.

82. **أسود، هنريتا.** دليل مرجعي للسياسة الوطنية للشباب. بيروت : الاسكوا، 2013.

83. **The Hashemite Kingdom of Jordan Higher Council for Youth.** National Youth Strategy for Jordan (2005-2009). Amman : s.n., 2004. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 10, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/

84. **Demokratie & Dialog e.V**. Youth Policy Review Series: Youth and Public Policy in Serbia. New York : International Debate Education Association, 2012.

85. **Youth Partnership.** Country Sheet on Youth Policy Turkey. Strasbourg : Youth Partnership Council of Europeran Commission, 2010.

86. **Euromed Youth III Program**. Studies on Youth Policies in the Mediterranean Partner Countries: Turkey. France : Institut national de la Jeunesse et de l'Éducation populaire / Unité Régionale de Renforcement des Capacités, 2009?

87. **UNDP?** UNDP Turkey Experience in Youth Civic Engagement and Youth Political Participation. UNDP Turkey. [Online] 200? [Cited: 05 07, 2013.] http://www.undp.org.tr/DosyaDizin/1/WPX/YOUTH_CIVIC_ENGAGEMENT_AND_POLITICAL_PARTICIPATION.doc.

88. **Ministry of National Education and Sport.** Polish Youth Strategy for the years 2003-2012. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 8 2003. [Cited: 3 1, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

89. **Denstad, Finn Yrjar.** Youth Policy Manual: How to Develop a National Youth Strategy. Strasbourg : Council of Europe, 2009. ISBN 978-92-871-6576-3.

90. **أسود، هنريتا**. دليل مرجعي للسياسة الوطنية للشباب. بيروت ؛ الاسكوا، 2013.

91. **Council of Europe**. Youth policy in Norway. Strasbourg : Council of Europe, 2004. ISBN 92-871-5601-8.

92. **Denstad, Finn Yrjar.** Youth Policy Manual: How to Develop a National Youth Strategy. Strasbourg : Council of Europe, 2009. ISBN 978-92-871-6576-3.

93. **Ministry of Health, Sports & Youth Affairs**. Antigua and Barbuda National Youth Policy. s.l. : Ministry of Health, Sports & Youth Affairs, 2007. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 10, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

94. **Ministry of Youth Affairs & Sports. India:** Exposure Draft National Youth Policy 2012 (NYP 2012). 2012. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 01 27, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

95. **أسود، هنريتا**. دليل مرجعي للسياسة الوطنية للشباب. بيروت ؛ الاسكوا، 2013.

96. **Ministry of Youth and Sport.** Serbia Youth Law. Belgrad : s.n., 2011. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 27, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

97. **Republic of Serbia, Ministry of Youth and Sport**. Action Plan for the Implementation of the National Youth Plan 2009-2014. 2008. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 03 01, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

98. **Denstad, Finn Yrjar.** Youth Policy Manual: How to Develop a National Youth Strategy.

Strasbourg : Council of Europe, 2009. ISBN 978-92-871-6576-3.

99. **Denstad, Finn Yrjar.** Youth Policy Manual: How to Develop a National Youth Strategy. Strasbourg : Council of Europe, 2009. ISBN 978-92-871-6576-3.

100. **أسود، هنريتا.** دليل مرجعي للسياسة الوطنية للشباب. بيروت ؛ الاسكوا، 2013.

101. **Government of India Ministry of Youth Affairs and Sports**. Exposure Draft National Youth Policy 2012. s.l. : Government of India Ministry of Youth Affairs and Sports, 2012? YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 27, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

102. **Denstad, Finn Yrjar.** Youth Policy Manual: How to Develop a National Youth Strategy. Strasbourg : Council of Europe, 2009. ISBN 978-92-871-6576-3.

103. **ESCWA**. National Youth Policy: Priorities and Paradigms . Beirut : ESCWA, 2009c. E/ESCWA/PI/2009/12.

104. **UNESCO**. Arab Youth: Civic Engagement & Economic Participation. Beirut : UNESCO Regional Bureau for Education in the Arab States, 2011. LB/2011/SS/PI/70.

105. **United Nations Economic and Social Council**. Implementation of the World Programme of Action for Youth - Report of the Secretary-General. ? : United Nations Economic and Social Council, 2012. E/CN.5/2013/7.

106 — **National Youth Policy 2009-2014. Johanesburg:** The Presidency Republic of South Africa, 2009. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 27, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

107. **Kingdom of Swaziland.** Swaziland National Youth Policy. s.l. : Kingdom of Swaziland, 2009. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 10, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

108. **Finnish Ministry of Education and Culture**. Child and Youth Policy Programme 2012-2015. Finland : Finnish Ministry of Education and Culture, 2012. [Cited: 03 04, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

109. **Korpimies, Sari and Karpela, Tanja**. Government Decree on Youth Work and Youth Policy. Helsinki : s.n., 2006.

110. **Finnish Ministry of Education**. Youth Work and Youth Policy Fact Sheet. Youth. Helsinki? : Ministry of Education, 200? [Cited: 03 04, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

111. **Ministry of Youth and Sport**. National Youth Strategy. Belgrade : Official Bulletin of the Republic of Serbia, 2008. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 02 10, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

112. **Demokratie & Dialog e.V**. Youth Policy Review Series: Youth and Public Policy in Serbia. New York : International Debate Education Association, 2012.

113. **Republic of Serbia, Ministry of Youth and Sport**. Action Plan for the Implementation of the National Youth Plan 2009-2014. 2008. YOUTHPOLICY.ORG. [Online] 01 2013. [Cited: 03 01, 2013.] http://www.youthpolicy.org/nationalyouthpolicies/.

أمثلة عن الخيارات السياساتية في اطار برنامج العمل العالمي للشباب

أعد هذا التقرير بناءً على طلب من الدول الأعضاء في الإسكوا وبمشاركة ممثلين عن عدد من حكومات الدول العربية. تم تطويره تحت إشراف خبراء إقليميين ودوليين بالتعاون مع بعض هيئات الأمم المتحدة. يأتي هذا التقرير ضمن حزمة من الأدوات التي تهدف الى مساندة صانعي القرار لتطوير سياسات وبرامج عمل وطنية للشباب في المنطقة العربية. تشمل هذه الحزمة الإصدارات التالية:

- دليل مرجعي للسياسة الوطنية للشباب: وهو دليل تفصيلي يستهدف صانعي القرار على المستوى التقني، ويقترح خطوات عامة وآليات محددة لتطوير وتنفيذ السياسة الوطنية للشباب.
- **أمثلة عن الخيارات السياساتية في إطار برنامج العمل العالمي للشباب:** يتناول هذا التقرير ٤٥ دراسة حالة تشمل خيارات بعض الدول في تطوير سياسات وطنية تُعنى بعدد من القضايا الخاصة بالشباب.
- تقرير تقني حول القضايا والأولويات والسياسات المتعلقة بالشباب في بعض الدول العربية: يستعرض هذا التقرير أولويات السياسات المتعلقة بالشباب في عدد من دول المنطقة العربية.
- مبادىء إرشادية للسياسة الوطنية للشباب: يحدد هذا التقرير عدداً من المعايير والنماذج والقوائم المرجعية لمراحل تخطيط وتنفيذ وتقييم السياسة الوطنية للشباب.

الاسكوا

بيروت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
صندوق بريد: ٨٥٧٥-١١ ، بيروت، لبنان
هاتف: ٩٨١٣٠١ ١ ٩٦١+، فاكس: ٩٨١٥١٠ ١ ٩٦١+

www.escwa.un.org
Copyright © Escwa 2013
Printed at Escwa, Lebanon